



www.alkashif.org

مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية

## خيارات السياسة الأمريكية في العراق:

### إعادة تقييم

أعد هذا البحث للقوة الجوية في الولايات المتحدة

تمت الموافقة على النشر العام لهذا البحث

٢٠٠٧/آب/٩

معهد راند / مشروع القوة الجوية



OBJECTIVE ANALYSIS. EFFECTIVE SOLUTIONS.

*A non-profit institution that addresses the challenges facing the public and private sectors around the world.*

ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية

العنوان الإلكتروني للمركز: [alkashif.org](http://alkashif.org)

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة لدراسة مطولة ومهمة جداً ويمكن إعتبارها كخارطة طريق لمستقبل العراق القريب، وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية معهد راند الأمريكي، الذي يعتبره البعض العقل الإستراتيجي للقوة الجوية الأمريكية، التي تعتبر أهم فروع الجيش الأمريكي الآن، نظراً لأهمية سلاح الطيران والصواريخ الموجهة عبر الأقمار الصناعية، وما تلعبه من دور إستثنائي في العمليات العسكرية. وكما هو معلوم يعتبر هذا المعهد من أكبر المعاهد البحثية الأمريكية ممن حيث الميزانية وعدد العاملين، وإلقاء نظرة على الإهتمامات البحثية الواسعة والمتنوعة لهذا المعهد تبين مدى ضخامته وأهميته. وكما هو واضح يلعب البنتاغون والجيش الأمريكي الآن أدواراً مهمة وأساسية في تنفيذ وتطبيق السياسة الإمبراطورية الأمريكية عبر العالم، فمن الطبيعي أن ما يطرح من أفكار وسياسات في هذه الدراسات والأبحاث الممولة جيداً والتي يقوم بها مجموعة متكاملة من الإخصائيين، الذين يغطون إختصاصات مختلفة، كما نرى في هذه الدراسة، أن ترى طريقها الى التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع . لذلك فمن يريد أن يتعرف على خيارات السياسة الأمريكية في العراق للسنوات القليلة القادمة، عليه أن يتدبر هذه الدراسة بعناية.

وبعد أن يشير البحث الى خطورة استمرار العنف، يذكر بأن الاستراتيجيات التي تستطيع الولايات المتحدة وشركاؤها تبنيتها لتقليل العنف في العراق تندرج في هذه التصنيفات الخمسة الواسعة :

- ١ . استخدام قوة طاغية لتهدئة البلاد ومنع المزيد من القتال .
- ٢ . إختيار ودعم "فائز" أو أكثر في الحرب الأهلية ومساعدتهم للسيطرة على العراق ، وبهذا ينتهي الصراع
- ٣ . المساعدة على تقسيم العراق إلى ثلاث دول منفصلة .
- ٤ . ترك العراق و إنتظار ظهور منتصر أو أكثر .
- ٥ . إدامة الجهود الحالية وذلك بالبحث عن وسيط ليعقد صفقة لتخفيف العنف، في أثناءها تركز قطعات التحالف على مقاتلة التمرد وتدعم الحكومة المركزية.

تشير الدراسة الى أنه لا يمكن استخدام قوات عسكرية إضافية للسيطرة التامة على العنف ، لعدم وجود الإمكانيات المادية وكذلك السياسية في الظروف الحالية، وتشير الى أنه لا يمكن دعم جهة او شخص معين، لأن التجربة أثبتت فشل ذلك، وعلى الرغم من أن التقسيم سيكون نتيجة حتمية لإستمرار الصراع والعنف، فتروجه لا يمكن أن يكون من قبل الولايات المتحدة وإنما من قبل العراقيين أنفسهم، ولا ترجح الدراسة الإنسحاب الكلي المتعجل، بإعتباره سيبيح الفرصة لإنتشار العنف، وتدخّل دول الجوار، وأما ما يتعلق بالإستراتيجية الخامسة، فنرى الدراسة بعد أن تعبر عن خيبة أملها بالتوصل الى المصالحة الوطنية، نراها تهدد ضمناً بالإنسحاب بقولها: وحيث إن الخيارات الأخرى لا تبدو أنها قابلة للتحقيق أو النجاح ، فإن

المقاربة الحالية ستستمر طالما أن العنف لم يتصاعد إلى النقطة التي يقرر فيها المسؤولون الأمريكيون أن الانسحاب أصبح أمراً مفضلاً.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن أهم نقطة جوهرية في هذه الدراسة، هي الإشارة المتكررة والواضحة إلى أن العنف إذا ما إستمر في العراق، فالانسحاب سيكون هو الحل المطروح، ولكن يجب أن يكون هذا الانسحاب مدروساً ومرحلياً ، ويجب التفكير بنتائجه وتبعاته، المتمثلة بانتشار العنف وتدخل الجيران وإزديار عدد اللاجئين، وهنا نلاحظ التطابق في الرؤية مع ماجاء في الدراسات السابقة المترجمة من قبل مركز الكاشف، والتي تطرقت وبالتفصيل إلى تبعات الحرب الأهلية في العراق وكيفية إحتواءها.(أنظر الأعداد: ١٤٩/١٤٧/١٠٠/٩٩)

هنا يمكن أن نلاحظ تكرار التطرق إلى موضوع تقسيم العراق في مختلف الدراسات والأبحاث الأخرى، والتي تمت ترجمتها من قبل مركز الكاشف، والتي كان آخرها: العدد: ١٥١. هذا الموضوع الذي تم طرحه مؤخراً وبشكل رسمي ولأول مرة ومن قبل مجلس الشيوخ الأمريكي.(القرار الغير ملزم والصادر بتاريخ: ٢٦/٩/٢٠٠٧).

وهناك ملاحظة مهمة أخرى وهي، ومن خلال إلقاء نظرة فاحصة على مصادر هذا البحث، نلاحظ ذكر دراسات مراكز الدراسات الإستراتيجية الأخرى، مثل دراسات الخبير العسكري والأمني المعروف أنطوني كوردسمان وغيرها، وهذا يدل على مدى تبادل المعلومات والخبرة بين هذه المراكز البحثية. ترجمت هذه الدراسة المطولة كاملة ، نظراً لأهميتها الإستثنائية، والذين لايملكون الوقت الكافي لدراستها، فعليهم بتدبير الخلاصة الواردة في أول البحث.

ولمن يريد الإطلاع على أصل التقرير فهو موجود على الرابط التالي:

[http://www.rand.org/pubs/research\\_briefs/RB241/](http://www.rand.org/pubs/research_briefs/RB241/)

## المحتويات

٧	توطئة.....
٧	مشروع القوة الجوية في راند.....
٨	الخلاصة.....
٨	الإستراتيجيات.....
١٠	السياسات السياسية.....
١٠	السياسات الأمنية.....
١٢	السياسات الاقتصادية.....
١٢	إذا - فقط إذا - تراجع العنف.....
١٣	إذا لم يتراجع العنف.....
١٤	الفصل الأول.....
١٤	المقدمة.....
١٤	مشكلة العراق.....
١٥	الموقف اليوم.....
٢٠	الفصل الثاني.....
٢٠	تحديد وتقييم الإستراتيجيات البديلة للعراق.....
٢٠	إستخدام قوة طاغية.....
٢٢	إختيار منتصرين ودعمهم.....
٢٣	التقسيم.....
٢٤	المغادرة.....
٢٥	مواصلة الجهود الحالية.....
٢٦	من الاستراتيجية إلى السياسة.....
٢٧	الفصل الثالث.....
٢٧	الإغراء السياسي.....
٢٧	الحفاظ على حكومة الوحدة الوطنية.....
٢٧	منع السيطرة الكردية على كركوك.....
٢٨	معارضة تشكيل أقاليم جديدة.....
٣٠	إبقاء عائدات النفط بيد الحكومة المركزية.....

٣١	إشراك جيران العراق .....
٣٢	الفصل الرابع .....
٣٢	الأمن: إستهداف المساعدات والنفوذ .....
٣٣	السيطرة على وضع وزارة الداخلية .....
٣٦	تحسين الشرطة .....
٣٨	مؤسسة الشرطة والتجنيد .....
٣٩	تقليل التدفق المالي للمليشيات والمجموعات الغير شرعية الأخرى .....
٤١	مستخدموا قوة التحالف .....
٤٢	المعلومات العامة .....
٤٣	الفصل الخامس .....
٤٣	كيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دورها .....
٤٣	تحرير أسعار المنتجات النفطية المكررة .....
٤٤	تحسين عمليات وزارة النفط .....
٤٥	زيادة الاستثمار في إنتاج النفط .....
٤٥	إعادة هيكلة وزارة النفط على أسس تجارية .....
٤٧	تحسين أمن القطاع النفطي .....
٤٧	تركيز منح المساعدات الأمريكية على القطاع الأمني وتحسين عمليات الحكومة العراقية .....
٤٧	إتباع عمليات "ظهر وأمسك" في المشاريع المحلية، لا لبرامج إيجاد عمل .....
٥٠	إعطاء الثقة بالحكومة العراقية .....
٥٠	الفصل السادس .....
٥٠	الأولويات السياسية إذا - فقط إذا - ما إنخفض العنف .....
٥٠	السياسة والأمن .....
٥٠	العلاقات الأمريكية - العراقية .....
٥٢	إستمرار المساعدة الأمنية .....
٥٢	تقديم عفو واسع النطاق .....
٥٣	التسريح ونزع السلاح وإعادة الاندماج في المجتمع .....
٥٣	الإستخبارات .....
٥٤	السياسات الاقتصادية .....
٥٤	تحسين عمليات وزارة الكهرباء .....
٥٥	تحسين برامج الخدمات الاجتماعية العراقية .....
٥٥	إنهاء إستعمال منح المساعدات لأغراض مشاريع البنية التحتية .....

٥٦	الفصل السابع .....
٥٦	الخطوات التالية فيما إذا لم ينخفض العنف .....
٥٦	متى يكون الوقت مناسباً للعودة إلى الوطن؟ .....
٥٦	كيف ينبغي أن نغادر؟ .....
٥٨	ما هي آثار الإسحاب؟ .....
٥٨	ما الذي تستطيع الولايات المتحدة فعله لتخفيف تبعات الإسحاب؟ .....
٥٩	ولتهدئة وتخفيف هذه النتائج، نوصي بما يلي: .....
٥٩	إسحاب غير متعجل .....
٥٩	طمأنة الأصدقاء والطفاء .....
٥٩	العمل مع الأمم المتحدة لتمرير قرار يعترف بوحدة الأراضي العراقية .....
٦٠	مساعدة اللاجئين .....
٦٠	لا تفرحوا بشأن النفط .....
٦١	الإستمرار في علاقة ملائمة مع النظام الوريث .....
٦٢	المصادر .....
٦٨	الهوامش .....

مؤسسة راند

**خيارات السياسة الأمريكية في العراق:****إعادة تقييم****توطئة**

في ضوء استمرار العنف في العراق، يستمر صناع السياسة الأمريكيان في دراسة الخيارات السياسية والنتائج. تقيم هذه الدراسة عدداً من الأفكار والمفاهيم التي تستطيع الحكومة الأمريكية أخذها بنظر الاعتبار في جهودها لتقليل العنف الطائفي وإستقرار العراق وتقديم التوصيات التي قد تساعد على زيادة إحتمال النجاح. كما تهتم بالخطوات التالية المحتمل إتخاذها، في حالتي نجاح الجهود أو فشلها.

يفترض أن تكون هذه الدراسة مثيرة لإهتمامات صناع السياسة والمحللين المهتمين بالعراق. أعتمدت التحليلات في هذه الدراسة على أكثر من سنة من البحث، وقد تضمنت السفر إلى المنطقة وإجراء مقابلات موسعة مع المختصين الأمريكيان والعراقيين والآخرين، والمحللين والمسؤولين، كأحد متطلبات مشروع " دور القوة الجوية الأمريكية في الشرق الأوسط " كما شارك فريق من الباحثين في مجالات متعددة قدموا خبراتهم في السياسة والاقتصاد والتحليلات الإستراتيجية العسكرية لهذه المسائل المهمة. وقد يجد قراء هذه الدراسة فائدة من منشورات معهد راند التالية:

- الدور الأمريكي في البناء الأممي: من ألمانيا إلى العراق – بقلم جيمز دوبنز و جون جي و ماك جن و كيت كرين و سيث جي و جونز و

رولاي لال و أندرو راثمیل و راستل أم .  
سوانجر وأنكا تيميسينا (MR-1753-RC,200).

• تطور القطاع الأمني العراقي: خبرة سلطة التحالف المؤقتة، بقلم أندرو راثمیل، أولغا أولكر، تيرنس كي. كيللي و ديفيد برانان و كيث كرين (MG-365-OSD,2005).

• دور الأمم المتحدة في البناء الأممي: من الكونغو إلى العراق بقلم جيمس دوبنز و سيث جي و جونز، كيت كرين، أندرو راثمیل و برت ستيل و ريجرد تيلتسجك، وأنكا تملسينا (MG-304-RC,2005).

• التمرد ومقاومة التمرد في العراق، بقلم بروس هوفمان (OP-127-IPC/CMEPP,2004).

هذا البحث كان تحت رعاية مديرية الخطط العملياتية والأمور المشتركة و المقرات العامة و القوة الجوية الأمريكية (سابقاً AF/XOX, now A5X) وأجري ضمن برامج الاستراتيجية و العقيدة لمشروع راند للقوة الجوية. إكتمل البحث لهذا التقرير في شباط ٢٠٠٧.

**مشروع القوة الجوية في راند**

مشروع القوة الجوية في راند، هو قسم في مؤسسة راند، و هو مركز للتطوير والبحث تموله فيدرالياً القوة الجوية الأمريكية للدراسات والبحوث. المشروع يزود القوة الجوية بتحليلات مستقلة للسياسات البديلة المؤثرة في تطوير وإستخدام الاستعداد القتالي ودعم القوات الفضائية الحالية والمستقبلية. يقع البحث في أربعة برامج: تطوير القوة الفضائية و القوة

الخطوات القادمة في العراق في حالة تحقيق أهدافها السياسية وفي حالة عدم تحقيقها .

### الإستراتيجيات

إن أي جهود تتبنى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العراق لن تنجح حتى ينعم الشعب العراقي بالمزيد من الأمان . إن تصاعد العنف الطائفي و التمرد وعنف الجريمة هي أعظم تهديد للعراقيين ول مستقبل البلد . إن وضع حد للعنف الداخلي يتطلب سياسات تختلف عن تلك السياسات الخاصة بدحر الإرهاب فقط : تقليل العنف الطائفي يتطلب إجراءات لمنع جميع المجموعات من القتال ، وهذا يختلف عن هزيمة العدو. إن دوافع تبني العنف بوصفها شكلاً آخر من أشكال السياسة ينبغي تقليلها وأخيراً إنهاؤها . لن ينجح أي جهد أو برنامج آخر ما لم يجر تقليل العنف .

إن الإستراتيجيات التي تستطيع الولايات المتحدة وشركاؤها تبنيها لتقليل العنف في العراق تندرج في هذه التصنيفات الخمسة الواسعة :

١. إستخدام قوة طاغية لتهدة البلاد ومنع المزيد من القتال .

٢. إختيار ودعم "فائز" أو أكثر في الحرب الأهلية ومساعدتهم للسيطرة على العراق ، وبهذا ينتهي الصراع .

٣. المساعدة على تقسيم العراق إلى ثلاث دول منفصلة .

٤. ترك العراق و إنتظار ظهور منتصر أو أكثر .

٥. إدامة الجهود الحالية وذلك بالبحث عن وسيط ليعقد صفقة لتخفيف العنف، في أثنائها تركز

العاملة ، الأفراد والتدريب وإدارة الموارد والاستراتيجية والعقيدة .

للمزيد من المعلومات عن مشروع راند للقوة الجوية راجع موقع الانترنت : <http://www.rand.org/paf/>

### الخلاصة

يُعد العراق القضية الأكثر إلحاحاً في السياسة الخارجية والأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم. إن إستمرار الإخفاق في جعل العراق بلداً مستقراً وآمناً يهدد بزعة الشرق الأوسط ، ليس بتحفيز إنتشار الديمقراطية ولكن بتصدير الاضطرابات والصراعات . إذا ما إستمر العنف، فإن جيران العراق سيستعملونه كمنسحراً لتحقيق أهدافهم ، بضمنهم الدول التي على خلاف مع مصالح العراق والولايات المتحدة . سيبقى العراق ساحة لتدريب المجاميع الإرهابية التي تهدد أمن الولايات المتحدة وحلفاءها . إن إستمرار الصراع في العراق لن يبقي على هذه الكلفة غير الاعتيادية المحسوبة على الحياة والموارد الأمريكية ، ولكن أيضاً سيدمر مصداقية الولايات المتحدة وكفاءة قواتها العسكرية . كما أنه سيغذي التصورات، في أنحاء العالم ، في تورط الولايات المتحدة "بحرب ضد الإسلام" .

إن حكومة الولايات المتحدة بحاجة إلى دراسة الإستراتيجيات والمفاهيم البديلة لتقليل العنف في العراق . حتى لو إختار صناع السياسة عدم إجراء تغييرات فإن تعديلات رئيسية للسياسة الحالية قد تساعد على تحسين تأثيرات الجهود الأمريكية - على الرغم من عدم جود وسائل لضمان النجاح . كما إن على الحكومة الأمريكية أن تبدأ بدراسة



قطعات التحالف على مقاتلة التمرد وتدعم الحكومة المركزية .

إن قوة مسيطرة كافية لنزع سلاح العديد من المجموعات العراقية المقاتلة ينبغي أن تكون أكبر بكثير مما تسمح به مستويات القطعات الأجنبية الحالية (ربما ما مجموعه ٣٥٠.٠٠٠ - ٥٠٠.٠٠٠) . كما ينبغي أن تكون ذات كفاءة حرفية عالية في فرض السلام . لن تكون القوات العراقية قادرة على ملئ مثل هذا الدور في وقت قريب . وفيما عدا الولايات المتحدة ، فليس هناك قوات أجنبية كافية ، تعمل وفق ظروف الاشتباك الحالي ولها القدرات اللازمة وتسمح بحكوماتها وترغب في نشرها في العراق للقيام بهذه المهمة . وحتى في الولايات المتحدة ، فإن الحكومة والجيش ربما يفتقران إلى القدرات السياسية والعسكرية لتحقيق إستراتيجية القوة الطاغية في هذا الوقت .

إن إختيار المنتصرين ودعمهم سيكون بالتأكيد بمثابة البدء من النهاية، في حالة ما أرادت الولايات المتحدة دعم حاكم واحد للعراق أو تقسيم البلاد . إن قرار دعم فئة معينة قد يفشل فشلاً سياسياً تاماً . فضلاً عن ذلك ، فإن إختيار فائز قد يجري بعكس أهداف الولايات المتحدة في وحدة العراق والديمقراطية له . وينبغي مناقشة التقسيم، على أية حال، بعناية بالغة . ومن المحتمل أن تكثف نتائج العنف الطائفي ولن تخفضه ، على الرغم من إن التقسيم قد يكون نتيجة من نتائج إستمرار الحرب في العراق ، فإن الجهود لترويجه من ناحية الولايات المتحدة لن تكون سياسة جيدة.

إن مغادرة العراق لن يكون نهاية الصراع الطائفي بل قد يذكّيه . فقد يشجع رحيل المقاتلين الأمريكيين على إحتمال التدخل مستقبلاً لفرض السلام بالقوة بدلاً من البحث عن تهدئة . لهذه الأسباب ، إذا كان الحضور الأمريكي يمنع المستويات الحالية من العنف من الزيادة فينبغي إذاً مناقشة بقاءها . على أية حال ، كلما طال أمد بقاء الصراع الطائفي، على الرغم من جهود الولايات المتحدة ، كلما أصبح خيار الانسحاب أكثر قبولاً .

لقد بحثت البعثة الأمريكية في بغداد عن التوسط بين الفئات الرئيسية لتقليل العنف الطائفي . ولكن على الرغم من تشكيل حكومة وحدة وطنية ، نرى أن قياداتها تمثل المصالح الطائفية وتتمسك بروئ غير ملائمة عن مستقبل العراق . ومع أنهم جميعاً يعارضون العنف من حيث المبدأ فإن البعض منهم يريد الاحتفاظ بالقدرة والإمكانية لاستعماله في تحقيق مصالحه وأهدافه . فضلاً عن إن الحكومة لم تجمع جميع الأطراف المشاركين في القتال الحالي ، والعديد من زعماء هذه الفئات لا يسيطرون على جميع مقاتليهم . وكلما إستمر العنف ، كلما تصلبت المواقف ، ويفعل التصعيد والانتقام فعله في تصلب لحل الخلافات بشكل سلمي.

يستعمل التحالف القوات التي لديه في محاولة لتقليل العنف الطائفي . لقد زادت الدوريات في المناطق المهمة ، وأهمها بغداد ، مع إستخدام القوات العراقية حيثما أمكن ذلك . مؤخراً ، زادت الولايات المتحدة مستوى قواتها في جهد منها لتقليل العنف في بغداد . المهمة الأمريكية تحاول

إن لحكومة الولايات المتحدة شيئاً من السلطة على شركات النفط العالمية ، لتضغط عليهم ليكون دفعهم لمبالغ شركات النفط إلى الحكومة المركزية. حالياً ، إختار جيران العراق أبطالهم في الصراع، على الولايات المتحدة أن تبحث مستقبل العراق مع جميع جيران العراق ، بضمنهم سوريا وإيران. إن مباحثات تقليل الدعم للأطراف المتصارعة وإحتواء العنف ينبغي أن تبدأ على أساس ثنائي ثم تتوسع إلى مناقشات متعددة ، وأخيراً ، تشكيل مجاميع عمل . مجموعة العمل هذه ينبغي أن تتضمن المملكة المتحدة و اليابان والدول الأخرى المهمة بإستقرار العراق وكذلك الحكومة العراقية وأخيراً جيران العراق . إن حكومة الولايات المتحدة ينبغي أن تدعم المبادرات الإقليمية ومبادرات الأمم المتحدة التي تتجه نحو تقليل العنف ، حتى لو إن الولايات المتحدة لم يطلب منها المساهمة مباشرة معهم .

### السياسات الأمنية

لتقليل العنف في العراق ، على القوات الأمنية العراقية ذاتها أن تصبح أقل طائفية وأكثر فاعلية . وزارة الداخلية العراقية التي تورطت ، وعلى نطاق واسع في النشاطات الغير قانونية وفي العنف ، ينبغي إعادة تشكيلها بشكل شامل. جميع رجال الأمن ينبغي أن تدقق ملفاتهم من قبل لجان تمثل جميع الممثلين لجميع الأحزاب . قوائم كاملة لمستخدمي وزارة الداخلية ينبغي مراجعتها وتطويرها. وحدات من الشرطة المتخصصة ينبغي أن تخضع للتحقيقات والتحريات وينبغي على مسؤولي التحالف والمسؤولين العراقيين التحقيق في كل الشكاوى العامة كما ينبغي إعلان نتائج هذه

إدخال أكبر عدد ممكن من المشاركين في الحكومة وفي المناقشات لتقليل العنف .

وحيث إن الخيارات الأخرى لا تبدو أنها قابلة للتحقيق أو النجاح ، فإن المقاربة الحالية ستستمر طالما أن العنف لم يتصاعد إلى النقطة التي يقرر فيها المسؤولون الأمريكيان إن الانسحاب أصبح أمراً مفضلاً . وعلى الرغم من إننا لسنا متفائلين بشأن النجاح على المدى القريب ، و لكن طالما إن هذه هي إستراتيجية الولايات المتحدة فإن التكتيكات والمفاهيم المطبقة في متابعة هذه الاستراتيجية ككل ينبغي أن تكون فاعلة بالقدر المستطاع . من جانبنا، نقول إن الاستراتيجية الفاعلة ينبغي أن تركز على تقليل العنف وتضمن أن العراقيين في أمان . ينبغي أن تكون الأولوية الأولى لهذه المهمة، ولها الأسبقية فوق الجميع . إن من الأفضل إستعمال القوات الأمريكية وسياسة الإقناع والضغط الدبلوماسي والمساعدات المالية للتوجه نحو هذا الهدف طالما إن جهود الولايات المتحدة مستمرة.

### السياسات السياسية

تستطيع الولايات المتحدة المساعدة في منع المستويات الحالية من العنف، من الازدياد وذلك بدعم حكومة وحدة وطنية ناشطة ومنع الأكراد من الاستيلاء على كركوك . وإحباط تشكيل مناطق حكم ذاتي جديدة ، وضمان إستمرار سيطرة الحكومة المركزية على عائدات النفط . على الرغم من إن تأثير الولايات المتحدة على بعض الملفات محدود ، فإن لها نفوذ على الأكراد. كما تستطيع إستعمال المساعدة والتأثير لتقوية مركز المحافظات ، بدلاً من سلطات الأقاليم. كما

الوحدات بكل المستويات وعن تعزيز قدرة الشرطة المحلية .

ينبغي على حكومة الولايات المتحدة زيادة التمويل والدعم والمساعدة للمحاكم العراقية والسجون بشكل أكثر تأثيراً وطبقاً للمعايير الدولية . مع غياب التقدم في هذا المجال ، فإن التحسين في قوات الشرطة العراقية سيكون ذا تأثير قليل .

كما ينبغي على الحكومة الأمريكية أن تركز برامج مساعداتها وجهودها على كسب القلوب والعقول للمواطنين العراقيين للحكومة العراقية ، وليس للتحالف . الناطق الرسمي العراقي والمسؤولين العراقيين ينبغي أن يتحدثوا أولاً في المؤتمرات الصحفية ويأخذوا القيادة في إعطاء المعلومات بشأن الوضع الأمني في البلد .

وعلى الرغم من إن تركيز التحالف الحالي على بغداد أمر ضروري لتقليل العنف ، ولكنه غير كافٍ ، خصوصاً إذا ما إزداد العنف خارج بغداد . إذا ما إستمرت الحاجة إلى أعداد كبيرة من الجنود لاحتواء العنف في بغداد وإذا ما تصاعد العنف في المناطق الأخرى ، فإن على التحالف أن يرسل قطعات إضافية إلى العراق لتوفير الأمن للمناطق خارج بغداد - أو القبول بالفشل في العراق ككل . كما إننا نوصي ، أنه طالما إن العمليات القتالية مستمرة ، فإن على قيادة القوات المشتركة في العراق أن تدرس تقليل الضربات الجوية أو على الأقل إستعمال الأسلحة، عالية التدمير في المناطق الحضرية .

التحقيقات علناً . وتبعاً لذلك ينبغي إبعاد الوحدات التي يسجل عليها أي أعمال تعسف و سوء إستعمال للسلطة و كذلك الأفراد الذين يسجل عليهم سوء الإدارة بما فيهم المسؤولين من الرتب العالية والمرتبطين بهم وتقديمهم للعدالة .

كما يحتاج الأمر إلى سيطرة مالية أفضل في كل مجالات الحكومة لمنع أموال الدولة من التسرب إلى الميليشيات ومجاميع العنف الأخرى . وللسيطرة على تدفق الأموال إلى الميليشيات ، لا يكفي أن تنقل جميع الوظائف المالية إلى وزارة المالية. في أجواء الفساد والمحاباة فإن تأسيس أنظمة للشفافية والمراقبة هي الطريق الوحيد للوصول إلى أي نجاح .

إن على قوات التحالف أن تشكل دوريات مع الوحدات العراقية - لا ينبغي القيام بأية دورية خالية من القوات العراقية ، كما إن على القوات العراقية أن يصاحبها موجه أو معلم إن لم يخرجوا سوية في دورية مشتركة . الدوريات المشتركة تخفض فكرة الاحتلال الأجنبي ، وتحسن الاتصالات مع الجمهور العراقي وتقيّد القوات العراقية من إستغلال قوتها . وحيثما أمكن ، ينبغي رؤية القوات العراقية في المقدمة في الدورية كما ينبغي التعامل مع حالات العنف بغض النظر عن أصلها قدر الإمكان . إن تدخل التحالف ، مع أنه لازال محبذاً لفترة قادمة من الزمن ، فإنه ينبغي أن يكون ثانوياً وبعيداً عن الأنتظار - قدر الإمكان . ينبغي أن تركز المساعدة الأمريكية بصورة متزايدة على تدريب الشرطة والجيش ، وخصوصاً عن طريق إدخال المرشدين و المعلمين ضمن

## السياسات الاقتصادية

لتقليل تهريب وإعادة بيع الكازولين والديزل ، وهي الموارد الرئيسية لتمويل المتمردين والمليشيات ، فإن الولايات المتحدة ينبغي أن تضغط على الحكومة العراقية للاستمرار في رفع أسعار هذه المواد وأخيراً تحرير أسعارها بشكل كامل. ومع أن ارتفاع الأسعار ليس أمراً مقبولاً شعبياً ، فإن حملة توعية عامة واضحة وشفافة قد تهدئ من السخط .

إن تحسين وإعادة هيكلة عمليات وزارة النفط قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتصدير ومن ثم عائدات الحكومة . إن على حكومة الولايات المتحدة ، مع البنك الدولي ، توفير المساعدة في إنسيابية الإجراءات التعاقدية وتشجيع وتوفير المساعدة الفنية لإعادة هيكلة الوزارة من الجوانب التجارية ، وتشكيل إدارة حرفية تدير شركة النفط الوطنية كما إن على الولايات المتحدة مساعدة الحكومة العراقية في تحسين أمن خطوط الأنابيب والمنافذ، جزئياً عن طريق استخدام الأمن الخاص وجزئياً عن طريق تحسين قدرات قوات الحماية العراقية .

وفي الوقت الذي ينبغي فيه أن تركز الولايات المتحدة مساعدتها المالية في البرامج التي تستطيع تحسين الأمن حقاً ، فينبغي أن يتضمن هذا صرفاً مالياً مناسباً لبناء قدرة الحكومة العراقية على الأداء وتوفير الخدمات الأساسية . إن برامج منع تحويل التمويل إلى المليشيات وعوامل العنف الأخرى تسحق الدعم كذلك . ينبغي تأجيل برامج المساعدات الأخرى حتى يتحسن الأمن . ينبغي على الحكومة العراقية أن تتعهد بالنتائج الإيجابية

لبرامج المساعدات وتظهر أمام الشعب بوصفها مقدم للخدمات .

## إذا - فقط إذا - تراجع العنف

إذا ما أثبتت سياسة التحالف فاعليتها وإنخفض العنف، فإن السياسات والبرامج ينبغي اعتمادها بعد التأكد من إن العراق المستقر لا ينحدر إلى الوراء في صراع أهلي. كما ينبغي على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أن يتعهدوا بتقديم دعمهما للمناطق الخالية من العنف في العراق الأوسع وإلزامهم بأمن العراق . على الحكومة الأمريكية أن تتعهد بالاستمرار بالمساعدات لتوفير الأمن للعراق. إذا ما استقر الوضع الأمني في العراق ونزع السلاح وأعيد الاندماج المجتمعي فينبغي الالتزام ببرامج حلّ المليشيات والقوى المتمردة . وكجزء من هذه العملية ، ينصح بإعلان العفو العام. من المحتمل أن يختار العراقيون اللجوء الى القضاء والغرامات بالإضافة الى العفو العام، إذا ما أصبح السلام ممكناً. على أية حال ، مثل هذه البرامج ليست محتملة في المستقبل القريب، ومع بقاء مستوى العنف الحالي ، لا يمكنها العمل وهو ستكون إهدار للموارد .

إذا ما عمّ السلام ، فإن أجهزة المخابرات العراقية ينبغي أن تخضع للتوحيد وإعادة الهيكلة ، وبشكل مطابق للرؤى والخطوط التي تم وضعها في بداية تشكيل خدمة المخابرات الوطنية العراقية، مع سلطة محدودة وإشراف مناسب .

كما إن هبوطاً حاداً في العنف سيمكّن العراق من إتباع سياسات إقتصادية قد تشكل أساساً لنمو ثابت لاستقرار متين . قد توفر الحكومة الأمريكية

مساعدات مفيدة لتحسين وتشغيل محطات الطاقة الكهربائية وتجعل برامج الثروة أكثر فعالية . وعلى أية حال ، مع أي سيناريو كان فإن منح الولايات المتحدة للمساعدة في البنى التحتية يجب أن تتوقف . إن أسعار النفط عالية بما فيه الكفاية لتمول القطاع النفطي ذاتياً . في القطاعات الأخرى، فإن العراق مثل معظم مستلمي المساعدات عالمياً ، ينبغي أن يبحث عن القروض، وليس المنح لمشاريعه ، للاستثمار في البنى التحتية .

### إذا لم يتراجع العنف

إذا لم تستطع الولايات المتحدة وقوى التحالف الأخرى من خفض مستوى العنف ، فستزداد شيئاً فشيئاً صعوبة مقاومة ضغوط سحب القوات . إن أفضل طريقة لقياس ما إذا كان العنف في إزدیاد أو نقصان هو عدد القتلى العراقيين شهرياً . لقد زادت الحكومة الأمريكية مؤخراً عديد القوات الأمريكية وسيقول المسؤولون الأمريكيان إن هذه الخطة الجديدة تحتاج إلى الوقت لتفعل فعلها . وعلى أية حال ، ينبغي أن تتضح الأمور في صيف ٢٠٠٧ ما إذا كانت الزيادة الأخيرة فاعلة في تقليل معدلات القتل لدى العراقيين أم لا .

إذا ما قررت الولايات المتحدة سحب قواتها فينبغي أن يكون على مراحل ، وسيأخذ وقتاً ، ولكن قبل قرار الانسحاب و قبل بدايته بكثير ، على الولايات المتحدة أن تستعد لإدارة تبعات الانسحاب وإستمرار وتوسع الصراع في العراق . وتشتمل هذه على زيادة إنخراط جيران العراق في شؤونه ، وتصاعد العنف وتدفق اللاجئين .

قد تساعد سياسات الولايات المتحدة في تهدئة هذه المشاكل . أولاً ، بالنسبة إلى القوة الجوية ، يكون إنسحابها غير عاجل ، إلى المدى الممكن ، طالما إن قرار الانسحاب قد أُتخذ . على الحكومة الأمريكية أولاً أن تستشير حلفاءها ، بضمنهم الحكومة العراقية ، بشأن إمكانيات الانسحاب ووسائله . وطالما إن قراراً قد أُتخذ ، فإن على الحكومة الأمريكية أن تعلم الحكومة العراقية وشعبها وحلفاءها وجيران العراق بخطتها . ثانياً ، على الأصدقاء والحلفاء أن يعيدوا تأكيد أن الانسحاب لا يعني إن الولايات المتحدة تخطط لإخلاء قواعدها الأخرى أو تقليل التزاماتها تجاه أصدقاءها في المنطقة . على الولايات المتحدة مساعدة الجيران ، مثل الأردن ، ليتجاوب مع النزوح الناتج عن الصراع في العراق . على الولايات المتحدة أن تعمل مع الأمم المتحدة على تمرير قرار بخصوص سلامة وحدة الأراضي العراقية . على الإدارة الأمريكية أن تستعد لمساعدة اللاجئين العراقيين وذلك عن طريق مساعدة الدول المجاورة له وترتيب هجرة العراقيين الذين عملوا معها أو ساعدوها . لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تبقى بعض القطاعات في أي من أجزاء العراق لإبقاء السيطرة على حقول النفط والأنابيب ومنافذ التصدير أو أن تتدخل في الشؤون المستقبلية للعراق . وطالما أنها قد إتخذت قرار الانسحاب ، فإن على حكومة الولايات المتحدة أن تلتزم بهذا القرار . وأخيراً ، فإن حكومة عراقية مستقبلية قد لا تكون من أصدقاء الولايات المتحدة . وعلى قدر الممكن ، على أية حال ، على الولايات المتحدة أن تبحث عن علاقات ملائمة مع أية حكومة عراقية (أو

إضطلت فرص النجاح لتحقيق هذه الأهداف وتأكلت بالتمرد وتصاعد القتال الداخلي المميت وإزادات نسب معدلات عنف الجريمة ، بضمنها الاختطاف والقتل .

لقد ظهرت إقتراحات لسياسة جديدة تخص العراق بصورة سريعة وقوية في خريف ٢٠٠٦ وشتاء ٢٠٠٧ ، وكانت تتراوح بين نشر أعداد كبيرة من القوات الأمريكية الجديدة بغية الإنتهاء من المهمة ثم الإنسحاب السريع . وحتى لو قررت الإدارة عدم إحداث تغييرات رئيسية على إستراتيجيتها الشاملة ، فيمكن تطوير السياسات الحالية . وتقدم هذه الدراسة توصيات صممت لتقليل مستوى العنف ضد العراقيين ومن وجهة نظرنا ، فإن هذا الهدف هو ما ينبغي على الحكومة الأمريكية إعطائه الأولوية القصوى . ينبغي عليها توجيه السياسات السياسية والأمنية والاقتصادية لتحقيق هذا الهدف .

حتى لو بقيت السياسات الحالية دون تغيير، فإن على الولايات المتحدة أن تستعد الآن لتبعات النجاح أو الفشل . إذا تحسن الوضع الأمني فإن الحاجة ستمس إلى مجموعة من السياسات الجديدة لتقوية تحسن الوضع الراهن . وإن لم تتحقق أهداف الولايات المتحدة ، وإستمر العنف في التصاعد ، وإنسحبت القوات الأمريكية فإن حكومة الولايات المتحدة ستحتاج إلى أن تخطط الآن لتلطيف نتائج الانسحاب .

تبدأ الدراسة بتحليل الموقف الأمني الحالي في العراق . ثم تعدد إلى مناقشة الخيارات الاستراتيجية الأوسع المتاحة للولايات المتحدة والآخرين مع تقييم للوضع في العراق حتى هذا

حكومات) قد تظهر في نهاية الأمر ، شريطة أن لا تتبع هذه الحكومة سياسات معادية لمصالح الولايات المتحدة. على الولايات المتحدة أن تدرس إستمرار توفير المساعدات .

## الفصل الأول

### المقدمة

### مشكلة العراق

العراق هو أكثر ملفات السياسة الخارجية والأمنية التي تواجه الولايات المتحدة اليوم إلحاحاً . إن إستمرار الإخفاق في جعل العراق أكثر إستقراراً و ضمان عدم تهديده لمنطقة الشرق الأوسط ، ليس بالتحفيز على نشر الديمقراطية ولكن بتصدير عدم الاستقرار والصراع . إذا ما إستمر العنف ، فإن جيران العراق سيستعملونه مسرحاً لتحقيق أهدافهم الذاتية ، بضمنهم هؤلاء الذين على خلاف مع مصالح العراق والولايات المتحدة . سيبقى العراق ساحة تدريب للمجاميع الإرهابية . مهدداً أمن الولايات المتحدة وحلفاءها . إن إستمرار الصراع في العراق لن يكون مكلفاً بشكل غير إعتيادي على الحياة والموارد الأمريكية فحسب بل سيدمر أيضاً مصداقية و قدرات القوات الأمريكية . كما أنه سيغذي فكرة أن الولايات المتحدة متورطة في "حرب على الإسلام" في أنحاء العالم .

البيانات الرسمية المتعلقة بأهداف السياسة الأمريكية في العراق بقيت غالباً كما كانت عليها عندما غزت القوات الأمريكية البلاد في آذار ٢٠٠٣ : لإيجاد دولة آمنة وديمقراطية مع سوق إقتصادية حيوية لا تشكل تهديداً لجيرانها . لقد

طاغية(٤). في شباط وحزيران ٢٠٠٦، بينت نتائج إستبيان المعهد الجمهوري الدولي إن ٩٣ بالمائة من العراقيين يشعرون إن الأمن غير مرضٍ، ثلاثة أرباع الإجابات وصفت الأمن بالضعيف(٥). وبسبب إنتشار العنف، فقد حدد العراقيون البالغون من نشاطاتهم، وبقى الأطفال في البيوت والمدارس وتنظم العوائل والأصدقاء دوريات لتأمين مناطقهم. وتقدر الأمم المتحدة إن هناك ما يصل إلى ١.٨ مليون عراقي لاجئ خارج البلد و ١.٦ مليون شخص قد نزح من مكانه من بينهم من مجموع أكثر من ٣ مليون شخص نازح في البلد، من بلد لا يزيد سكانه عن ٢٧ مليون إلا قليلاً(٦). على الرغم من أن عدداً من الأفراد قد غير مكانه قبل بدأ الحرب وإن عدداً كبيراً من العراقيين بدأ بالعودة إلى الوطن في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، فقد إنقلب هذا التوجه الآن، حيث إن آلاف العراقيين يهربون خارج الوطن يومياً(٧). إن لهذا الوضع تأثيرات آنية ومستقبلية بعيدة المدى، على الاقتصاد وعمل الحكومة.

إن جهود الولايات المتحدة لتبني الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العراق لن يكتب لها النجاح ما لم يتحسن الأمن. إن الافتقار إلى الأمن في العراق حالياً يضع عبئاً ثقيلاً على النمو الاقتصادي. على الرغم من إن الولايات المتحدة قد حددت التنمية الاقتصادية كهدف، والنمو الاقتصادي في العراق مهم لرفع المستويات القياسية لمعيشة العراقيين، ولن تحقق المساعدات الاقتصادية ظروفاً لنمو اقتصادي ثابت طالما إن البيئة الأمنية كئيبة إلى هذا الحد. وبسبب فقدان الأمن، فستجد الولايات المتحدة صعوبة في

التاريخ. ثم إنها ستقدم طرق لتحسين السياسات الحالية إذا ما إختار صناع السياسة عدم إجراء تغييرات رئيسية في هذا الوقت، مع تقييم لكيفية تأثير السياسات بأعلى ما يمكن مع الأخذ بنظر الاعتبار القيود السياسية والموارد. ثم تتحول الدراسة إلى الخطوات التي ينبغي إتخاذها، إذا ما نجح هذا الجهد. وتختتم الدراسة بمناقشة الملفات والخيارات التي ينبغي على الولايات المتحدة دراستها في حالة عدم إنخفاض مستويات العنف.

### الموقف اليوم

إذا ما إستمر العنف على المستويات الحالية في العراق. فإن الحكومة المركزية ستفشل في تحقيق أهدافها للبلد: ليس فقط في إنعدام الأمن في العراق والديمقراطية والازدهار، ولكن العنف سيهدد إستقرار جيران العراق أيضاً. إن مستويات العنف في العراق اليوم عالية جداً بحيث إنها تهدد بقاء العراق كدولة. تُشير التقارير الأمريكية إلى أن العنف قد حصد أكثر من ٢٠٠٠٠ عراقي كل شهر بين شباط ٢٠٠٦ ونهاية العام نفسه. أكثر من ٣.٤٠٠ قتل في كل من تموز وتشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠٠٦. مجموعة عراقية لإحصاء القتلى(١) قدرت أن ما بين ٥٤.٢١١ و ٥٩.٨٦٨ عراقي قد قتلوا بين بداية الحرب و ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٧(٢) وتصل التقديرات الأخرى إلى أكثر من ذلك. العشرات من التفجيرات والاعتقالات والهجمات الأخرى كل شهر لا تقتل فقط بل تعوق الآلاف أيضاً(٣).

العراقيون، وخصوصاً منهم الذين يعيشون في بغداد وبالدرجة الأولى في المناطق السنية، يعتقدون أن المستويات الحالية من العنف مستويات

٣. **العنف الوطني** : إن الهجمات على قوات التحالف لإجبار الجيش الأمريكي على مغادرة العراق ، هي من الدوافع الأولية للعديد ممن التحقوا بالتمرد السني .

٤. **العنف الإجرامي** : العصابات المسلحة و الأبتزاز و الاختطاف من أجل المال والنشاطات الإجرامية الأخرى تحدث لكسب المال أو القتل من أجل حسم الخلافات .

هذه المصنفات المذكورة آنفاً ، الأيديولوجية و الوطنية و الأهداف الطائفية غالباً ما تتداخل مع بعضها و هناك مجرمون يبيعون السلاح - بضمنه الصواريخ المضادة للجو - للمجموعات الإرهابية وإختطاف المواطنين العراقيين والأجانب من أجل الحصول على المال. وعلى الرغم من إن دوافعهم قد لا تكون سياسية ، فإن العنف الذي تدعمه أعمالهم غالباً ما يكون سياسياً.

حتى وقت متأخر ، كان معظم العراقيون الذين يعيشون خارج بغداد أو المدن الأكثر عنفاً وهي محافظة الأنبار قد تأثروا أكثر من غيرهم بالجريمة أو الخروج عن القانون بصورة عامة ومن خطر هجمات المتمردين . الناشطون الوطنيون يستهدفون بشكل ثابت أفراد الأمن العراقي في أنحاء البلاد حيث ينظر إلى القوات العراقية بوصفها متعاونة مع الاحتلال . وعلى أية حال ، فإن العنف الطائفي المتزايد يشكل المشكلة الأعظم .

ويعتبر تصاعد العنف الطائفي مؤشراً وسبباً لزيادة الانقسام في المجتمع العراقي على طول الخطوط العرقية والدينية . هذه الظاهرة قد تعززت وبثبات منذ الغزو الأمريكي . الطبيعة الطائفية للتصويت في الانتخابات في كانون الثاني ٢٠٠٥ تكررت في

ترجمة مساعداتها إلى تحسين المستويات القياسية لمعيشة العراقيين والخدمات العامة . إن سجل المساعدات الأمريكية وجهود إعادة البناء حتى الوقت الحاضر باتساً جداً ، بسبب إعاقة العنف لإعادة البناء . ضعف المؤسسات الحكومية العراقية وخطأ سياسات المساعدات من جانب الولايات المتحدة قد عقد الصعوبات في تجهيز المساعدات بكفاءة(٨)، على الرغم من إن تحسين برامج المساعدات يمكن ملاحظة نتائجه، لحين وما لم نقل مستويات العنف في العراق ، فلا المساعدات تستطيع أن تجعل العراق أكثر ديمقراطية والحكومة أكثر قدرة ولا تلك المساعدات المصممة لتحسين المستوى الاقتصادي للعراقيين من المحتمل أن يكون لها تأثيراً كبيراً.

**إن إجراءات وقف العنف لن تكون فاعلة إلا إذا حددت مسببات العنف . وبشكل عام فإن هذه المسببات تنحصر في أربعة مصنفات :**

١. **العنف الطائفي** : العنف الناتج من المجموعات الدينية والسياسية لأسباب سياسية أو أسباب أخرى تعود إلى مصالح المجموعة ، مثل الانتقام لظلم سابق(٩). الاغتيال الطائفي في بغداد والصراعات بين المجاميع الشيعية في البصرة تقع أيضاً ضمن هذا التبويب .

٢. **العنف الأيديولوجي** : العنف المصمم لفرض إحداث تغيير في طبيعة أيديولوجية النظام العراقي ، بضمنه التغيير الذي يقوم به هؤلاء الذين يبحثون عن إنشاء نظام تعتمد جذوره على الشريعة الإسلامية أو المعارضين لأهداف السياسة الأمريكية، والمتمثل بنشاطات القاعدة في العراق .



الحكومة المركزية المزيد من سيطرتها ، وسيستمر العراق في طريقه نحو دولة فاشلة .

القادة العراقيون يساهمون في المشكلة . وعلى الرغم من تشكيل حكومة وحدة وطنية فإن قادة هذه الحكومة يتبعون المصالح الطائفية بدلاً من التعاون، لقد فشلوا في إتخاذ إجراءات موحدة لتقليل العنف بين المجاميع العرقية والدينية(١٥).

يستمر أعضاء الحكومة العراقية بالتمسك بالرؤى المتناقضة لمستقبل العراق . يرى العديد من بين الأحزاب القيادية في العراق نفسها قادة طوارئ للعراق ولا يريدون مشاركة في السلطة . وتختلف الأحزاب على المدى الذي ينبغي على العراق أن يكون فيه علمانياً وديمقراطياً . آخرون يبحثون عن المزيد من الحكم الذاتي أو المزيد من السلطة لإقليمهم أو شعبهم و إستقلالاً أكثر مما يرغب العراقيون الآخرون بإعطائه . فمعظم الكرد العراقيين ، مثلاً ، بضمنهم بعض القادة ، يطمحون بكرديستان المستقلة . وعلى الرغم من إن القادة الأكراد قد يشعرون إن الاستقلال أمر غير ممكن في الوقت الحاضر وإن دعم الحكومة العراقية والمشاركة فيها وسيلة ، ويبقى الاستقلال هدفاً مهماً(١٦) .

وعلى الرغم من إن هؤلاء القادة ربما ، من حيث المبدأ ، يعارضون إستخدام العنف للحصول على هذه الأهداف ، فإن البعض يرغب بالاحتفاظ بالمقدرة على إستعمال العنف . لقد وجدوا ، في بعض الحالات ، أن العنف قد يستخدم بنجاح لتحقيق أهدافهم ؛ يُنظر إلى العنف كإستراتيجية حيوية . للمفاوضات حظ قليل من النجاح في تاريخ العراق . ليس غريباً ، أن ينظر بعض

إنتخابات كانون الأول ٢٠٠٥(١٠) . إن التطهير العرقي والاشتباكات بين المجاميع العرقية أصبح أمراً شائعاً كذلك منذ فترة قصيرة بعد بدأ الحرب(١١) في عام ٢٠٠٦ ، على أية حال ، ساء العنف الطائفي ومفاهيمه : غادر ٤٢٥.٠٠٠ عراقي منازلهم بين كانون الثاني ومنتصف تشرين الثاني ٢٠٠٦ ، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة .

كنتيجة للتطهير العرقي فإن معدل النزوح الداخلي في منتصف تلك السنة وصل إلى ٥٠.٠٠٠ شخص شهرياً(١٢) . التطهير العرقي في كركوك وبغداد ، والمناطق الأخرى وتنامي الهجمات الطائفية على الأفراد والتجمعات تشير إلى إن التركيز على العنف في العراق قد تحول الآن من الهجمات على قوات التحالف إلى صراع داخلي(١٣) .

إذا كانت الحرب الأهلية "حرب بين مجاميع متعارضة من مواطنين من نفس البلد"(١٤) فإن العراق يزرع تحت وطأة حرب أهلية بالفعل ، وقد وصلت أوجها خلال عام ٢٠٠٦ . ومهما إختار المرء إسماً للصراع الحالي فإن عنف العراقيين - على - العراقيين أكثر خطورة على الاستقرار في العراق من هجمات المتمردين على قوات التحالف . هجمات العراقيين على العراقيين تغذي بعضها بعضاً مما يصعد العنف . إن الهجمات على شكل مجاميع يزيد من تحالف هذه المجاميع ويدخل المزيد والمزيد من السكان في الصراع . إذا لم ينخفض عنف العراقيين - على - العراقيين فإن الحرب الأهلية ستستمر وتتصاعد و ستفقد

القادة العراقيون إلى العنف بوصفه أكثر احتمالاً لتحقيق أهدافهم من الانتخابات والتسويات .

على ضوء الأخطار المحدقة بإستقرار العراق ، فإن المهمة الرئيسية للتحالف ينبغي أن تكون خفض مستويات العنف الطائفي بشكل كبير ، لإنهاء الحرب الأهلية. ينبغي تشكيل سياسات مكافحة الإرهاب ، وتقليل الجريمة اليومية وبناء مؤسسات الحكومة ليس فقط بشكل فاعل في جو من العنف الطائفي الذي يسوء شيئاً فشيئاً، ولكن أيضاً لضمان مشاركتهم في خفضه .

إن بناء المؤسسات أمرٌ صعب جداً تحت أي ظروف كانت ؛ عندما يعج البلد بالصراعات ، تكون المهمة أصعب بكثير . تصبح المؤسسات مشوهة لأن المجاميع المحلية ولاعبهم سينظرون إلى الحكومة بوصفها وسيلة ومصدراً من مصادر تغذية أهدافهم الطائفية . وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة والمناحين الآخرين لتشكيل المؤسسات والسياسات التي لا تشجع على الفساد ، فإن المسؤولين العراقيين يعتقدون أن تحويل الأموال الحكومية لدعم مؤيديهم أمرٌ ضروري لبقاء مجموعاتهم – وللاتصار على الآخرين. هؤلاء المسؤولون يوفرون فرص الأعمال الوظيفية على أساس التحالفات العرقية والطائفية وبذلك يبنون تحالفات طائفية قوية داخل الحكومة. كما ويعين الأفراد في المراكز العليا على أساس الانتماء بدلاً من الكفاءة . في مثل هذه الأجواء تتورط الشرطة بالاعتقالات والاختطافات و القتل وتهديد الحكام والقضاة والتعذيب في مراكز الاحتجاز (وجدت قوات التحالف مراراً شواهد واضحة على وجود وسائل

تعذيب في السجون العراقية) على أساس طائفي(١٧) . لقد أصبحت القوى الأمنية، مجاميع تدريب الأحزاب للحرب الأهلية .

لم تفشل القوى الأمنية العراقية في توفير الأمن فحسب ، بل لقد أصبحت جزءاً من المشكلة . لقد كان تمثيل السنة في قوى الأمن تحت المستوى المطلوب . مع إن هذا يختلف حسب المناطق(١٨) بعض الجنود السنة رفضوا الخدمة خارج مناطقهم (١٩) . كما ورد حدوث إشتباكات بين الوحدات التي تشكل مجاميع عرقية مختلفة(٢٠) . كما ورد إن وحدات من الشرطة تورطت في عمليات إغتيال وإختطاف بدوافع مالية وسياسية(٢١) . إذا ما ساءت الحرب الأهلية ، فإن القوات الأمنية العراقية من المحتمل أن تصبح طرفاً طائفيّاً مقاتلاً.

لقد غير العنف الطائفي واسع الانتشار مهمة قوى التحالف . في الوقت الذي تستمر فيه قوى التحالف في مقاتلة التمرد والقاعدة ، فقد أصبحت المهمة الرئيسية الآن إنهاء العنف الداخلي . هذه المهمة تحتاج إلى متطلبات تختلف عن متطلبات عمليات مقاومة التمرد . فبينما يتركز مكافحة التمرد على هزيمة عدو واحد (مع إن التمرد في العراق كان يتألف دائماً من عدد من الأعداء المختلفين) ، فإن السلام الواجب فرضه بين المجاميع المتنافسة يتطلب إيقاف جميع المجاميع عن القتال وليس هزيمة مجموعة واحدة من المقاتلين(٢٢) .

إن المهمة الحالية في العراق بالدرجة الأولى هي مهمة فرض السلام . وينبغي على جميع المعنيين في هذا الأمر أن ينظروا إليها على هذا الأساس . وهذا يؤثر على مجرى العمليات و الإجراءات

محدوداً . المؤسسات الأمنية العراقية ، خصوصاً وزارتي الداخلية والدفاع بقيت عاجزة عن كبح ، وفي العديد من الحالات ، و السيطرة على القوى التي تحت سلطتها(٢٤) .

إن مقدره الولايات المتحدة على تحسين هذا السجل مشوشة . من ناحية فإن الولايات المتحدة قد جلبت قوة عسكرية هائلة و تمويل و موارد سياسية كبيرة لمساعدة الحكومة العراقية في إقتلاع العنف . إنها العامل واللاعب الخارجي الذي يُتوقع منها أن تبذل الجهود لفرض السلام. ومن ناحية أخرى ، فإنه لا يُنظر إلى الولايات المتحدة كوسيط نزيه في العراق و العديد ، وربما أكثر العراقيين يتصورون إن المشاكل التي يواجهها العراق هي من أخطاء الولايات المتحدة . ويفترض الشعب العراقي أن إعادة البناء كان ينبغي لها أن تبدأ مباشرة بعد سقوط نظام صدام . وحسب قول أحد القادة العراقيين الذي لعب دوراً رئيسياً في المقاومة ضد صدام ، "كنا نعتقد ، أنه إذا كان دحر صدام قد إستغرق ثلاثة أسابيع فإنك تستطيع إعادة بناء البلاد في ثلاثة أشهر" (٢٥) . ووفقاً لرأي هذا المسؤول فإن إخفاق التحالف في فعل ذلك قد عزز الرأي القائل، إن خطة الولايات المتحدة كانت مقصودة وليست عن عدم كفاءة . اليوم يستمر العراقيون في رؤية بلدهم تحت السيطرة الأمريكية و يشعر العديد، إن الولايات المتحدة هي التي أدخلت العراق في دائرة العنف عن قصد .

السياسية المتخذة . لقد أصبح السؤال الأساسي كيفية صنع السلام بطريقة يستمر فيها ويدوم وبطريقة يسهم فيها بتقليل إثارة الأشكال الأخرى من العنف كذلك . هذه ليست مهمة مستحيلة . العديد من المجتمعات خرجت من شكل من أشكال الحرب الأهلية و بنت مؤسسات حكومية فاعلة ، حتى المؤسسات الديمقراطية ، بأنفسهم تارة وبمساعدة الآخرين تارة أخرى .

لم يفقد العراق إلا القليل على الرغم من تصاعد العنف . إن له شعباً مثقفاً و متمكناً وتاريخاً من الإنجازات الأكاديمية والعلمية و تتمتع بعض المناطق في العراق بالسلام والأمن النسبيين . تريد الولايات المتحدة وحلفاؤها وجميع جيران العراق إبقاء العراق موحداً ، لا أحد يريد مشتتاً والأهم ، لازال أفراد الشعب العراقي ملتزمين بمستقبلهم ، حتى تحت ظل الظروف الحالية . وإستناداً إلى إستفتاء الرأي العام وجولتي إنتخابات كانون الأول وكانون الثاني ٢٠٠٥ ، إستمر معظم العراقيون في دعم حكومة الوحدة الوطنية وشكلاً من أشكال الديمقراطية(٢٣) . ولكن التقسيم الطائفي قد تعمق وأصبح أكثر عنفاً و أهداف العراقيين لمستقبل بلدهم من المحتمل أنها أصبحت تميل إلى التقسيم على ضوء الخطوط العرقية والعشائرية والطائفية . إن تخفيض العنف الطائفي بصورة كبيرة وفورية، أمرٌ مهمٌ لمستقبل العراق .

أبتليّ العراق، تاريخياً، بعدم وجود حكومة جيدة أو مؤسسات قوية بعيدة عن الانقسامات التاريخية والعرقية .لقد بدأت جهود دعم قدرات البناء وإصلاح هذه المناطق ، ولكنها لم تحرز إلا تقدماً

## الفصل الثاني

## تحديد وتقييم الإستراتيجيات البديلة للعراق

على ضوء إتجاهات ومستويات العنف في العراق والطبيعة الطائفية المتزايدة لهذا العنف ، فإن إستراتيجيات العمل المستقبلية من جانب الولايات المتحدة وشركاؤها تقع في خمسة مصنفات واسعة. وبينما توصف بعض هذه الخيارات بالأولوية والأكثر جذباً من الأخرى فإنها تمثل الرؤية الأوسع لما ينبغي فعله .

١. إستعمال قوة شاملة طاغية لتهدئة البلد ومنع القتال المستقبلي .

٢. إختيار ودعم واحد أو أكثر من "المنتصرين" في الحرب الأهلية ومساعدته للسيطرة على العراق ، وبهذا ينتهي الصراع .

٣. تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات منفصلة.

٤. ترك العراق وإنتظار ظهور منتصر واحد أو أكثر .

٥. إدامة الجهود الحالية بالبحث عن وسيط لصفقة تقلل العنف في وقت تركّز فيه قوات التحالف على مقاتلة المتمرّدين ودعم الحكومة المركزية .

## إستخدام قوة طاغية

إن إستخدام القوة الطاغية هو الجزء الحرج في عملية فرض السلام بنجاح ، عندما تكون القوى المحلية غير واقعية ، كما هو الحال في العراق ، والممثلون السياسيون المحليون عاجزون عن إستتباب السلام ، فإن قوة طاغية من سلطة

خارجية ، تجوب الشوارع وتكون قادرة على مجابهة المقاتلين وتحفظ الأمن وذلك بردع المزيد من العنف بفاعلية .

بالتخلص من تأثير أعمال العنف التي تسببها مختلف الفئات ، فإن قوة طاغية قد تستطيع جلب المقاتلين إلى مائدة المفاوضات لإيجاد حلول سياسية . وحالما يناقش مثل هذا الحل فإن القوة الأجنبية تساعد على فرض الاتفاق وتقويته حتى تصبح القوى الأمنية المحلية الموالية للحكومة ، وليس أحد غيرها من الفئات المتصارعة ، تصبح قوية بما فيها الكفاية لتوفير الأمن لنفسها . لقد إستعملت القوة الطاغية بنجاح لإيقاف العديد من الصراعات ، بضمنها البوسنة و سيراليون وليبيريا .

ولكي تكون القوة طاغية وقادرة على إخضاع ونزع سلاح المسلحين المتعددين في العراق ، ينبغي أن تكون كبيرة جداً . التقديرات التي وضعت في بداية الحرب وإعتمدت على نسبة الجنود الى السكان في العمليات الناجحة كانت تقترح ٣٥٠.٠٠٠ إلى ٥٠٠.٠٠٠ جندي قد تكون ضرورية لتوفير الأمن ، حتى قبل تنامي العنف الطائفي(١) . قدر دانيال بايمن وكينييث بولاك إن ٤٥٠.٠٠٠ جندي يستطيعون تهدئة حرب أهلية شاملة في العراق(٢) هذه الأرقام ، جميعها تعتمد على نسب الجنود - إلى - السكان . ولما كانت نفوس العراق لا تزيد عن ٢٧ مليوناً إلا بقليل ، فلكي تصل إلى نسبة الجنود بمستوى البلقان أي ٢٠ جندي لكل ١.٠٠٠ مواطن ، فسيكون المطلوب أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ جندي . إذا طبقت "الزيادة" الأخيرة التي أعلنها الرئيس

العنف بأنفسهم . لا ينظر إلى بلدان التحالف باعتبارهم وسطاء نزيهين في العراق . لقد أتهم الجنود الأمريكيان والإنكليز بإرتكاب أعمال وحشية ، كما إتهمتها بعض الأطراف في الصراع، مثل مقتدى الصدر بأن الوجود الأمريكي هو السبب في الصراع الداخلي(٤) . في مثل هذه الظروف ، فإن دوراً أكثر فاعلية للتحالف قد يقود إلى المزيد من العنف والى دعم شعبي أعظم ضد قوات التحالف . وقد تشكل المجاميع المتحاربة تحالفاً ضد قوات التحالف . مثل هذا التعاون قد لا يدوم طويلاً ولكنه قد يتسبب بخسائر مهمة لقوات التحالف أثناء بقاءه.

هناك حل واحد لهذه المشكلة وهي الوصول إلى المستويات المطلوبة من الجنود بإستعمال الأفراد المحليين . إن جهود تدريب القوات العراقية لتتبنى مهمة قتال التمرد وحفظ السلام هي قديمة قدم الصراع نفسه تقريباً . غير أن القوات العراقية كانت بإستمرار تفتقر الى العدد والقدرة للنجاح في هذه المهمات . وحيث إن التقسيمات الطائفية قد تعمقت بين السكان، فإن هذه قد إنعكست بين أفراد الأمن العراقيين وكانت النتيجة تشتت الولاءات . قد يقاوم الأفراد بأمر من الحكومة الوطنية ، ولكنهم قد يقاتلون أيضاً لصالح مجاميعهم الطائفية – أما مع وحدتهم أو في أعمال منفصلة . عندما تشارك وحدات أو حتى جنود أفراد من مجموعة عرقية أو إقليمية في عمليات خارج مناطقها السكنية أو مجموعتها فينظر إليهم غالباً على إنهم أعداء يهاجمون سكاناً آخرين ، مما يعمق الانقسامات الطائفية أكثر . لم تكن مخاوف السكان السنة ، على وجه الخصوص ، من

الأمريكي في كانون الثاني ٢٠٠٧ كما مخطط لها، فسيكون هناك ١٧٥.٠٠٠ جندي من القوات الأجنبية في العراق .

وقد يقول البعض إن الحاجة إلى المستويات العالية من الجنود لا نحتاجها إلا في الأجزاء الأكثر عنفاً من البلاد . إن النسب التي إعتد عليها هذا البحث قد أخذت من حالات كان العنف فيها متغيراً عبر المناطق موضوع البحث . كان الجنود في هذه البلدان قد تركزوا في بعض المناطق دون أخرى . ونتيجة لذلك ، فإن الأرقام التقريبية للعراق مناسبة إلى حد بعيد . فضلاً عن ذلك ، حتى لو بحثنا عن نسبة ٢٠ جندي لكل ١.٠٠٠ مدني لبغداد ، فإن مدينة من ٦ ملايين ستحتاج إلى ١٢٠.٠٠٠ جندي لوحدها .

زيادة مستويات القطعات أمر صعب بالنسبة للولايات المتحدة لأن القوات المسلحة الأمريكية في الوقت الحاضر قد أنقلت بالإلتزامات وأرهقت بالدرجة العملياتية العالية التي تتطلبها عمليات الانتشار في أفغانستان والعراق وأماكن أخرى في العالم(٣) . إن تزايد المعارضة السياسية للحرب تشكل قوة كبيرة تزيد من عدم شعبيتها . وحتى مع وجود الإرادة في الزيادة الكبيرة في مجمل حجم القوات الأمريكية لدعم إنتشار أعظم في العراق فإن عمليات التجنيد والتدريب والانتشار لقوى جديدة سيستغرق وقتاً طويلاً – وقتاً سيستمر فيه الصراع في العراق ويزداد كثافة.

مع زيادة مستوى القوات ولكن تحت النسب المطلوبة لفرض التهدة في البلاد فإن من غير المحتمل أن تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها تهدة العنف؛ ببساطة ، قد يتسببون بالمزيد من

## هجمات الشرطة والجهات الأمنية الأخرى التي تهيمن عليها الشيعة غير عقلانية .

إن الهدف من تشكيل قوة أمن عراقية وطنية هو مواءمة الحكومة بدلاً من قيادتها الطائفية ، ولكن القليل فقط من وحدات القوى الحالية تعكس مثل هذه الولاءات . في هذه الأثناء ، أصبح من الصعب، وبشكل متزايد، تبني الولاءات الوطنية تحت الظروف الحالية من تزايد العنف داخل المجاميع .

إن لم تكن قوات التحالف الحالية كافية وكانت القوات العراقية غير قادرة ، فإن بعضاً من الممثلين الخارجيين – إما دوليين مثل الأمم المتحدة أو متنوعة من دول راغبة من غير شركاء التحالف الحالي – قد يدعون كقوة ضرورية .

ولكن القليل من الدول يحتمل أن تخاطر بحياة جنودها في العراق كجزء من مهمة قد تكون عالية الخطورة . إن الحصول على قوات راغبة بما فيه الكفاية لنقوم بما ينبغي عليها فعله ، يعتبر في هذا الوقت ، وقت كتابة هذا البحث تحدياً قوياً ، بعضاً من هذه الدول قد توفر قوات ولكن بموجب قواعد صارمة في الاشتباك والتدخل . **كل هذا سيجعل من المستحيل فرض سلام بصورة فاعلة على الفئات المتحاربة .** وحتى هذه القواعد الصارمة للاشتباك والتدخل ، فإن القليل من القوات من غير التحالف الحالي أو الدول الأوروبية الرئيسية لها القدرة على تنفيذ مثل هذه المهمات بفاعلية . وهكذا فإن أي حل يدعو إلى القوة الطاغية سيتطلب حضوراً عسكرياً أمريكياً أكثر بكثير – مع كافة المشاكل التي تلازمها .

## إختيار منتصرين ودعمهم

إن لهذا الخيار تاريخ طويل . إن إختيار فئة معينة أو فئات معينة لمساعدتها على دحر أعدائها هو آلية ذات ميزة آنية وإختبار للوقت لوضع نهاية للصراع، و على الأقل نظرياً ، وضع صديق مخلص وممتن في المسؤولية(٥) وعلى أية حال ، فحيث أصبح الحصول على الأسلحة الحديثة أسهل وتقلل المقاتلين أيسر ، فإن نجاحاً مستمراً في مثل هذه المساعي أصبح أكثر صعوبة . **إن إخضاع مجموعة معينة لمدة طويلة لمجموعة أخرى أمرٌ تزداد صعوبة تحمله :** الطرف المهزوم قد ينظم تمرداً بحيث تجد المجموعة المهيمنة أن من المستحيل قمعه . الصراعات في سريلانكا والفلبين ، من بين صراعات أخرى ، تظهر كم يصعب قمع أقلية باتسة . في العراق ، من غير المحتمل أن تقود إستراتيجية إختيار منتصر واحد إلى دولة مرغوب فيها .

**الاختيار الذي يواجه الولايات المتحدة هو التحالف مع مجموعة شيعية أو أكثر أو مع مجموعة سنية أو أكثر .** لا يوجد "طرف" حيوي آخر تصطف معه في العراق ، "الاصطفاف" مع الكرد سيبقي الصراع بين الآخرين مفتوحاً . في أي من الحالتين ، فإن النصر سيحدث قتلاً جماعياً . حتى ولو حاولت الولايات المتحدة كبح جماح حليفها، فإن الفشل في إيقاف مثل هذا النشاط سيحدث لا محالة – وستتهم الولايات المتحدة بالمسؤولية . وبعيداً عن الجانب الأخلاقي في أن نكون متعاونين مع مثل هذه الوحشية . فإن التشريعات الأمريكية تمنع المساعدة بالقوة لمن يتهم بانتهاك حقوق الإنسان . إن دعم فئة في هذا الصراع قد يصبح لا شرعياً .

السنتور الأمريكي ومرشح الرئاسة جوزيف بايدن والرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية نسلي جيلب، يقترحون فيها إيجاد مناطق حكم ذاتي قوي ، بدلاً من ولايات منفصلة (٧) . فوائد الانفصال تبدو منطقية : لكل مجموعة طائفية رئيسية في العراق لها ولاية . قوات فئوية تستطيع أن تقاوم لمصلحة مواطنيها "هي" بدلاً من القتال لمواولة دولة العراق التي تبدو غير شرعية بشكل متزايد .

**قد يصبح التقسيم ، في الحقيقة ، في نهاية الأمر الحصيلة النهائية للحرب في العراق .** ولكنها ليست الحصيلة التي ينبغي على الولايات المتحدة أن تتمناها أو تحاول التأثير باتجاهها . إن الدعم الأمريكي لتقسيم العراق سينظر إليه، بصورة عامة، على أنه ترك لدعمها لحكومة الوحدة الوطنية وآمال الديمقراطية المستقبلية . قد لا تكون هذه الأمور لازالت ممكنة الدعم ، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار حجم العنف ولكن ليس إلى درجة أن ترمي بثقلها وراء تقسيم البلاد ، فإن الولايات المتحدة بذلك تحدث أقل ما يمكن من العنف لاقبل مدة ممكنة مقارنة بفكرة إختيار أحد الفرقاء .

على الرغم من أن للعراق ثلاث مجاميع طائفية رئيسية (وكذلك عدد من الطوائف الصغيرة) ، فإن هذه المجاميع ليست منقسمة جغرافياً ، كما هو الحال بالتطهير العرقي الجاري ظاهرياً بالفعل . ليست بغداد وحدها ذات خليط عرقي – بل كذلك المدن والبلدات الأخرى في كل أنحاء البلاد. إن تقسيم العراق سيؤدي إلى تطهير عرقي أكبر مما هو حادث حتى الآن بالفعل . وكذلك إلى تغيير للأماكن على أساس عرقي والى المزيد من القتل .

بحق . كما أنها قد تقوّض مصداقية الولايات المتحدة وهي تبحث عن وسائل لتقدم أهدافها في الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية في العالم .

إن قرار إختيار مجموعة لدعمها قد يؤدي إلى رد فعل معاكس . وقد تزداد العداوة لتواجد القوات الأجنبية في العراق ، خصوصاً القوات الأمريكية ويعود بالضرر كذلك على الفئة التي دعمتها الولايات المتحدة . إن تغطية مساندة ودعم الولايات المتحدة أمرٌ مستحيل . إذا ما فشلت الفئة المدعومة من قبل الولايات المتحدة ، فسيكون لها عدواً واضحاً في القيادة العراقية .

وحتى إذا ما تمكنت الولايات المتحدة من إختيار ودعم الجانب المنتصر فإن النتائج ستكون ضارة لمصالح الولايات المتحدة . **لقد دعمت الولايات المتحدة بقوة عراقاً موحداً ديمقراطياً وحسمً تفاوضي للصراع .** إذا كان على حكومة الولايات المتحدة أن تتعد وتترك هذه المراكز وتختار "الفائز" لإبادة المعارض ، فمن المحتمل أن يعود العراق إلى النماذج والأنماط السابقة ، لـ **سدكتاتور جديد يأتي إلى السلطة .** ونشير الأخبار التاريخية إلى أن محاولة دعم فائز واحد قد لا يكون النمط الواقعي فعلاً ، **حلفاء اليوم كثيراً ما كانوا أعداء الغد (٦) .** فضلاً عن إن الجانب الأضعف، من المحتمل أن يستمر في التمرد ، ويديم الصراع لسنوات عديدة .

### التقسيم

إن تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات مهيمنة ، سنية و شيعية و كردية، نفوساً و قيادات ، لها جاذبية خاصة . وبموجب إحدى المقترحات التي قدمها

لديهم الكثير ليخسروه ولا شيء يربحوه من إستقلال كردستان . قد تحرك تركيا قواتها إلى المنطقة كما سبق وأن فعلت في الماضي. إذا ما فشلت الولايات المتحدة في دعم الكرد ، فإن كردستان قد تصبح دولة فاشلة . إن جهود الولايات المتحدة الصادقة في دعم ومساعدة الولايات الوريثة الثلاث من غير المحتمل أن يفهم بهذه البراءة من قبل أي من الأطراف داخل العراق وخارجه . هذه الجهود ستضع الولايات المتحدة في موقف خلاف مع العربية السعودية و تركيا وإيران .

من الصعب أن ترى كيف أن جهود تقسيم العراق لن تقود إلى المزيد بدلاً من تقليل ، العنف كما إن التقسيم ، قد يؤدي الى المزيد من تدخل دول جوار العراق . إن إستمرار الصراع قد يؤدي إلى إنتشاره إلى داخل الدول المجاورة .

### المغادرة

إن كانت فكرة القوة الطاغية غير قابلة للتطبيق وإن إختيار منتصر أو التقسيم من المحتمل أن يقود إلى نتائج ضارة بمصالح الولايات المتحدة والعراق ، فقد يكون من الأفضل أن تسحب الولايات المتحدة قطعاتها . إن أقوى ما يقال ضد الانسحاب هو إن الولايات المتحدة وبقية قوات التحالف تمنع الوضع السيئ من أن يصبح أسوء. هؤلاء الذين يقولون إن على القوات الأمريكية أن تبقى في العراق يفترضون أن مغادرتها قد تسبب عنفاً أكبر ، يتبعه إنشاء وتكوين ملاجئ آمنة للإرهابيين ومنطقة يكون فيها جيران العراق في تنافس بغية التأثير(٨). كما يجادل البعض بأن الانسحاب سيكون باهض التكاليف، بسبب فقدان

على أية حال ، مسألة التقسيم هذه ينبغي التفاوض بشأنها بعناية . ستسحق المجموعات عدم الرضا، وكل واحدة منها ستعتقد إن الولايات المتحدة وقوى التحالف الأخرى قد دعمت أعدائها كما إن القتل بشأن المناطق المختلطة عرقياً سيتكثف ، مما يغذي الصراع الطائفي العام . كلما تورطت قوات التحالف في القتال ، كلما زاد الوضع العدائي ضدها سوءاً . ستتحمّل الولايات المتحدة على الأقل جزءاً من مسؤولية العداوات التي ستنشأ عن التقسيم .

وسواء نجح التقسيم أم لم ينجح ، فإنه سيخلق وسيصعد العداوات والمطالبات والادعاءات بالأراضي بين السكان العراقيين التي قد تستمر لأجيال . وهذا بدوره سيؤدي إلى إحتمال زيادة الصراع ، أما بين الولايات الوريثة للعراق ، إذا ما حدث التقسيم ، أو داخل العراق نفسه ، إن لم يحدث التقسيم .

إذا ما نجح التقسيم ، فإن الدول الوريثة ستكون ضعيفة وستحتاج إلى دعم قوي لتصبح حيوية . أما الجيران مثل إيران والعربية السعودية فسيجدون في دولة "شيعستان" و"سنستان" ولايات عميلة لهم ومن المحتمل أن تتبني الصراع بينهما . سيضل الكرد يبحثون عن مساعدة الولايات المتحدة للحفاظ على الاستقلال والحصول والاحتفاظ بالسيطرة على حقول نفط رئيسية وطرق نقل . إذا ما حققت الولايات المتحدة هذا الدعم فسينظر إليها بوصفها عدواً من قبل الوريثين الآخرين ، مما قد يثير إحتمال تدخل خطير من قبل تركيا و سوريا وإيران ، حيث ، مع العدد السكاني الكردي الكبير الذي لديهم فإن



صحة موقفها . وحيث إن الصراع مستمر ، فإن الحكومة الإيرانية ستجد نفسها متورطة بصورة متزايدة في العراق . وقد تحاول تهدئة البلاد ومواجهة بعض ، إن لم يكن كل ، المشاكل التي كانت الولايات المتحدة تواجهها . إن عليها بالتأكيد التعامل مع تدفق اللاجئين وقد تعاني من إنتشار صراع المناطق الكردية والعربية في إيران نفسها . وبموجب هذا السيناريو ، فإن طهران قد تأسف على مغادرة الولايات المتحدة .

إن مغادرة القطعات الأمريكية لن ينهي الصراع الطائفي وقد يفاقمه . قد تستدرج دول الجوار إلى الصراع أثناء مساعدة الحلفاء الداخليين . ولحد الآن ، وحيث إنها تمنع العنف من أن يزداد سوءاً وتمنع المجاميع مثل القاعدة في العراق من الحصول على مكان آمن لها في ذلك البلد ، فإن إستمرار الحضور الأمريكي قد يكون مفيداً . على أية حال ، فكلما إستمر الصراع الطائفي فترة أطول ، على الرغم من الجهود الأمريكية لقمعه ، كلما إزدادت صعوبة إنسحاب القوات الأمريكية .

### مواصلة الجهود الحالية

تعتمد سياسة الولايات المتحدة الحالية على إستمرار الجهود للتوسط لعقد صفقة بين الفئات الرئيسية لتقليل العنف السياسي وفي النهاية إزالته ، بينما ينظر للمجموعات المهاجمة كمخربين . لم تنجح هذه الاستراتيجية ، السبب الأقوى يعود إلى أن قادة العراق يتحججون لفشلهم في توحيد العراق بالبحث عن ضمان الأمن لمجاميعهم القومية و الدينية . إن الجهود الجارية من جميع الأطراف لتحسين مواقعهم يساهم في العنف وإحتمال إنهيار العراق .

الولايات المتحدة لمصداقيتها(٩). إنهم يقولون بإن الانسحاب سيُشجع التمرد في أماكن أخرى من ساحات القتال ، سواء إنهمك الولايات المتحدة في عمليات مساعي السلام بدلاً من البحث عن التهدئة مع الأعداء المحليين أم لا . كما أنهم يعتقدون كذلك أن الانسحاب قد يقلل من مصداقية الولايات المتحدة لدى الحلفاء الحاليين والمحتملين مستقبلاً في مختلف أنحاء العالم ، بإعتبار أن الولايات المتحدة كما قد يفهم لا تلتزم بتعهداتها(١٠). إن مصداقية تعهدات الولايات المتحدة بالدفاع عن الدول العربية ، خصوصاً الواقعة منها حول منطقة الخليج الفارسي ، لها أهمية خاصة . معارضوا الانسحاب يستشهدون أيضاً بالخطر المحقق بالمصالح السياسية الأخرى للولايات المتحدة ، فقد ينظر إلى الانسحاب من العراق على إنه تقوية لفكرة أن إيران قد دمّرت الولايات المتحدة في العراق وأن إيران في موقع تتصاعد فيه قوتها الإقليمية(١١) ، ويجادل البعض بأن الانسحاب قد يؤخر تحقيق أهداف الولايات المتحدة في منطقة شرق أوسط مسالمة ونشر الديمقراطية فيها(١٢).

كلاً من هذه الآراء تتطوي على نقاط ضعف وإشكاليات. لا تعزّز المصداقية بالنقد بإستراتيجية خاسرة ؛ ولا بأهداف الولايات المتحدة الأخرى في الشرق الأوسط . لقد أصبح العراق الآن بالفعل منطقة تدريب للإرهابيين ومبرراً للإسلاميين المتطرفين . قد يزيل الانسحاب الأمريكي الرهان الأولي للمقاتلين الأجانب - فرصة مواجهة الأمريكان وقتلهم .

إذا ما كان على الولايات المتحدة أن تغادر ، فإن إيران ستنتظر إلى مغادرتها بوصفها دليلاً على

إيجابية إلا بالقليل . إن زيادة القطعات إلى المستوى الذي يبدو ضرورياً وفق خبرة أمريكا في الصراعات الأخرى يبدو أمراً مستحيلاً . التقسيم أو دعم فئة معينة قد يؤثر على العنف ويزيد تدخل دول جوار العراق في الصراع . لقد بين مسؤولوا الإدارة إن التقليل الكبير للقطعات غير وارد (١٣) . ولما كانت الجهود الحالية لعقد صفقة وتقليل العنف بإستخدام الوسائل العسكرية والسياسية المتوفرة مشحون بالمشاكل ، فمن المحتمل الاستمرار في سياسة الولايات المتحدة حتى وقت مبكر من ٢٠٠٩ على الأقل .

إذا إستوجب الاستمرار في الخطوط العامة للإستراتيجية ، فإننا نقول أنه يمكن تحسين جزءاً منها على الأقل ، مما يجعل إنخفاض العنف أكثر احتمالاً وإن الحكومة العراقية ستكون أكثر حيوية ، على الرغم من أن ذلك غير مضمون . بغية تحسين هذه الاستراتيجية ، فإن تقليل العنف ينبغي أن يكون العامل المركزي للجهود الأمريكية في العراق . حاول برنامج المساعدات التقليدي أن يسرع نمو الاقتصاد العراقي ويعزز الديمقراطية ويحسن عمليات الحكومة - الأهداف السياسية التي حددتها الحكومة الأمريكية للعراق . برنامج المساعدة الأمريكية كان الوسيلة في تحقيق ثلاثة إنتخابات : إثنان منها برلمانية وإستفتاء على الدستور . ولكن الإنتخابات لم تخفض العنف ، كما لم تخفض برامج إعادة البناء الأمريكية ، مثلما خفضتها التكاليف وعدم الكفاءة التي سببها نقص الأمن . كما إن برامج التنمية الاقتصادية وجهود رعاية المجتمع المدني لم تؤت أكلها . لقد كان

حتى لو شارك جميع الزعماء السياسيون العراقيون في الحكومة الحالية وبحثوا عن إيقاف العنف ، فإنهم قد لا ينجحون . إن حكومة الوحدة الوطنية لا تمثل جميع الفئات التي تقاتل . زعماء الفئات الممثلة غالباً لا تسيطر على جميع المقاتلين في مجاميعها . هؤلاء الزعماء قد يبحثون عن إنهاء العنف ولكنهم غير قادرين على ذلك . هؤلاء غير الجالسين على المائدة من غير المحتمل أن يتركوا العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم .

وبإستمرار العنف ، تتصلب المواقف ؛ القليل من الناس يرون إن الحل السياسي ممكناً . التصعيد والانتقام قد أخذ طريقه . القتل الانتقامي أصبح مألوفاً . في هذا الجو ، يصبح إتخاذ قراراً رسمياً بإيقاف كل عمليات القتل هو الحل الصحيح ، ولكنه ليس حلاً سهلاً للعديد ممن يشعرون بالظلم والذين يرغبون بالانتقام وبإستمرار العنف ، فإن الصفقة سيصعب إیرامها .

ولجعل العنف أقل جذابية بالنسبة لكل من الزعماء السياسيين من ناحية والمقاتلين من ناحية أخرى فينبغي أن يكون أقل فاعلية . ولمتابعة هذه الهدف ، على القوات الأمريكية وقوات التحالف الأخرى أن تبحث عن دعم حكومة الوحدة الوطنية وذلك بتدريب قوى الأمن العراقية وزيادة الدوريات في بغداد والأماكن الأخرى وعند حلول كانون الثاني ٢٠٠٧ و زيادة إلتزامات القوة الأمريكية في العراق لفترة غير محددة من الزمن .

### من الاستراتيجية إلى السياسة

تواجه الولايات المتحدة مجموعة خيارات صعبة ، ويبدو أن العديد منها ليس له فرصة لإعطاء نتائج

إستقرار العراق وتقلل من العنف . الأول منهما إستمرار الدعم لحكومة الوحدة الوطنية ، فمن دون هذه الحكومة ، سيسقط العراق . والثاني هو الحاجة لإشراك جيران العراق في جهود خفض دعم المجموعات المتورطة بالعنف في العراق .

### الحفاظ على حكومة الوحدة الوطنية

لقد كان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية خطوة حاسمة في كبح العنف الطائفي مع إنها ليست أمراً كافياً . إن حكومة وحدة وطنية هي أقرب أن تصل الى السلام من حكومة تقصي الأطراف الرئيسية في الصراع . لقد جعلت الحكومة الحالية من عملية المصالحة أمراً ممكناً ليس بسبب أفراد معينين في تشكيلتها، ولكن لأنها تشمل على ممثلين يمثلون الطوائف الرئيسية والتقسيمات العرقية في العراق . وحكومة أخرى مثلها أو أكثر منها تمثيلاً لن تكون أقل قبولاً .

**ولكن يجب على حكومة الوحدة الوطنية أن تتغلب على ثلاثة تحديات رئيسية على المدى القريب إذا أريد لها البقاء والنجاح :**

- ١- منع سيطرة الأكراد على كركوك .
  - ٢- منع إقامة أقاليم إضافية .
  - ٣- ضمان إستمرار سيطرة الحكومة المركزية على عائدات النفط .
- إن لحكومة الولايات المتحدة الوسائل السياسية اللازمة للمساعدة في هذه المجالات الثلاثة .

### منع السيطرة الكردية على كركوك

ليست كركوك في الوقت الحاضر جزءاً من منطقة الحكم الذاتي الكردي ولكن العديد ممن في

العنف المتنامي سبباً في محدودية نجاح هذه الجهود .

وبينما يظهر العنف الطائفي كأقوى تهديد محرج لمستقبل العراق وتقليله من أصعب المهام التي تواجه التحالف ، فإنه يجب تقليل كل أنواع العنف في العراق ليصبح دولة حيوية . إن أنواع العنف متداخلة؛ والهبوط في إحداها يساهم في الهبوط في الأنواع الأخرى . فإذا ما إنخفض العنف الطائفي فإن جو النشاط الإجرامي والتمرد سيصبح أقل عدوانية . إذا ما إنخفضت الجريمة ، فإن بيئة العنف الطائفي والأيديولوجي ستصبح أقل هدوءاً ، مما يسهل معالجة كافة أنواع العنف مثل العنف الإجرامي وتقليل توفر الأسلحة مقابل المال .

على الرغم من إن الجهود الأمريكية لحد الآن لم تتجح بشكل خاص ، فإن الحكومة الأمريكية تمتلك عدد من الوسائل السياسية لمواجهة العنف في العراق ؛ يمكن تحسين طريقة إستخدامها . إستعمال القوات العسكرية الأمريكية هو الأبرز من بين الوسائل السياسية ، ولكن الإقناع السياسي ، والضغط الدبلوماسي على جوار العراق والمساعدات الأمنية ، والمساعدات الاقتصادية يمكن أن تكون مفيدة إذا ما طبقت بفاعلية . في الفصول القادمة ، نقدم توصيات في كيفية تحسين إستغلال السياسات في كل من هذه المجالات لمقارعة العنف .

### الفصل الثالث

#### الإغراء السياسي

أمران سياسيان رئيسيان في الجو السياسي يوجبان شروطاً مسبقة، وإن لم تكن كافية ، تساعد في

التورط في التطهير العرقي ، سيجعل حكومة الولايات المتحدة تدعم الأطراف العربية في ملف كركوك إلى درجة إستعمال القوة العسكرية لمنع هذه الإجراءات . وعلى حكومة الولايات المتحدة أن تستعد للعمل على مواجهة هذه التهديدات (١) .

ستبحث الأطراف الكردية عن دعم الولايات المتحدة للطموحات الكردية أو الطلب منها أن ترفع يدها عن الموضوع . لاشك إن الأكراد سيسترجعون تاريخ الصداقة الكردية - الأمريكية ، وإستمرار دعم الكرد للولايات المتحدة طوال الحرب ، ومآسي الشعب الكردي . ولكن ، مع إمكانية ردع الكرد بسبب مخاوفهم من فقدان الدعم الأمريكي ، فستكون للولايات المتحدة إمكانية التأثير على الموقف .

### معارضة تشكيل أقاليم جديدة

دعى الدستور العراق إلى دولة فيدرالية . ولكن للفيدرالية تعريف مهلهل . منح الدستور حكماً ذاتياً للمنطقة الكردية ، التي تتألف حالياً من ثلاث محافظات ، و قد سمح كل من الدستور والتشريع الذي أُجيز من قبل البرلمان العراقي في تشرين الأول عام ٢٠٠٦ بتشكيل مناطق حكم ذاتي إضافية عندما تتوحد طوعاً عدداً من المحافظات على تشكيل إقليم . منع التشريع تشكيل أقاليم جديدة لمدة (١٨) شهراً على الأقل . أي إن تشكيل أقاليم جديدة يمكن أن يبدأ في ربيع عام ٢٠٠٨ (٢) .

إذا ما شكلت أقاليم جديدة ، فإنها ستكون على طول الخطوط الطائفية . لأن السكان العراقيين ، طائفيًا وعرقيًا ، متداخلون إلى درجة بحيث لا يمكن تصور فصل واضح بين مجموعة وأخرى .

كردستان يرغبون بذلك .. من ناحية ، لأسباب تاريخية (على الرغم من إن المدينة منذ مدة طويلة وهي متعددة الأعراق) ، ولكن الأهم ، لأنه في كركوك حقول نفط كبيرة ، ووفقاً لما ورد في الدستور العراقي ، ففي نهاية عام ٢٠٠٧ ينبغي إجراء إحصاء وإستفتاء لتقرير حالة كركوك . ومقدمة لهذه العملية، قامت الميليشيات الكردية بإتخاذ الإجراءات لتثبيت سيطرتها على كركوك ، وذلك بتشجيعهم الأكراد للإنتقال إلى داخل المنطقة، وإغتصاب ممتلكات الأفراد من غير الأكراد ، وإنشاء سيطرات على طرق المداخل لفحص الهويات العرقية . ولكن الحكومة العراقية الأخيرة كانت ضعيفة جداً وجدت أنه من الصعب مقاومة هذه الإجراءات .

إن سيطرة الكرد على كركوك سيؤدي إلى تصعيد العنف في هذه المدينة وقد يشجع الأكراد المجاميع الأخرى على السيطرة وتنفيذ تطهير عرقي في أماكن أخرى . وقد يؤدي إلى تصعيد التوتر مع السنة والشيعية . وكذلك مع المجاميع العرقية العراقية الأخرى . الأكثر أهمية ، صار من غير المحتمل إلى حد بعيد ، إستمرار بقاء حكومة الوحدة الوطنية مؤتلفة ، حيث ستعتبر أنها الخطوة الأولى بإتجاه إستقلال الكرد . ينبغي على صناع السياسة الأمريكان أن يوضحوا للأحزاب الكردية إن الولايات المتحدة لا تدعم سيطرة الأكراد على المدينة . عليها أن تشجع جهود التوصل إلى موقف متفاوض عليه لمستقبل المدينة ، وتغيير فقرات الدستور من خلال عملية إعادة دراسة الدستور إذا ما إقتضى الأمر ذلك . على الإدارة الأمريكية أن تألفت نظر الكرد إلى أن إستمرار البيشمركة في

الكرد و السنة والشيعية سيُتركون على كلا جانبي أي حدود مفترضة . إن إنشاء أقاليم إضافية ، سيثير الجهود ، تقريباً بالتأكيد ، لتطهير المناطق المتعددة الأعراق المتجاورة عن طريق العنف .

من بين ١٨ محافظة عراقية ، هنا (٩) منها ذات هيمنة شيعية ، وثلاث ذات هيمنة كردية وثلاث ذات هيمنة سنية . والباقية منها ، بضمنها بغداد ، مختلطة ، ولكن جميع المحافظات تحتوي على مناطق ذات تنوع عرقي وطائفي كبير . تتركز الثروة النفطية العراقية في الجنوب في المحافظات الشيعية والمنطقة المحيطة بكركوك . لهذا السبب، يعارض المجتمع السني بصورة عامة إنشاء أقاليم جديدة ذات حكم ذاتي . يخشى العديد من السنة من إن قيام أقاليم جديدة سيجعل السنة ذوا سلطة سياسية أقل وإمكانات اقتصادية أسوأ من الأقاليم ذات الثروة النفطية والحكم الذاتي، التي ستدير ثروتها وستقوم بتقسيم الإيرادات النفطية بشكل متفاوت .

إن قرار تعليق تشكيل أقاليم جديدة حتى ربيع ٢٠٠٨ وفر بعض الوقت لكي تستطيع الحكومة الأمريكية خلاله العمل على عدم تشجيع إقامة أقاليم جديدة . وخلال هذه الفترة ، ينبغي على الحكومة الأمريكية إصدار تصريحات سياسية رسمية وإجراء مناقشات مع مسؤولي الحكومة العراقية والبرلمان والقادة السياسيين الآخرين لتوضيح وجهة نظر الحكومة الأمريكية في إن إقامة المزيد من الأقاليم لن يكون في مصلحة العراق المثلى .

لن يكون للحكومة الأمريكية إلا قوة محدودة إذا ما إستعملت الإقناع وحده ، يمكن إستعمال

المساعدة الأمريكية كذلك ، على أية حال ، لعدم تشجيع إقامة المزيد من الأقاليم . خلال السنة الماضية ، أُعيد توجيه بعض المساعدات الأمريكية بإتجاه المحافظات عن طريق فرق إعادة بناء المحافظات . والهدف من هذه الفرق هو توفير الموارد وتدريب السياسيين المحليين على بناء قابليتهم لتقديم الخدمات الحكومية وإدارة التمويل والمشاريع وتحسين كفاءة مشاريع المساعدات وربطها بالاحتياجات المحلية بشكل أوثق . يمكن إستعمال فرق إعادة البناء هذه ومساعدات المحافظات لإضعاف مبادرات إقامة حكومات إقليمية وذلك بتبني إستقلالية حكومات المحافظات عن الحكومات الإقليمية المقترحة في الوقت الذي يجري فيه تقوية وتحسين الروابط بين هذه المحافظات والحكومة على مستوى المحافظات، على تحسين التعاون بين الحكومات المركزية والمحلية ، عن طريق بناء مؤسسات رابطة تجعل إقامة حكومات إقليمية جديدة أمراً أقل جاذبية ويخلق دوافع للمسؤولين المحليين لدعم إستمرار سيطرة الحكومة المركزية على عائدات النفط .

كما ينبغي توجيه المساعدات إلى المحافظات في الجنوب وهي الأكثر ترشياً لأنظام إلى الأقاليم الجديدة . المبادرات الرئيسية تشمل تطوير إدارة العيادات الصحية العامة والمدارس حتى يجري تحسين تحويل الأموال إليهم من وزارتي الصحة والتعليم وكجزء من هذه العملية على الولايات المتحدة أن توجه برامجها في تحسين قدرة الوزارات العراقية على تصميم برامج ، و إنفاق الأموال ومراقبة وتدقيق النتائج . إن تقديم مثل هذه الأمور إلى الحكم الذاتي المحلي لا يهدد دور الحكومة المركزية .

من بين ١٨ محافظة عراقية ، هنا (٩) منها ذات هيمنة شيعية ، وثلاث ذات هيمنة كردية وثلاث ذات هيمنة سنية . والباقية منها ، بضمنها بغداد ، مختلطة ، ولكن جميع المحافظات تحتوي على مناطق ذات تنوع عرقي وطائفي كبير . تتركز الثروة النفطية العراقية في الجنوب في المحافظات الشيعية والمنطقة المحيطة بكركوك . لهذا السبب، يعارض المجتمع السني بصورة عامة إنشاء أقاليم جديدة ذات حكم ذاتي . يخشى العديد من السنة من إن قيام أقاليم جديدة سيجعل السنة ذوا سلطة سياسية أقل وإمكانات اقتصادية أسوأ من الأقاليم ذات الثروة النفطية والحكم الذاتي، التي ستدير ثروتها وستقوم بتقسيم الإيرادات النفطية بشكل متفاوت .

إن قرار تعليق تشكيل أقاليم جديدة حتى ربيع ٢٠٠٨ وفر بعض الوقت لكي تستطيع الحكومة الأمريكية خلاله العمل على عدم تشجيع إقامة أقاليم جديدة . وخلال هذه الفترة ، ينبغي على الحكومة الأمريكية إصدار تصريحات سياسية رسمية وإجراء مناقشات مع مسؤولي الحكومة العراقية والبرلمان والقادة السياسيين الآخرين لتوضيح وجهة نظر الحكومة الأمريكية في إن إقامة المزيد من الأقاليم لن يكون في مصلحة العراق المثلى .

لن يكون للحكومة الأمريكية إلا قوة محدودة إذا ما إستعملت الإقناع وحده ، يمكن إستعمال

من بين ١٨ محافظة عراقية ، هنا (٩) منها ذات هيمنة شيعية ، وثلاث ذات هيمنة كردية وثلاث ذات هيمنة سنية . والباقية منها ، بضمنها بغداد ، مختلطة ، ولكن جميع المحافظات تحتوي على مناطق ذات تنوع عرقي وطائفي كبير . تتركز الثروة النفطية العراقية في الجنوب في المحافظات الشيعية والمنطقة المحيطة بكركوك . لهذا السبب، يعارض المجتمع السني بصورة عامة إنشاء أقاليم جديدة ذات حكم ذاتي . يخشى العديد من السنة من إن قيام أقاليم جديدة سيجعل السنة ذوا سلطة سياسية أقل وإمكانات اقتصادية أسوأ من الأقاليم ذات الثروة النفطية والحكم الذاتي، التي ستدير ثروتها وستقوم بتقسيم الإيرادات النفطية بشكل متفاوت .

لن يكون للحكومة الأمريكية إلا قوة محدودة إذا ما إستعملت الإقناع وحده ، يمكن إستعمال

إذا ما أُقيمت أقاليم حكم ذاتي جديدة وحصلت على السيطرة على موارد النفط المحلية ، فإن الحكومة المركزية ستضعف مالياً . ستمول الأقاليم نفسها و تقوي إستقلالها ، وستفقد الحكومة المركزية التمويل الذي تحتاج إليه لتوفير الخدمات الحكومية أو دفع رواتب قوى الأمن . ستأخذ الأقاليم على عاتقها مسؤولية توفير الخدمات والأمن لها ، مما يسهم في زيادة الانشقاق الطائفي المحتمل للبلد . وستعتمد الصراعات بشأن الأراضي على بحث الأقاليم عن الحصول على سيطرة قوية على الأراضي ذات المصادر الغنية .

على حكومة الولايات المتحدة أن توضح الأمر للقادة السياسيين العراقيين الراغبين بالحصول على دعم الولايات المتحدة، إن على الحكومة العراقية الوطنية أن تسيطر على عائدات النفط (٣). هذه التصريحات السياسية يجب طرحها في إجتماع ثنائي وبشكل رصين . كما ينبغي على حكومة الولايات المتحدة إستعمال تأثيرها بالضغط على شركات النفط العالمية التي لها عمليات مع الولايات المتحدة لكي تدفع أثمان النفط العراقي إلى الحكومة المركزية وليس إلى الحكومات الإقليمية . أما إتفاقيات إستكشاف النفط فيجب أن توقع من قبل الحكومة الوطنية وليس من قبل الحكومات الإقليمية.

وأثناء مناقشة الحكومة العراقية هذه الملفات ، يجب أن توفر الحكومة الأمريكية المساعدات لكي تساعدنا في تطوير مقترحاتها لضمان التوزيع المتساوي لعائدات النفط . ولأنهم يحسبون كل عائدات الحكومة تقريباً ، فإن عائدات النفط ستحتاجها الحكومة العراقية لتمويل عملياتها على

ولأن هذه الجهود ستأخذ وقتاً طويلاً ، فينبغي البدء بها بالسرعة الممكنة إذا ما أُريد لها أن تثمر . وبإضافة برامج على البرامج الأمريكية الموجودة حالياً وتركيزها على أهداف معينة طويلة الأمد ، فإنها تستطيع إنشاء ترتيبات مؤسسية تضعف دوافع إقامة المزيد من أقاليم الحكم الذاتي .

### إبقاء عائدات النفط بيد الحكومة المركزية

في عام ٢٠٠٥ ، شكلت صادرات النفط ما نسبته ٩٣ بالمائة من عائدات الحكومة العراقية ، وستستمر في تشكيل ما نسبته ٨٥ بالمائة من العائدات الحكومية المخطط لها في المستقبل المنظور . ومن دون هذه العائدات لن تكون الحكومة العراقية قادرة على الحكم : لن تكون قادرة على دفع رواتب قوى الأمن، ولا تنفيذ برامج الدعم الحكومي المالي مثل نظام التوزيع الغذائي العام الذي يوفر الطعام ، أو لإدارة المستشفيات والمدارس .

كلاً من المجاميع الكردية والشيعية التي تدفع باتجاه إقامة أقاليم جديدة تبحث عن حكم ذاتي أكبر، من ناحية، لإنهم يبحثون عن السيطرة على عائدات عمليات النفط المحلي . لقد باع الكرد بالفعل حقوق الحفر في المحافظات الكردية، على أية حال، من الناحية الجغرافية ، ليس من الضروري السيطرة على عائدات النفط . حتى لو إن العراق تقسّم إلى أقاليم ، فإن الأمر الأهم هو من سيستلم الصك : الحكومات الإقليمية الجديدة: أم الحكومة المركزية؟

العراق نفسه . والعربية السعودية والأردن يشاركون السنة قلقهم بشأن صعود الشيعة ، إيران تساند مطالبات الشيعة وتدعم الميليشيات الشيعية المختلفة وتركيا ، مثل إيران وسوريا ، تعارض إستقلال بل وحتى حكم ذاتي قوي لكردستان . لقد حذرت دول جوار العراق من العنف ولكن لأن العديد من الدول المجاورة تدعم واحداً من أطراف العنف أو آخر، فإنهم يغذون العنف الذي يخافون منه .

وظالما أن جيران العراق يدعمون الفئات الممارسة للعنف في العراق ، فإن هذه الفئات تحتفظ بالدوافع والقدرات اللازمة للاستمرار في القتال . وهكذا فإن دول الجوار ستحتاج إلى التعاون لتأمين السلام . لقد أظهرت البوسنة في منتصف التسعينات وأفغانستان بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ إن تعاون دول الجوار عاملاً حاسماً في عودة الوثام إلى مجتمع محطّم . رؤساء صربيا ، البوسنة وكرواتيا كانوا مشاركين رئيسيين في المناقشات التي قادت إلى إتفاق دايتون وقرار الصراع البوسني على الرغم من مسؤولياتهم الشخصية في تعجيل وإستمرار الحرب . باكستان و إيران و روسيا والهند كانوا مشاركين رئيسيين في إقامة الحكومة الجديدة في أفغانستان ، على الرغم من أن كل واحد يدعم إحدى الفئات المختلفة في أفغانستان. ينبغي تدخل جيران العراق بالطريقة نفسها التي تتطلب أن تتعهد حكومة الولايات المتحدة بمباحثات مباشرة مع جميع هذه الحكومات ، وبالتأكيد على وحدة الأراضي والاستقلال وتقاسم السلطة والاستقرار في العراق(٤) .

مختلف المستويات - المركزية و الإقليمية والمحلية - والاستثمار في البنى التحتية .

إذا ما توسع إنتاج النفط الوطني وعائداته، تستطيع الحكومة العراقية توفير حصص من عائدات النفط الوطني لتوزيعها على جميع المواطنين العراقيين . مثل هذه الحصص ستساعد على تحديد حجم الحكومة العراقية وبذلك يقل الفساد الإداري . كما يعزز دعم وحدة البلاد . وكذلك تستطيع إستبدال نظام حصص الطعام، غير الكفوء حالياً ، وبذلك يوفر حافزاً إقتصادياً للزراعة العراقية .

### إشراك جيران العراق

لقد عرّفت الولايات المتحدة مهمتها في العراق بأنها لمنع تعاون العديد من الدول الإقليمية : لقد بينت الولايات المتحدة إن التدخل في العراق وسيلة لتفعيل ديمقراطية أماكن أخرى من الشرق الأوسط ، وهذا موقف يعتبره العديد من القوى الإقليمية محاولة لتغيير الأنظمة . ونتيجة لذلك ، فكل جيران العراق قلقون بشأن الانزلاق نحو حرب أهلية ولا أحد يريد فشلاً كاملاً لمهمة الولايات المتحدة ، وكذلك لا يريدون - بإستثناء محتمل من الأردن و الكويت وتركيا - لا يريدون أن يروا نجاحاً تاماً لها .

وهذا يعني ، وجود مجال للتقدم . جميع جيران العراق يفضلون عراقاً موحداً قوياً بما فيه الكفاية ليحافظ على وحدة أراضيه ولكن ليس قوياً ليهدهم . لا أحد يفضل إقامة أنظمة حكم ذاتي قوية أو تقسيم العراق . وهناك ، على أية حال ، عدم إتفاق عام بشأن الطبيعة المثالية للدولة العراقية. العديد منهم يعكس التقسيمات داخل

ممثل دولة أخرى بوصفه مكافئة لها ولكن وسيلة من وسائل السياسة الخارجية الثابتة لحكومة الولايات المتحدة . بنفس الوقت ، من مصلحة الولايات المتحدة أن تراقب النشاطات الإيرانية و السعودية والسورية فيما يخص العراق وأن تقيم نتائجها على المصالح الأمريكية.

كما ينبغي إعطاء المبادرات الإقليمية مثل مبادرة الجامعة العربية لبرنامج المصالحة العراقية أهمية أكبر . وكذلك ينبغي أن تحظى جهود الأمم المتحدة في دعم حوار الحكومة وبرنامج المصالحة دعماً أكبر كذلك .

إن رغبة الولايات المتحدة في إشراك جميع جيران العراق قد يحدث تغييراً رئيسياً في عدم إنزلاق العراق بصورة أعمق في حرب أهلية . ليس النجاح مضموناً ، ولكنه شرطاً مسبقاً للنجاح بالتأكيد .

#### الفصل الرابع

##### الأمن: إستهداف المساعدات والنفوذ

تمارس الميليشيات والمجاميع المسلحة الأخرى الموالية للفئات السياسية والعرقية الممثلة داخل الحكومة أكثر أنواع العنف الطائفي. ينبغي إيقاف هذه المجاميع عن الاشتراك في العنف و تقليل حجمها وأخيراً تفكيكها . تعتمد الاستراتيجيات الحالية بصورة متزايدة على قوى الأمن العراقية في إحتواء العنف ، بهدف أخذهم المسؤولية الأكبر في هذه المهمة . على أية حال ، عملت معظم القوات الأمنية العراقية كأعضاء سابقين أو حاليين في نفس المجاميع التي ينبغي عليهم مقاومتها لتهدئة البلد بنجاح . على الرغم من أن برامج

لقد إجتمع جيران العراق لمناقشة مستقبل العراق ، وكان آخرها في طهران . لقد فعلوا الكثير حتى آذار ٢٠٠٧ ، ولكن من دون العراق والولايات المتحدة والقوى الأوروبية . ينبغي على الحكومة الأمريكية أن تتبنى الخطوات المتخذة في مؤتمر آذار لمساعدة ضمان أن تشارك مجموعة أوسع ، العراق ، المملكة المتحدة ، اليابان (التي لم تتدخل حتى هذا التاريخ) والقوى الكبرى الأخرى التي لها مصلحة في عراق مستقر وأن تستمر في الاجتماع بشكل منتظم . هذه المجموعة ينبغي أن تصبح أساساً لعملية سلام إقليمية مصممة لاستقرار العراق وتعتمد على مبادئ عدم التدخل و وحدة أراضي العراق وتدخل إقليمي أوسع في المصالحة بين الفئات العراقية المتقاتلة . كما يمكن عقد إتفاق أو ميثاق لأمن إقليمي أوسع شمولاً قد ينطور خارج هذه العملية ، ولكنه ليس شرطاً مسبقاً، وقد يعتمد على ما إذا يمكن التوصل إلى إجماع حول العراق أولاً .

كما إن على الحكومة الأمريكية أن تبني على التفاعلات مع إيران في آذار ٢٠٠٧ لتطويع محادثات ثنائية مع جميع جيران العراق بضمينهم إيران وسوريا لاستمرار جهود المناقشات لعراق مستقر . ينبغي أن تكون المناقشات مع سوريا وإيران صريحة ولكنها تركز على المساحات التي تتطابق فيها المصالح بدلاً من المختلف عليها . إذا ما أصرت إيران وسوريا على إضافة ملفات أخرى للأجندة ، فإن على الولايات المتحدة ، مع بعض التحديدات ، أن تدرس مسألة المناقشات الأوسع (إذا لم يكن من الضروري تقديم أية مطالبات في هذه المناقشات) . لا ينبغي النظر إلى أية مقابلة مع



الداخلية . وعلى الرغم من إن المساندة والرعاية والمحاياة لها تقليد عريق في العراق ولا يمكن التغلب عليها بسرعة ، فإن سيطرة أفضل قد تحدث تغييراً مفيداً. إن وضع معايير دنيا للأداء وفرض قوانين تأديبية قد تؤدي إلى بعض التحسن . كانت هناك بعض الجهود لتطبيق الإصلاحات ، بضمنها تلك التي نفذها وزير الداخلية الحالي جواد البولاني ، ولكن حجم المشكلة وعدم كفاية دعم كبار السياسيين لها قد خرب هذه الجهود (٢). ويقول البعض إن هذه الوزارة غير قابلة للإصلاح وإنما ينبغي تفكيكها وإعادة بناءها. وفي بيئة

تستطيع فيها قوى خارجية توفير الأمن ، يكون من المحتمل تخلي أفراداً من وزارة الداخلية ، بضمنهم الشرطة ، عن أسلحتهم و أن يعاد تأجيرهم من جهة أخرى بمجرد أن يجري تدقيقهم أو يطردوا من الخدمة الحكومية ويجدون مواقع جديدة خارج الحكومة ، وعلى أية حال ، فإن دوريات وزارة الداخلية وأفرادها قد ردعوا بالفعل بعض الأنشطة العنيفة وواجهوا بعض النشاطات الإجرامية . أن لم تهيب الوسائل لتوفير الأمن خلال المرحلة الانتقالية ، فإن تفكيك وزارة الداخلية سيؤدي إلى زيادة العنف . وفي غياب أي تواجد للشرطة فإن المستويات الحالية العالية للجريمة قد تزداد كثيراً.

إن إستبدالاً شاملاً لإدارة وزارة الداخلية وكادرها البيروقراطي قد يخلق جملة من التحديات ولكنه قد يكون مجدياً. إن كادراً جديداً جرى تدقيقه ينبغي توفيره قبل تفكيك الكادر السابق وهذا تعهدٌ صعب . البديل ، أن تقوم وزارة الداخلية بإعادة تشكيل كل قسم على حدة . وعلى أية حال ، التغييرات المتوقعة قد تؤدي إلى محاولات من قبل

التدريب تمول بالمساعدات الأمريكية وشركاء التحالف الآخرين ، بصورة عامة، فقد أخفقت هذه القوات في تحسين أمن المواطن العراقي . وبالوقت الذي لوحظ فيه إن بعض الوحدات في الجيش تؤدي عملها بصورة جيدة ، فإن أفراداً ووحدات أخرى ، خصوصاً في قوى الشرطة ، تساهم في العنف الطائفي والجريمة بدلاً من قمعها ولا تظهر المحاصصة التي هي جزء من المشكلة أية علامات على الانكماش ، بل بالعكس ، تبدو أنها في تنامي . إن تغيير هذه الاتجاهات أمرٌ حاسم لتخفيض العنف .

### السيطرة على وضع وزارة الداخلية

يعمل مسؤولوا وزارة الداخلية في الوقت الحاضر بإشراف وسيطرة غير كافيين . لقد أتهمت هذه الوزارة بإيواء فرق الشيعة التي تغتال المعارضين السياسيين والسنة الذين يشك بدعمهم للتمرد (١) . كما إن بعض وحدات الشرطة متورطة في عمليات الاختطاف والابتزاز . مثل هذه الانتهاكات تسهم في إزدياد مستوى الصراع الطائفي والعنف الشامل .

إن أحد أهم التغييرات الفورية في قوى الأمن ، ينبغي أن يكون إعادة النظر والتدقيق في تعيين المسؤولين . ويتصور كبار المسؤولين في مختلف أنحاء الحكومة العراقية إن منح الوظائف الى مؤيديهم هو حق مشروع لهم. لقد مارست الحكومة سيطرة ضعيفة على عدد من العمال المستأجرين ، ثم على قوائم رواتبهم . يحصل عدد كبير من الناس على الرواتب دون إعتبار ما إذا كانوا يعملون أم لا . جعل هذا النظام من السهل على السياسيين إستخدام المقاتلين في وزارة

مدرجة أسماءهم في القوائم، وهذه الطريقة او الآلية يجب تعزيزها بقوة.

٣. على مجلس الوزراء تشكيل هيئات تتألف من ممثلين من كل الجامعات السياسية الرئيسية، للتعيين في المناصب المهمة لكل من الأقسام الرئيسية في وزارة الداخلية. كما لا يسمح لهذه الهيئات بإضافة الأفراد إلى قائمة المستخدمين، والمستخدمين الواردة أسماءهم في القائمة هم الوحيدون الذين يستلمون الرواتب. في حالة إعتد الشربة العراقية على أفراد محليين فعلى الهيئات هذه أن تعكس مكونات وتركيب الحكومات المحلية.

٤. فضلاً عن إتخاذ قرارات التعيين، فإن على هذه الهيئات التحري عن جميع المستخدمين الحاليين لتقرير ما إذا كانوا متورطين في النشاطات غير الشرعية أو العنف الطائفي. وعلى كادر هذه الهيئات أن يدقق في كل مستخدم ليجد ما إذا كان موجوداً فعلاً وتحديد عمله. بعض هذه التحقيقات جارية بالفعل في الوقت الحاضر، ينبغي أن يصبحوا حيايين. أما المستخدمين المتهمون بالنشاطات اللاشرعية فينبغي إقصائهم وإذا ما أدينوا، فتنتهى خدماتهم ويعاقبون. ينبغي أن يشمل هذا، الموظفون في الرتب والمراكز العالية والمقربون منهم - وإلا فلن يكون هذا الجهد ذو مصداقية و فاعلية.

٥. ينبغي على وزارة المالية التي تسيطر على رواتب منتسبي وزارة الداخلية والشرطة، أن تتحول من نظام دفعات صافي المبلغ إلى الدفعات الفردية لكل مستخدم وعندما تتوفر أنظمة الدفع الإلكتروني، والمؤمل خلال ٢٠٠٧ فعلى وزارة

الموظفين لاستغلال مواقعهم الحالية إلى أقصاه طالما هم في هذه المواقع وقبل أن يغادروها.

وبسبب هذه التحديات، فإن تفكيكاً كلياً للوزارة، لا يبدو قابلاً للتطبيق. على أية حال، مالم تحصل جهود تنظيف وزارة الداخلية على دعم ثابت من جميع الأطراف في الحكومة العراقية، فإنها ستبقى تساهم في العنف، بدلاً من أن تكون عائقاً له.

لقد تعهدت الحكومة العراقية بإصلاح وزارة الداخلية، وقد عرض الوزير رؤية لإصلاح الوزارة، و درس رئيس الوزراء مقترحات الإصلاح، مثلاً، أُحيطت إعادة هيكلية الوزارة وتطهير المسؤولين المتورطين في الانتهاكات بسرية تامة. تحتاج الولايات المتحدة إلى ضمان تنفيذ هذه الإصلاحات الشاملة. ليس المهم ببساطة أن يجري التفتيش "مرة - وكفى" و إقصاء أفراد معينين بل تطبيق وتحمل إصلاحات شاملة تخفض من فرص الانتهاك والفساد في المستقبل. وتستطيع الحكومة الأمريكية دعم الإصلاحات الآتية:

١. على الحكومة العراقية أن تعطي وزارة الداخلية موعداً نهائياً، ربما لا يزيد عن شهرين، لإكمال الجهود الجارية حالياً لتحقيق إكمال قائمة المستخدمين وشرح لأعمالهم(٣). وبعد هذه المرحلة، لا يستلم راتباً إلا المدرج إسمه في هذه القائمة. ويستبعد من لم يدخل إسمه فيها.

٢. يجري تطوير نظام بايولوجي للهويات للجيش العراقي وللشرطة(٤). ينبغي إستكمال هذا الجهد. البطاقات لا يتم إصدارها إلا بعد يتم إكمال قوائم المنتسبين، وللموجودة أسماءهم في القائمة فقط. هذا النظام سوف يمنع إلتحاق الأفراد الغير

تشجيع الإصلاحات المفصلة آنفاً ، على الولايات المتحدة أن تساهم مع مسؤولي الحكومة العراقية في تقييم تورط أفراد وزارة الداخلية الحاليين منهم والمرشحين، في ممارسة العنف . إن الجهود الحالية لتوفير تدريب إضافي لكل أفراد الشرطة الوطنية المركزية قد يدعم جهود الفحص و التدقيق كما ينبغي التعود على فعل ذلك بوعي . كما ينبغي على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مع قيادة نقل الأمن المتعددة الجنسيات - العراق (MNSTC-I) ، عليهم تسريع برامج لتشكيل أنظمة إدارة المعلومات المالية في الحكومة العراقية ، خصوصاً في وزارة الداخلية . كما إن على الحكومة الأمريكية أن تساعد الحكومة العراقية في إنشاء مكتب الاستخدام الإلكتروني الموحد ونظام التعيينات لكي تستطيع متابعة جميع المستخدمين وضمان أن مستخدمي الحكومة يستلمون كامل أجورهم ، دون أن يستقطع منها رؤسائهم جزءاً منها (٦) .

وعلى الرغم من إن وزارة الدفاع أقل مشاكلًا من وزارة الداخلية، لكن ينبغي إخضاعها لنفس المراجعة والمراقبة والسيطرة المالية وكذلك هو الحال مع بقية الجهات الحكومية . ينبغي أن تكون للوزارات الأمنية الأولوية القصوى .

على أية حال ، إن إمكانية الولايات المتحدة في التأثير على هذه التغييرات ليست قوية بالمقدار الذي نتمناه . وسيكون مهماً على وجه الخصوص ضمان إن USAID و MNSTC-I تستعمل بشكل كافٍ ومؤهل لدعم هذه الإصلاحات (٧). إن

المالية أن تحول دفع الرواتب من النقد إلى الإيداعات الإلكترونية ، وبذلك تتحدد إمكانية موظفي الحكومة بالإستقطاع من رواتب مستخدميهم(٥) .

٦. على الحكومة العراقية أن تلغي الوحدات والأقسام التابعة لوزارة الداخلية التي ثبت صدقاً تسببها في فساد واسع النطاق أو تغلغت في المؤسسات الحكومية أو لم تخدم أغراض مفيدة . عندما تلغى وحدة أو قسم فينبغي إعادة تشغيل أفرادها في أعمال أخرى في وزارة الداخلية بعد أن يجري تدقيقهم بشكل كامل .

سيكون للأفراد الذين فقدوا أعمالهم نتيجة تطوير قوائم العمل والتدقيق الأفضل سيكون لديهم مبرر للغضب على الحكومة العراقية والتحالف . وهؤلاء الذين لم يتهموا بالجرائم وبذلك فهم ليسوا عرضة للإقصاء ، فينبغي إعطاءهم مبالغ مقابل عدم تشغيلهم ولمدة قصيرة وإدخالهم في برامج أثناء بحثهم عن العمل أو إحالتهم على التقاعد إذا كانوا مؤهلين لذلك . على وزارة الداخلية أن تضمن إن الشرطة وأفراد الأمن من الوزارة والوحدات الذين أصبحوا عاطلين عن العمل أنهم لن يستطيعوا الوصول إلى الأسلحة ومستودعاتها.

على الولايات المتحدة دعم هذه الإجراءات بكل الوسائل السياسية المتوفرة لديها . إن البعثة الأمريكية والقوة متعددة الجنسيات والعراقية ينبغي أن تستمر في تأكيد أهمية إصلاح وزارة الداخلية. إن لم تكتمل الإصلاحات فإن على الولايات المتحدة أن تسحب دعمها للأحزاب في الحكومة العراقية التي أخفقت في تطبيقها . فضلاً عن

تطهير وزارة الداخلية شرط لإيجاد قوى أمنية عراقية تستطيع مواجهة العنف بكفاءة . على أية حال ، وحيث إن العنف مستمرٌ والتقسيم الطائفي يتعمق فإن إصلاح وتوحيد وزارة الداخلية قد يصبح ببساطة ، مستحيلاً في العراق على المدى القريب .

### تحسين الشرطة

إن مسؤولية الشرطة هي السيطرة على الجريمة ، وهي المصدر الرئيس لإنعدام الأمن لمعظم العراقيين الذين يعيشون خارج بغداد وديالى أو الأنبار . إذا ما إستطاعت الشرطة تخفيف معدلات الجريمة في أنحاء العراق بنجاح فإنهم بذلك يساعدون على حرمان التمرد من التسلح والتمويل والدعم . إن الجو العام لانعدام القانون في العراق يسهل على المتمردين التحرك والاتصالات ومهاجمة القوات الأمريكية وقوات الحكومة العراقية .

ينبغي أن تكون الشرطة، وبشكل مثالي ، خط الدفاع الأول ضد العنف الداخلي . وعلى الرغم من عدم قدرتها على العمل لحد الآن مع الدعم المكثف من قبل الجيش العراقي وقوات التحالف ، فمن المهم ، على الأقل ، وضع شرطة مدنية "كواجهة" لكل العمليات . وعندما يصبح الضغط على العنف الداخلي العراقي من واجبات الشرطة، عندها سيقبل دور القوى العسكرية للتحالف والعراق ، والنظر إلى مرتكبي العنف بوصفهم مدافعين وطنيين و قوميين أو دينيين قد يتحول إلى النظر إليهم بوصفهم مجرمين عاديين ، مما سيساعد على تخفيض العنف الطائفي والوطني . لا تواجه الشرطة العراقية التحديات المهنية الثقافية واللغوية

التي يواجهها أفراد التحالف عندما ينفذون مهام تطبيق القانون في العراق . ومما يدفع المتمردين ويستحثهم ضد التحالف هو التصرفات والحماقات التي يرتكبوها لجهلهم بالثقافة المحلية ، بينما تهدء هذه الحالة عندما تكون قوات الشرطة العراقية في واجهة فرض القانون . كلما تدخلت القوات العسكرية للتحالف في حضر التجوال و الأضرابات المدنية ومقاتلة عنف الجريمة أكثر، كلما شعر العراقيون أنهم تحت الاحتلال . وكما تدخلت القوات المسلحة في هذه الأعمال ، كلما زاد إحتمال إستعمال التكتيكات العسكرية ، بدلاً من تكتيكات الشرطة، مما يقلل شعور العراقيين بالأمن بدلاً من أن يزيده .

وعلى التحالف أن يتعامل مع الشرطة العراقية بوصفها من الأولويات وكواحدة من القضايا التي تتعلق بالعنف قدر الإمكان . على الحكومة الأمريكية أن تضمن إن البرامج الحالية للتدريب وتجهيز الشرطة العراقية وقوى الأمن الداخلي قد مولت بصورة ملائمة وفاعلة في تحسين أداء هذه الوحدات . إن المراجعات الشاملة والمتكررة للجهود الحالية ستكون أمراً مهماً لتحقيق هذا الهدف . الالتزام بعيد المدى بتمويل وزارة الداخلية والشرطة لوقت ما في المستقبل يعتبر أيضاً من الالتزامات المهمة .

إن تطهير قوى الشرطة يعتبر أكثر أهمية من تدريبها . ينبغي أن تكون وحدات الشرطة مطهرة من مخترقي القانون إذا ما أرادوا أن يكونوا ذوي مصداقية وفاعلية. لقد تحول الآن التركيز على برامج مساعدات الشرطة من تدريب عدد من ضباط الشرطة إلى مسألة حرفيتهم ، وهذا يؤكد

الاستجابة للطوارئ والنظام العام و تكون فعالة في مقاتلة الجريمة والإرهاب . هذه الوحدات هي مجموعة من أقدر قوات الشرطة في العراق . كما إنها تورطت في العنف الطائفي كذلك ، وعمل البعض منها في فرق الموت . إن إدخال المرشدين في الشرطة الوطنية يساعد على كشف ومنع سوء إستعمال السلطة ولكن من غير المحتمل أن تكون فعالة بشكل كامل. جزئياً ، لأن أعضاء في الحكومة العراقية سيقاومون ذلك.

تجري في الوقت الحاضر جهوداً لضمان تلقي ضباط الشرطة الوطنية تدريباً إضافياً . ويقدم هذا التدريب فرصة لتفحص كل وحدة وتدقيق أفرادها . ويمكن فهم سبب الجهود الجارية حالياً لتبني تدريباً يركز على إنضباط الشرطة أكثر من تركيزه على التكتيكات العسكرية (٩) . ينبغي تحقيق ذلك والبناء عليه . كما ينبغي الترحيب بالعرض الأخير للمساعدة في التدريب من قبل الإيطاليين في هذا المجال . كما نوصي أيضاً، إن جميع وحدات الشرطة الوطنية ينبغي أن تخضع للتحريات الشاملة . وتقوم قوات التحالف والمسؤولين العراقيين بالتحري عن الشكاوي . وعليهم أن يعلنوا نتائج التحقيقات علناً ، ويجب أن يكون الأفراد محترفين وأن لا يحملون نتائج أعمالهم أكثر من الحقيقة . وينبغي إبعاد الوحدات ذات سوابق سوء إستخدام السلطة . وكما هو الحال، مع بقية الوحدات المستبعدة من الوزارة فإن الأفراد الذين خدموا في هذه الوحدات ، الذين لم يتورطوا في الجرائم ينبغي إدراجهم في أعمال أخرى في غير وزارة الداخلية وبعد التدقيق أيضاً.

الحاجة الجادة والتركيز الذي لا يقل عن سواء، الذي ينبغي أن يعطى إلى إدخال قوانين محاسبة الأفراد إلى نظام إدارة الشرطة. ولتحقيق هذا الهدف ، يتطلب الأمر إشراك ضباط من الشرطة الدولية مع قوى الشرطة المحلية ، خصوصاً في بغداد . أفراد الشرطة العسكرية ، يُستعملون لسد النقص في الشرطة المدنية وهم تعويض غير ملائم ، لأن من الضروري للشرطة العسكرية أن تستعمل تكتيكات مختلفة ولها تدريبات مختلفة عما تفعله الشرطة المدنية – وما يحتاجه العراق هو قدرات الشرطة المدنية . وينبغي أن يقوم ضباط الشرطة الدولية بدوريات مع الشرطة العراقية في أي وقت وأي مكان يتطلب ذلك. ولكن ينبغي أن تكون مهمتهم الرئيسية هي النصح و التدريب ومراقبة قادة الشرطة المحلية . وعلى المرشدين الاستمرار في الكتابة عن الفساد والضباط غير الكفوئين لكي يستطيع مسؤولوا التحالف نقل هذه المعلومات إلى الحكومة العراقية لإتخاذ الإجراءات اللازمة (٨) .

على الحكومة الأمريكية توفير التمويل اللازم لتحسين دورات تدريب قادة الشرطة ولضمان تجهيز قوى الشرطة بصورة ملائمة . ينبغي تشجيع الحكومة العراقية على جعل التفوق بالأداء في هذه البرامج أمراً ملزماً للترقية بينما تعتبر أداء الأعمال والمهام من أهم العوامل . ينبغي على جميع الضباط أن يجرؤوا برامج تدريب إضافية على أساس منتظم .

في بعض الحالات ، تكون وحدات الشرطة الوطنية التي تدار مركزياً و المسلحة تسليحاً ثقيلاً قوة التدخل المتنقلة التي تتضمن مهاماً خاصة مثل

لا ينبغي إعادة تعيينهم بشكل روتيني في مكان آخر .

على المدى القريب ، هناك تناوب بين الحاجة إلى إصلاح الشرطة، والاعتماد أكثر على التحالف والقوات العسكرية العراقية ، والحاجة لمحاربة العنف من قبل وحدات الشرطة إلى أقصى مدى ممكن . سيقال التدقيق من منزلة الشرطة، حتى لو أصبحت الشرطة مركزية من ناحية إستجابتها الى الاحتياجات الأمنية العراقية . ولكن البديل لإبقاء قوى لا يعتمد عليها سيكون أسوء . الحضور المرئي والفعال للشرطة، أمرٌ حاسم في ردع العنف وتغيير تصورات الجمهور، ولكن ، وحيث إن ذلك قد تطور وأخذ بالنشوء، فإن بقاء الشرطة الحالية ستستمر بالاعتماد بقوة على قوى التحالف والجيش العراقي للدعم وحماية القوة .

### مؤسسة الشرطة والتجنيد

تظهر الدروس المستفادة من تمردات أخرى ، مثل مالايا ، إن أولوية الشرطة وتنامي الثقة بالحكومة المحلية ، ودور الشرطة في المجتمع أمور حرجة في عمليات ناجحة لمكافحة الإرهاب . كما إنها وسائل مساعدة في محاربة الصراع الطائفي . إن المعايير الوطنية للتدريب و الرواتب وتركيبية قوة الشرطة لها فوائدها، و إن تجنيد قوة الشرطة الوطنية ونشرها من دون إعتبار لأصل القوة، فشل في تبني مستويات من الثقة إستطاعت الشرطة المحلية الحصول عليه وإقامة مراكز لها . إن نشر القوات الشيعية أو الكردية في المناطق السنية يهيج التوترات الطائفية . تعتبر الشرطة قنوية في الصراع (١٠) . عندما تجنّد الشرطة من المجتمعات التي تعيش فيها فإن قيام الجمهور

المحلي بالتبليغ عن الجرائم و النشاطات غير الاعتيادية يكون أكبر احتمالاً، لقد جُندت الشرطة العراقية على أساس محلي بالفعل. يحتاج الأمر الى المزيد من مراقبة تجنيد الشرطة لتتقبّ وتدقيق تجنيد الأفراد وضمان الاختلاط العرقي في الشرطة ليكون مجتمعاً يعكس حالة المجتمع ككل .

الجانب السلبي لقوة الشرطة المحلية هو احتمال إشمالها على أفراد من الميليشيات أو إنها ترفض مواجهة الميليشيات المحلية أو المتمردين . وعلى الرغم من إن الشرطة العراقية قد جندت وتمركزت محلياً فإن على الحكومة العراقية أن تكون لها القدرة على الإصرار على أن تعمل القوة المحلية بشكل حرقى وأن لا تتورط بإساءة إستعمال القوة . كما ينبغي على الحكومة المركزية أيضاً أن تكون لها القدرة على طلب موظفين محليين لاستبعاد الأفراد والوحدات التي لا تؤدي واجبها . إذا فشلت جهود توفير قوات شرطة محلية تركز على تأسيس القانون والنظام فإن هذه القوات قد تسهم في تقسيم العراق . على أية حال ، الإخفاق في تطوير شرطة محلية سيديم العنف والارتياب . إن العلاقة الدقيقة بين قوى الشرطة الوطنية والمحلية لا تحدد إلا بمراجعة الدستور والقوانين النهائية للمحافظات ، ولكن على الحكومة الأمريكية أن تشجع المشرعين العراقيين على إبقاء هذه المبادئ في أذهانهم .

### القانون والنظام

ينبغي تشجيع الحكومة العراقية على نقل بعض سجون المجرمين خارج بغداد والمناطق الساخنة الأخرى إلى مناطق أكثر أمناً . ليست جميع أجزاء العراق مضطربة . المجرمون المدانون يمكن أن يسجنوا في مناطق يكون الأمن فيها أفضل وتتوفر فيها للقضاة والضباط الآخرين في المحكمة حماية أكثر فاعلية. أماكن إقامة الدعاوى ينبغي تغييرها بعناية حسب التوترات العرقية والطائفية .

يمكن تحسين المحاكم عن طريق زيادة المساعدات الفنية . المساعدات الأمريكية ينبغي أن توفر المزيد من التمويل للتطبيقات الإلكترونية أو تبسيط الإجراءات الكتابية في القضايا . سيساعد هذا في تخفيف الإجهاد على المحاكم المثقلة ، فضلاً عن ذلك ، فإن برامج المساعدات الأمريكية يجب توجيهها نحو بناء سجون إضافية كافية وضمان دخول دولي إلى جميع السجون لمراقبة ظروفها . تحتاج الولايات المتحدة إلى فعل المزيد لدمج النظام القضائي العراقي بخطتها الأمنية (١٢) .

### تقليل التدفق المالي للمليشيات والمجموعات

#### الغير شرعية الأخرى

لا ترغب قوى الأمن العراقية ، غالباً ، بمواجهة المليشيات أو المتمردين وذلك بسبب علاقات هذه المجموع بمسؤولي الحكومة أو لأن أفراداً من المليشيات والمتمردين قد دخلوا في قوى الأمن. وتعتبر الوسائل المالية ، على أية حال ، مكمل للقوة عن طريق تقليص موارد المليشيات .

يحصل المقاتلون في العراق على التمويل من أربعة موارد رئيسية : الرواتب الحكومية و إعادة بيع وتهريب وقود الكازولين والديزل و الابتزاز و

إن منظومة شرطة فعالة تتطلب محاكم وسجون لمعالجة المقبوض عليهم ، وعرض حالاتها للعدالة ومن ثم معاقبة المذنبين منهم . من دون نظام قضائي عادل يوفر الوسائل والإجراءات لإلقاء القبض و المحاكمة و المقاضاة وسجن المشتبه بهم، فإن المعتقلين من قبل الشرطة إما أن يودعوا السجن من دون حق أو يطلق سراحهم . لقد إمتلأت السجون المكتظة بالمسجونين بلا تهمة مما يغذي السخط والعنف ، كما يحدث عند إطلاق السراح الأوتوماتيكي العفوي عن المجرمين المشتبه بهم من دون محاكمة . وبإختصار ، فإن نظام عدالة وظيفي أمرٌ حاسمٌ إذا ما أريد للأمن أن يتحسن في العراق .

إن النظام القضائي الجنائي العراقي الحالي لا يعمل جيداً على الرغم من وجود بعض الجوانب الفعالة والمسؤولة فيه ، ولكن جوانب أخرى تفتقر لذلك . على التحالف أن يعطي أولوية إلى إقامة نظام قضائي فعال. على الحكومة الأمريكية أن تعمل مع الحكومة العراقية عن طريق النصح والإرشاد و المراقبة والتدريب لضمان ، على الأقل ، الحد الأدنى من المعالجات الرسمية للناس الذين تعقلهم الشرطة مع إشراف مناسب على السجون لمنع التعسف في إستعمال السلطة . وفي أجواء يخاف فيها القضاة والمدعون العامون على حياتهم ، لم توفر لهم ما يكفي من الحراس الشخصيين وأشكال الحماية الأخرى الفعالة كما ينبغي . على حكومة الولايات المتحدة أن تمويل أو تساعد الحكومة العراقية على توفير المزيد من الحماية للقضاة والمدعين العامين (١١) .

فقط يستطيعون إستلام الرواتب . بنفس الوقت ، كل قوائم الرواتب يجب أن تتحول إلى وزارة المالية . كل الأعمال الحكومية يجب إدخالها في الميزانية، لا يستطيع الأفراد أن يحصلوا على عمل إلا إذا كانت الوظيفة قد تحددت في الميزانية مسبقاً.

كما ينبغي أن تكون هناك هيئات للأفراد (مثل تلك التي أوصينا بها لوزارة الداخلية) في كل وزارة وتتألف من ممثلين عن كل الفئات العرقية والدينية والسياسية في الحكومة . هذه الهيئة يجب أن تصادق على كل الرواتب العليا الجديدة وتكون الموافقة جماعية . سيسمح هذا النظام للفئات السياسية بالاعتراض على كبار الموظفين المدنيين الذين عرف عنهم التورط في فرق الموت أو الذين عملوا ضد مصالح أطراف التحالف الأخرى .

وينبغي منح الهيئات متعددة الفئات هذه في كل وزارة السلطة لتحري ورفض إدعاءات المستخدمين المشكوك في تورطهم في العنف الطائفي ونشاط التمرد . كما ينبغي تشديد هذا الإجراء على مقاتلي الميليشيات النشطة والمتمردين لكي لا يبقوا في قائمة رواتب الحكومة.

وينبغي على الحكومة الأمريكية مساعدة الحكومة العراقية في التعجيل بإدخال أنظمة دفع الرواتب الإلكترونية والتحويلات المصرفية من قبل وزارة المالية لتدفع إلى العاملين الحكوميين . كانت الحكومة العراقية قد وافقت على إقامة نظام التحويل الإلكتروني عام ٢٠٠٥ . شريطة أن تدفع معظم الأجور الحكومية إلكترونياً وإعلان قوائم

السرقه و الاختطاف ، ومن بلدان أخرى . العديد من أفراد الميليشيات مدرجون ضمن قوائم الرواتب الحكومية . الحكومة الإقليمية الكردية تدفع رواتب للبيشمركة من التمويل الحكومي . قسمت الحكومة العراقية الوزارات حسب الأحزاب السياسية . كل حزب يعامل وزارته كمقاطعة له، على سبيل المثال ، يسيطر مقتدى الصدر على وزارة الصحة و النقل والزراعة . هؤلاء الوزراء ووكلائهم يدرج أفراد ميليشياته في جداول الرواتب مع خدمات الحماية و الشرطة والأقسام الأخرى والقوى المدنية العاملة الأخرى . كما يختلس الوزراء الأموال من خزينة الحكومة لدفع رواتب لمؤيديهم .

إن تهريب وإعادة بيع وقود الديزل والغازولين من الموارد الرئيسية لمئات الملايين من الدولارات النقدية لجميع المقاتلين ، خصوصاً للمجاميع الإرهابية السنوية و الابتزاز و الاختطاف والسراقات ، أصبحت جميعها موارد مالية مهمة . وكما هو الحال مع العديد من الصراعات المدنية – فإن الخط الفاصل بين النشاطات الإجرامية والصراع ذو الدوافع السياسية يصبح ضبابياً ، حيث التمييز بين التمرد والجرائم العامة مستحيلاً . القوى الأجنبية وخصوصاً إيران – تزود الأموال أيضاً (١٣) .

وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية لا تستطيع إيقاف تدفق الأموال إلى الميليشيات والتمرد الذي يجري في الخفاء ، فإنها تستطيع إبطاء تدفق الأموال ثم في النهاية تقليلها لحد الشلل . ويترتب على الحكومة بموجب إتفاقها البديل مع صندوق النقد الدولي ، أن تنشأ مكتب تسجيل الموظفين الحكوميين كافة . وهؤلاء الموظفون المسجلون



الطائفي ، فإن معارضة وجود القوات الأمريكية من غير المحتمل أن تضعف .

كلما إزداد تواجد القوات العراقية وأصبحت مؤهلة وأكثر ولاءً كلما صار يُنظر إلى الحكومة العراقية بأنها أكثر شرعية . حوّلت القوات الأمريكية بعض عملياتها إلى أفراد الأمن العراقيين كلما كان ذلك ممكناً ، ولكن من الضروري الاستمرار بالمساعدة والإشراف والنصح ومراقبة التصرفات . الفاعلية والولاء يمليان السرعة التي بها تستطيع القوات العراقية أن تواجه معظم المهام . حتى هذا التاريخ، كلا الحالتين كانتا واطئتين . وعلى الرغم من ضعف القوات العراقية ، فإننا نوصي قوات التحالف دائماً بأن تكون دورياتها بصحبة القوات العراقية. لا ينبغي لأي من القوات الأجنبية أن تقوم بالدورية من دون القوات العراقية .

وعلى الرغم من إن التدريب يبقى أمراً مهماً ، فإن على القوات الأمريكية والمتحالفة أن تركز على نصح وتوجيه القوات العراقية وخصوصاً القادة فيها . ينبغي أن يؤكد المرشدون على تماسك الوحدة وولائها . وكل من أفراد الدورية والمرشدين يلعبون دوراً مهماً في الإشراف كذلك . ومثلما أوصينا بأن قوات التحالف لا تقوم بالدورية من دون مقابل عراقي ، فإننا نوصي كذلك ، أن الوحدات العراقية عليها كذلك أن تقوم بالدورية أما بصورة مشتركة مع أفراد من التحالف أو أن يرافقها مشرفون .

إن زيادة عدد المشرفين يمكن أن يساعد في هذا المجال وفي غيره ، فمثلاً ، التعليمات الأمنية الحالية تتطلب عدم إشترك أقل من تسعة أفراد من الجيش الأمريكي في الدورية ، لكي يكونوا

بالوظائف المطلوبة ، بذلك تستطيع الحكومة أن تسرع البدايات لمزيد من الأمن للرواتب . وتحفز تطوير القطاع المصرفي، و الأكثر أهمية تقليل تحويل أموال قوائم الرواتب إلى الجيوب غير المشروعة .

كما تستطيع الحكومة الأمريكية تقديم المساعدة الفنية الى برامج التدقيق و أنظمة الإدارة المالية ، ووسائل السيطرة المالية الأخرى . إن هذه الإجراءات ستساعد على تحسين الإجراءات الإدارية التي تزيد الشفافية وتقلل الفساد . على الرغم من إن بعض المسؤولين قد يقاوموها ، لأن وجودها بحد ذاته سيجعل الأمر صعباً على أفراد الحكومة أن تتجنب السيطرة عليها.

وعندما يقف النظام المصرفي العراقي على قدميه، تستطيع حكومة الولايات المتحدة تقديم المساعدة لضمان إن أصحاب الأموال الخارجية لا يمكنهم إستغلال هذا النظام لتحويل الأموال إلى العراق بحرية . كما ينبغي إستعمال التقنيات المضادة لغسيل الأموال لتقليل تدفق الأموال من الموارد الأجنبية (١٤) .

### مستخدموا قوة التحالف

إن جزءاً من المتمردين والداعمين لهم ينتقلون من المعارضة إلى العمل مع الأمريكان في العراق . على الرغم من أن المعارضين الأقوياء لهذا الحضور غالبيتهم سنة ، فإن بعضهم من الشيعة ، وعلى وجه الخصوص، من العاملين في الميليشيات المرتبطة بالصدر كما إنها تعارض القوات الأجنبية أيضاً . حتى مع تعمق الصراع

مع تركيز ملائم على إستعمال القوات العراقية لدعم قوات التحالف بدلاً من إستعمال القوات الأمريكية لتأمين المدينة .

بتركيز القوات الأمنية في بغداد يخاطر الأمريكيان بزيادة العنف في المناطق الأخرى . بعض مصادر العنف في بغداد تأتي من خارج بغداد و العكس بالعكس - العنف و إستراتيجياته ، يمكن أن يتحركوا من جزء من البلاد الى جزء آخر . إذا ما بدأت العمليات الحالية في بغداد ، بظمنها زيادة حجم القوات الحالية ، بتحسين الإستقرار في المدينة ولكن العنف إزداد في مكان آخر ، فإن على الحكومة الأمريكية أن لا تحرك قوات إضافية إلى مناطق أخرى على حساب بغداد . تظهر التجارب التاريخية إن الاستقرار يحتاج إلى وقت وإن إعادة تحريك القطعات من المحتمل أن يؤدي إلى قلب أي نجاح . إذا ما إحتاج باقي البلد إلى الإستقرار أيضاً فسيحتاج الأمر إلى المزيد من القطعات. وهذا بالتأكيد يثير سؤالاً عن إستمرارية الإستقرار وعملياتياً وسياسياً ، ولكن محاولات تغيير أماكن تركيز القوات من غير المحتمل أن تُجدي نفعاً .

### المعلومات العامة

ينبغي على الجنرالات العراقيين والمسؤولين من وزارة الداخلية أن يأخذوا أكثر ما يستطيعوا من الدور البارز في توفير المعلومات إلى العراقيين والجمهور الأوسع في الشرق الأوسط ، وخصوصاً فيما يعني الموقف الأمني . وعلى الولايات المتحدة وشركاء التحالف أن لا يأخذوا إلا دوراً صغيراً جداً . ينبغي الاستفادة من المؤتمرات الصحفية المشتركة وخلال هذه المؤتمرات ، ينبغي أن

أقرب لمراقبة القوات العراقية حيث أن الكتائب العراقية تتألف من ١٢ فرداً و بذلك يمكنهم المشاركة في دوريات عراقية أكثر . كما هو الحال مع الشرطة فإن على القوات الأمريكية أن تتذكر بإستمرار مسؤوليتها عن مراقبة سلوك وكفاءة الأفراد العراقيين . إن إدخال المشرفين ضمن كادر الوحدات، هي من بين أكثر الجهود المثمرة لحد الآن في تحسين قوات الأمن العراقية ، وينبغي متابعة الجهود بقوة أكبر (١٥) .

على قائد القوة المشتركة في العراق أن يوازن بين الكلفة والفائدة من منع الضربات الجوية في المناطق الحضرية ، أو على الأقل إستعمال سلاح أكثر قوة . الضرر الذي يلحق بمصادقية الحكومة العراقية والقوات الأمنية الناتجة عن الضرر الإضافي من مثل هذه الضربات قد يكون أكثر من فوائد تدمير هدف معين . التأثير على السكان المدنيين بسبب كل القوة المستعملة، بضمنها المدفعية ، ينبغي أن تدرس بعناية . القواعد المستعملة من قبل القوة الجوية ينبغي مراجعتها بعناية ، خصوصاً فيما يخص تأثيرها على السكان المدنيين .

### الموازنة بين بغداد وبقية العراق

في غياب القوة الكافية لقمع العنف بأشكاله المختلفة، يحث القادة على تركيز القوات حيثما إحتاجوا إلى ذلك أكثر. بغداد مسكناً لما يقارب من أكثر من ربع سكان العراق ومقر الحكومة ولحصة غير متكافئة من إقتصاد العراق . كما إنها المكان الذي فيه معظم العنف الجاري حالياً. في بغداد نقص في الأمن ، كذلك الحال في العراق . لهذا السبب يركز القادة الأمريكيان جهودهم على بغداد ،

أو أكثر للغالون الواحد وذلك بأخذ الكازولين عبر الحدود وبيعه في الأردن أو تركيا ، أو بيعه في الأسواق المحلية بأعلى من هذا السعر بكثير . ومجموع الفرق في القيمة بين السعر الذي تباع فيه الحكومة العراقية هذه المنتجات و قيمة إعادة بيعها في البلدان المجاورة هو بما يقارب سبعة مليارات دولار سنوياً وهو ما يعادل تقريباً خمس الناتج المحلي العراقي. ويقال ، إن ما يعادل ثلث هذه المنتجات يباع بصورة غير مشروعة . وكما لوحظ آنفاً ، فإن الإرهابيين والمليشيات تأخذ حصة من فوائد التهريب وإعادة البيع لتمويل عملياتهم من المبيعات غير الشرعية والنفط الخام من قبل الموظفين الحكوميين ومن إعادة بيع المنتجات النفطية المكررة كذلك يساعد في تمويل المتمردين ومجموعات الميليشيات الأخرى (١) . بينما ، تستورد الحكومة العراقية الكازولين بالأموال الحكومية لأن الكثير منه يهرب خارج البلد .

تؤدي الأسعار المسيطر عليها او المحددة مسبقاً، إلى أن يقف الناس في خطوط طويلة لشراؤها. عندما تبقى الأسعار منخفضة جداً ، فإن الطلب يزداد . وعندما لا يستطيع التجهيز أن يجري الطلب ، كما هو الحال في العراق ، وتشكيل طوابير طويلة لتأخذ دورها في التجهيز فإن ذلك يتسبب في السخط لدى الناس حيث تقف العجلات تحت أشعة الشمس لساعات طويلة ، تنتظر وقود الكازولين والديزل .

تستطيع الحكومة العراقية إيقاف عمليات البيع المحضور وتهريب وقود الكازولين والديزل برفع سيطرة الحكومة على الأسعار التي تبقى أسعار

يتكلم الناطق الرسمي العراقي أولاً . على الرغم من وجوب استمرار كلاً من قادة التحالف والبعثة الأمريكية في تزويد المعلومات إلى جمهورهم في بلدانهم فإن الناطق الرسمي الأمريكي ينبغي أن يشير مراراً في وسائل الإعلام إلى مصادر المعلومات في الحكومة العراقية .

ينبغي أن تركز جهود العلاقات العامة الأمريكية على تحسين تصورات الجمهور في العراق والولايات المتحدة عن كفاءة الحكومة العراقية كما ينبغي أن تركز العلاقات العامة في العراق على كسب "قلوب وعقول" العراقيين نحو الحكومة العراقية . ينبغي توفير المعلومات للمواطنين عما تنجزه الحكومة العراقية وتوضيح أهمية كسب الدعم الشعبي لها . السياسيون العراقيون الوطنيون والمحليون ، ينبغي أن ينقلوا هذه الرسائل إلى وسائل الإعلام الوطنية والدولية وليس المسؤولين الأمريكيين.

## الفصل الخامس

### كيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دورها

#### تحرير أسعار المنتجات النفطية المكررة

يعتبر تهريب وإعادة بيع الكازولين والديزل المباع بأسعار تسيطر عليها الدولة من أكبر المصادر المالية المأخوذة عن طريق الفساد في العراق . وعلى الرغم من إن الحكومة العراقية قد رفعت أسعار الكازولين من أسعار مدعومة بقوة لا تزيد عن ٠.٠٤ دولار للغالون الواحد في السنة الماضية إلى حوالي ٠.٤٤ دولار في الوقت الحاضر ، فإن المهربين يمكنهم أن يحصلوا على ثلاثة دولارات

وشفاقة يمكنها أن تقلل من السخط هذا . ولتهدئة السخط العام، على الحكومة العراقية أن تعلن زيادة أخرى دون ضياع في الوقت مع توضيحات عن سبب الزيادة وأين ستذهب عائداتها ، وزيادة توفر الوقود لكي يستطيع أصحاب العجلات من الحصول على آخر وجبة من الوقود بالأسعار القديمة.

وتستطيع الحكومة العراقية إستعمال عائداتها من الزيادة في أسعار الكازولين و الديزل لتمويل برامج مساعدة المواطنين العراقيين الفقراء ، وهي البرامج التي وعد رئيس الوزراء نوري المالكي بتطبيقها عندما جاء إلى السلطة . كما تستطيع الحكومة أيضاً الاستمرار في تجهيز كميات محدودة من الكازولين والغاز السائل - وتستعمل المادتين غالباً من قبل الفقراء للتدفئة والطبخ - بسعر مدعوم من خلال نظام التوزيع العام، مما يخفف تأثير الأسعار على ذوي الدخل الواطئ من العراقيين .

### تحسين عمليات وزارة النفط

يشكل النفط ما مقداره ٦٠ - ٧٠ % من الناتج الإجمالي المحلي ، وعائدات تصدير النفط تعادل ٩٦ بالمائة من العائدات العراقية المتوقعة في ميزانية ٢٠٠٦ . في ميزانية ٢٠٠٦ ، يتوقع زيادة تصدير النفط إلى ١.٦٥ مليون برميل يومياً بمعدل سعر ٤٦.٦٠ دولار للبرميل المصدر ، ويتوقع معدل المنتجات النفطية ٢.٣ مليون برميل يومياً يرتفع إلى ٢.٧ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٧ (٣) على أية حال ، معدلات الإنتاج ٢.١ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٦ والتصدير ١.٥ . ولحسن الحظ فقد ارتفعت الأسعار أكثر من المتوقع

هذه المحروقات منخفضة بشكل مصطنع . لقد رفعت وزارة المالية العراقية الأسعار عدة مرات عام ٢٠٠٦ صاحبه تدمير شديد من عامة الناس . لقد أصبحت الأسعار اليوم عشرة مرات أعلى مما كانت عليه صيف عام ٢٠٠٥ ولكنها لازالت لا تمثل إلا جزءاً قليلاً من قيمة هذه المنتجات في الأسواق العالمية .

لقد حدث الكثير من رد الفعل السياسي المتوقع بسبب زيادة أسعار المنتجات النفطية المكررة ، ولكن الأسعار قد ارتفعت عدة مرات منذ كانون الأول ٢٠٠٥ . لم يحتج أصحاب العجلات كثيراً لانهم كانوا يشترون الكازولين والديزل بأسعار أعلى بكثير بالفعل من السوق السوداء . كانت التظاهرات في السنة الأولى التي أعقبت الجولة الأولى من زيادة الأسعار بسبب نقص الوقود والطوابير الطويلة المنتظرة للحصول على الوقود وليس من الزيادة في الأسعار . وتكررت زيادة أسعار منتجات النفط المكررة بقية عام ٢٠٠٦ ولكن من دون عنف .

على الولايات المتحدة أن تعمل سوية مع صندوق النقد الدولي لتشجيع الحكومة العراقية على الاستمرار في زيادة أسعار الكازولين والديزل وتحرير أسعار المنتجات النفطية المكررة بالكامل وبالسرية الممكنة . في هذه الأثناء ، ينبغي على الحكومة الأمريكية أن تشجع الحكومة العراقية على تشريع تعليمات قابلة للتنفيذ للقطاع الخاص ليستورد المنتجات النفطية المكررة ، كما سمح به وفق القانون الأخير (٢).

على الرغم من إن زيادة الأسعار ليست أمراً مقبولاً شعبياً. فإن حملة تنقيف شعبية عامة واضحة

### زيادة الاستثمار في إنتاج النفط

في النصف الأول من ٢٠٠٦ ، زادت وزارة النفط بنجاح إنتاج النفط وذلك بتشغيل خطوط آبار كانت مغلقة وزادت إنتاج الآبار الموجودة حالياً . على الوزارة أن تدفع إلى زيادة الإنتاج وذلك بتسريع العقود للأعمال الحقلية في الجنوب وتحسين الأنابيب الجنوبية وإدارة الميناء وتسريع جهود نصب العذّادات . على الوزارة أن تتحرك بقوة لإصدار المقاولات المقترحة وتقبل بدفع مبالغ لتعويض شركات الخدمات النفطية عن الأخطار الأمنية لتوفير أمن أفضل لفريق العاملين ، بضمنها الحقول الجنوبية حيث يقل العنف فيها عن الشمال . كما تحتاج الحكومة العراقية إلى الدفع الآني للخدمات المقدمة . إن عدم دفع المبالغ المتأخرة للشركات، لا يشجعها على المشاركة في المشاريع.

تستطيع الحكومة الأمريكية تشجيع الحكومة العراقية لاتخاذ هذه الخطوات بتبيان نتائج العجز في الميزانية ، الناجم عن نقص عائدات النفط وإبلاغ الحكومة العراقية إن الولايات المتحدة سوف لن تسد النقص من أموالها. كما إن على الحكومة الأمريكية أن توجه المساعدات الخارجية إلى القطاع النفطي بإتجاه تحسين إدارة الإنتاج في حقول النفط الجنوبية وإدارة منظومة خطوط أنابيب التصدير ، وعمليات تشغيل محطات تصدير النفط.

### إعادة هيكلة وزارة النفط على أسس تجارية

إن عدم تسييس وزارة النفط قد يساعد على تحسين العمليات . في عام ٢٠٠٥ طرد وزير النفط المعين حديثاً عدداً من التكنوقراط الكفوئين . إن أفضل طريقة لعدم تسييس الإدارة لشركة تملكها الدولة هو إنشاء شركة نفط وطنية ذات توجه تجاري

مما يجعل بإمكان العراق زيادة العائدات المستهدفة . إن لم يزد الإنتاج عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أو إذا إستمرت أسعار النفط بالهبوط ، فإن الميزانية العراقية ستكون تحت ضغط حاد . برامج الاستثمار والأمن ينبغي أن تتوقف . مع احتمال توقف النمو الاقتصادي.

الهبوط الأخير في الإنتاج كان بسبب سوء الإدارة، غالباً، وليس بسبب التمرد . وتقدم حقول الجنوب الهادئة نسبياً أربعة أخماس الإنتاج وعملياً كل الصادرات على الرغم من إن الإنتاج لم يزداد في هذه الحقول . لقد أعيقت الصادرات والإنتاج بسبب الصيانة السيئة وتصلح أنابيب صادرات النفط وسوء إدارة ميناء البكر لتصدير النفط وخور العمية بضمنها إضراب من قبل العمال وتقطع عمليات محطات التصدير . كما إن نقص منشآت التخزين قد أدت إلى تقليص عمليات خط الأنابيب في نهاية وبداية عمليات التحميل . وبسبب تعقيدات إجراءات التعاقد ، فإن الكثير من البلايين الاستثمارية التي خصصت لصناعة النفط لم تصرف في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ .

إن تحسين عمليات القطاع النفطي أمرٌ حاسمٌ لتحسين الأمن . تُوفّر عائدات النفط دفع الرواتب وتجهيز المعدات للجيش والشرطة والجهاز القضائي . إذا ما زاد إنتاج النفط فإن على القطاع النفطي العراقي أن يدار بكفاءة أكثر وأمانة أكبر . وعلى حكومة الولايات المتحدة أن تشجع الحكومة العراقية وأن تقوم بعدد من التغييرات في السياسات لتحسين قطاع التنقيب النفطي بضمنها الفقرات التالية :

وإدارة جيدة . إن أكثر الشركات النفطية المملوكة للدولة نجاحاً تدار من قبل رئيس تنفيذي له صلاحيات التشغيل و مسؤول من قبل مجلس الإدارة وليس الوزير . وعلى الرغم من إن الحكومة قد عينت المجلس، وأن الوزير غالباً ما كان هو رئيساً لمجلس الإدارة، فإن المجلس مسؤولاً عن كفاءة تشغيل الشركة وليس مسؤولاً عن تحقيق الأهداف السياسية للحكومة . على العراق أن يعيد تنظيم قطاعه النفطي في كل هذه الخطوط وبأسرع ما يمكن .

وينبغي تشكيل وحدات تشغيل مستقلة ضمن هذه الشركة الجديدة على طول الخطوط العملياتية والجغرافية : إنتاج ، استكشاف ، خط أنابيب ، تصفية ، تشغيل محطات التصدير ، ومخارج البيع بالمفرد . على وحدات التشغيل أن تعمل كمراكز ربح أو كلفة . فمثلاً ، حقول النفط الشمالية تقع تحت مركز ربح معين ، و المصفاة الموجودة في بيجي تقع تحت مركز ربحي آخر . كما ينبغي توفير الحوافز لمدراء الوحدة لزيادة الأرباح . يكافئ المدراء على أساس أرباح التشغيل الناشئة عن مساحة مسؤولياتهم . مثل هذا التحول قد يساعد على حل مشكلة القياس والعدادات الصحيحة لإنتاج النفط والمنتجات المكررة الأخرى ، وحوافز المدراء تدفعهم لمتابعة الإنتاج و المبيعات والمشتريات لتبرير الحصول على العلاوات .

تستطيع الحكومة الأمريكية مساعدة العراق في هذه التحولات وعلى الرغم من أن عدد من المدراء في القطاع النفطي يرغبون بممارسة سلطتهم وصلاحياتهم العملياتية على وحداتهم ، فإن أنظمة

الحسابات والسيطرة والمعلومات تحتاج إلى نقل الصلاحيات بفاعلية لا تتوفر حالياً. يجب أن تركز المساعدة الأمريكية على الاستثمار في منظومات الإدارة الحديثة هذه، وكذلك على توجيه ونصح المدراء العراقيين وتزويدهم ببرامج تدريبية حرفية . كما إن على الحكومة الأمريكية توفير المال اللازم للاستثمار في مجال السيطرة ضمن حقول النفط ، ومنشآت العمليات ومتابعة العائدات . ينبغي إستعمال الأموال الأمريكية في تدريب الأفراد في مجال شراء التجهيزات ووضع الميزانية كذلك .

كما إن على حكومة الولايات المتحدة تشجيع الحكومة العراقية على تمرير قانون النفط وإصدار التعليمات الضرورية لتنفيذ القانون . ومما يساعد أيضاً، منح العقود إلى الشركات لزيادة الإنتاج بسرعة . كما تستطيع الحكومة الأمريكية المساعدة في تنظيم وإصدار العقود الإدارية (مع فقرات تنفيذ واضحة) لتشغيل موانئ النفط وخطوط الأنابيب وحقول(٤) .

**لتقليل تحويل العائدات النفطية إلى الجيوب الخاصة ،** على حكومة الولايات المتحدة أن تساعد الحكومة العراقية على البدء بإنجاز عقود النفط ، أجزاءها، واسعارها وتوفيرها بصورة علنية ، بضمنها نشرها على الانترنت . مثل هذا الإجراء سيمكن المراقبين العراقيين من متابعة التصدير وعائدات التصدير . ليست هناك أسباب تدعو إلى عدم نشر المعلومات ، كما إنه سيساعد ، إلى حد بعيد ، في خفض الفساد .

## تحسين أمن القطاع النفطي

لقد فشل إنتاج النفط في الزيادة لأن الاستثمارات المتوقعة لم تتحقق، وكان السبب جزئياً، يعود للموقف الأمني . لقد فُجرت أنابيب النفط مراراً كما تشير التقارير ، كما هوجمت المصافي، وتغلغل المتمرّدون بين العمال . وبسبب الموقف الأمني الخطر ، فإن شركات الخدمات النفطية الأجنبية إمتنعت عن العمل في العراق . ولأن هذه الشركات تتمتع بطلب عالٍ على خدماتها في أماكن أخرى من العالم فقد إمتنعت عن العمل في العراق .

ينبغي تركيز الجهود على تحسين أمن حماية منشآت عمليات النفط الخام ، والمنافذ التصديرية والمصافي ، والحقول الجنوبية و أنابيب تصدير النفط الجنوبية ، والعمالين فيها . ولم تكن جهود الاعتماد على العشائر والمجاميع المحلية لحماية خطوط الأنابيب فاعلة، القوى الامنية العراقية، يجب أن تركز على تسيير الدوريات و حماية خطوط الانابيب ، مع التأكيد على المنطقة الجنوبية. كما ينبغي على الحكومة الأمريكية تشجيع الحكومة العراقية على التعاقد لحماية الأنابيب مع جهات خاصة . تعويض موظفي أمن الأنابيب يجب أن يرتبط بكمية النفط التي تمر بالأنبوب ، مما يوفر دوافع لإبقاء الأنبوب مشغلاً وسليماً . كما إن مبالغ المقاولين لتصلح الأنابيب يجب أن تكون على أساس السرعة والنوعية . وعلى القوات العراقية كإستراتيجية موسعة ، أن تؤسس كتائب البنى التحتية، التي عليها توفير الأمن لفرق تصلح البنى التحتية للنفط العراقي . قوى الأمن الخاص ، يمكنها الاستمرار في حماية

طواقم خدمات النفط والتصلح الأجنبية، ولكن القادة العراقيون (بمساعدة التحالف) يجب أن يكونوا جاهزين لتقديم الدعم إذا ما تعرضت طواقم التصلح للهجوم .

## تركيز منح المساعدات الأمريكية على القطاع

### الأمني وتحسين عمليات الحكومة العراقية

ينبغي تركيز المساعدات الأمريكية على تحسين قابليات الحكومة العراقية لتقديم الخدمات الحكومية الأساسية و منع تحويل الأموال وتحسين القوى الأمنية العراقية. أما النشاطات الأخرى ، بضمنها تطوير التجارة الخاصة والزراعة ، فتنطلب الانتظار حتى تحسن الأجواء الأمنية. المهمات ذات الأولوية بضمنها تطبيق أنظمة معلومات الإدارة المالية في كل الوزارات ، إبتداءً من الوزارات الأمنية و إنشاء سجل الموظفين الإلكتروني لكل مفاصل الدولة ، والتحرك بإتجاه دفع الرواتب إلكترونياً وكذلك العقود .

### إتباع عمليات "ظهر وأمسك" في المشاريع

#### المحلية، لا لبرامج إيجاد عمل

فضلاً عن محاربة العنف بتوفير الأمن، فإن حملات ناجحة لإيقاف الصراع الطائفي تعالج الأسباب المشخصة للعنف ، بضمنها الشكاوي الاقتصادية . على أية حال ، في العراق ، الأسباب الأساسية للصراع هي سياسية و طائفية وشخصية وليست إقتصادية . المقاتلون العراقيون لا يبحثون عن إستصلاح الأراضي أو حقوق العمال أو تأمين مؤسسات القطاع الخاص . إنهم يبحثون عن السيطرة السياسية وبصورة متزايدة ، الانتقام .

يوميين . هذا العمل غالباً ما يُشار إليه بالقطاع غير الرسمي ولكنه يشكل قلب الاقتصاد في معظم البلدان . لقد أظهر هذا القطاع ديناميكية رائعة على الرغم من الفوضى في العراق ، لقد توسع منذ الغزو الأمريكي، يغذيه ، جزئياً، إنفاق الحكومة العراقية من واردات النفط العالية والسياسات الاقتصادية المتحررة . أجور العمال اليومية ، على سبيل المثال ، قد تضاعفت بالدولار خلال السنوات الثلاث الماضية. ونتيجة لذلك ، إرتفع دخل العائلة بشكل رئيسي عن السنة الأخيرة التي كان فيها صدام في الحكم ، كما يظهر ذلك من إرتفاع شراء الألكترونيات والأجهزة المنزلية والسيارات .

معظم الشباب المتورطين في القتال مدفوعين بمعتقدات دينية وطنية أو لحماية العائلة والأصدقاء و السلطة و المخاوف والإجبار. إن أجور الالتحاق بميليشيات أو زرع عبوة شديدة الانفجار قد تكون دافعاً إضافياً آخر ولكنها ليست السبب الرئيسي للاشتراك في الصراع .

وفي مثل هذه الظروف ، فإن هناك احتمالاً ضغيفاً بأن يكون للبرامج الاقتصادية تأثيراً على الصراع، مثلما يكون للتسوية السياسية وتحسين الأمن . وعلى الرغم من الهبوط في النشاط العنفي على المدى القصير ، فإن هذا الهبوط لم تتبعه، برامج تمويلية، لإيجاد الأعمال في مدينة الصدر و الرمادي والمدن الأخرى .

وهناك نظرة خاطئة أخرى ، لزيادة العمالة ، وهي إعادة إنعاش المؤسسات القديمة المملوكة للدولة العراقية لزيادة التوظيف. بالإضافة إلى هذه النظرة

يقول البعض من صنّاع السياسة الأمريكية ، إن عدم توفير الأعمال البديلة للشباب يدعوهم للإلتحاق بالميليشيات أو المتمردين . ومن هنا تنشأ الحاجة لسياسة توفير العمل ، ولو لمدة قصيرة . ويعكس هذا القول سوء فهم للنشاط الاقتصادي في العراق، إن النسب العالية المفترضة من العاطلين- والبالغة ٧٠ بالمائة(٥) - مبالغ فيها كثيراً، كما تشير المؤشرات العملية إلى ذلك . وإذا ما أخذنا المعايير الدولية لقياس البطالة، فإن برنامج التنمية التابعة للأمم المتحدة - مسح ظروف العراق المعيشية- حَمَن عدد العراقيين العاطلين، بمستوى ١٠.٥ بالمائة(٦) . تظهر الإحصائيات العراقية ، التي تستخدم تعريفاً مختلفاً للعاطلين (معياراً أعلى لعدد ساعات العمل في الأسبوع الواحد ليعتبر مشغولاً ، ومعياراً أقل للناس الباحثين عن عمل ، مثلاً) وهذا يختلف عما يستعمل في مكان آخر من العالم ، تظهر أن معدلات العاطلين قد إنخفضت من ٢٨.١ بالمائة عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦.٤ بالمائة عام ٢٠٠٤ ثم إلى ١٧.٦ بالمائة عام ٢٠٠٦(٧) . وبغداد ، التي تعاني من أعلى مستوى للعنف في العراق ، تعاني من معدل بطالة نسبته ١٥.٧ بالمائة وهذا يقل بنسبة ٢ بالمائة عن المعدل الوطني .

صنّاع السياسة في كل من العراق والولايات المتحدة يربطون بين غياب صكوك الراتب الشهري و الإشتغال. معظم العراقيون ، مثلهم مثل معظم العاملين في أنحاء العالم اليوم لا يحصلون على صك الراتب (باستثناء مئات الآلاف من مستخدمي الحكومة العراقية) . فهم يعملون كفلاحين و تجار و خبازين و عمال بناء و عمال



وتنافسية ، مع تجنب المحاباة . مثل هذا البرنامج، من المحتمل جداً أن يولد نشاطاً إقتصادياً ناجحاً أكثر من فكرة صب الأموال في المؤسسات المملوكة للدولة .

كما إن هناك بعض الطرق لتوفير المساعدة الى المجتمعات المحلية من قبل الحكومة العراقية وقادة التحالف والتي تستطيع كسب الدعم . وتشمل هذه :

١- العمل مع ممثلي الجامعات المحلية لتحديد المشاريع أو الخدمات التي تحتاجها المناطق المشمولة أكثر من غيرها .

٢- إتباع إجراءات بسيطة ، شفافة للتعاقد للحصول على عطاءات تنافسية من رجال الأعمال المحليين لتوفير الخدمات أو المشاريع و ينبغي أن تمنح إتماداً على معايير منشورة إعلامياً سابقاً .

٣- العمل مع المجتمعات المحلية لضمان إستكمال الخدمات والمشاريع حسب الوعود المثبتة ، وينبغي أن يكون صرف آخر الدفعات المالية معتمداً على نجاح التفيتش والفحص على الطبيعة .

إن تركيز هذه الجهود يجب أن يكون على المشاريع والخدمات وليس على عدد الأشخاص الذين سيُدفع لهم . العراق بلد فقير . لهذا السبب ينبغي إستعمال المساعدات المالية بصورة فعالة وكفاءة قدر المستطاع ، وليس بتبذيرها على المشاريع ذات الأيدي العاملة الكبيرة .

الخاطئة تجاة التوظيف هناك سببان إضافيان تجعل منه فكرة سيئة .

الأول ، إن الأعداد الصغيرة نسبياً من الناس الذين كانوا في المؤسسات المملوكة للدولة عدا قطاع النفط والطاقة الكهربائية قد نقلوا إلى نشاطات إقتصادية أخرى - بينما لا زالوا يحصلون على رواتب شهرية من الحكومة عن خدماتهم السابقة في الحكومة . وعلى الرغم من تمتعهم بالأموال ، فإنهم لا يبحثون عن العودة إلى أعمالهم السابقة : وعندما طلبت سلطة الائتلاف المؤقتة من مستخدمي شركة المشراق للكبريت العودة إلى أعمالهم عام ٢٠٠٤ ، أشعلوا النار بما قيمته ٤٠ مليون دولار من الكبريت ودمروا المنشآت .

ثانياً، هناك القليل من المنشآت المملوكة للدولة قابلة للإنعاش. من بين الثلثين مما لم يُدمر لا يمكن تصليحه. ربما نصفها ، بالإدارة المناسبة والحوافز ، قد ينتج شيئاً له قيمة . ولكنها ستكون برأسمال مكثف ، أي إستخدام عمالة قليلة نسبياً مع إستهلاك طاقة كبيرة . مع إستمرار نقص الطاقة ، وهي واحدة من أسباب تدمير العراقيين و تحويل الطاقة المحددة المجهزة ، من البيوت والمستشفيات إلى معامل الإسمنت، عالية الاستهلاك للطاقة الكهربائية لن يكون مقبولاً سياسياً ومنطقياً و إقتصادياً . ومحاولة إعطاء هذه المشاريع حياة جديدة سيجعل العراقيين أفقر من دون أن يقلل من العنف .

إذا ما رغبت الحكومة الأمريكية بتوسيع فرص الاقتصاد العراقي لرجال الأعمال العراقيين ، فعليها تكثيف جهود العمل مع شركات القطاع الخاص العراقية في تقديم العطاءات للمناقصات . ينبغي أن تمنح المقاولات على أسس بسيطة

## إعطاء الثقة بالحكومة العراقية

إن القوات المسلحة الأمريكية عاملٌ إنتقالي في العراق . فإذا ما أصبح العراق بلدٌ مستقر ، فسنبغي أن ينظر إلى الحكومة العراقية بوصفها فعالة وشرعية . لتثبيت الدعم للحكومة العراقية، يجب وسم مشاريع التمويل الأمريكية بعلامة الحكومة العراقية، وتحسين صورة قوات التحالف ينبغي أن تكون بالدرجة الثانية .

## الفصل السادس

## الأولويات السياسية إذا - فقط إذا - ما إنخفض

## العنف

إذا ما إنخفض العنف وأصبحت القوات العراقية أكثر ولاءً وأكثر فاعلية في مهمات تأمين العراق والعراقيين . فإن الولايات المتحدة ستواجه مجموعة أخرى من التحديات والفرص . لا يستطيع العراق والولايات المتحدة والمجتمع الدولي أن يفترض أن إنحسار العنف يعني إن المعركة قد كُسيبت . وكما تظهر العديد من البلدان الأخرى (السودان ، ليبيريا ، سريلانكا ، الصومال ولبنان) إن من السهل الانزلاق ثانية إلى حرب أهلية . ثمة دفعة أخرى من العنف في العراق قد لا تكون أقل قتلاً من الحالية وقد يكون من الصعب إنهاؤها حيث تكون المواقف قد تصلبت أكثر والتقسيمات الطائفية قد توسعت .

إذا ما هبط مستوى العنف، فستحتاج الولايات المتحدة إلى تحويل مواردها وإنتباهها باتجاه تحسين الشرطة و الأمن و الظروف الاقتصادية وتنظيم هذه السياسات التي ساهمت في تقليل العنف والتأسيس لها . حالياً ، تعتبر برامج التنمية

الاقتصادية وجهود تحسين المجتمع المدني مضيعة للأموال بسبب العنف العالي المستوى . إن برامج العفو العام والتسريح ونزع السلاح وجهود إعادة الإدماج لن تكون ناجحة حتى ينحسر الصراع .

## السياسة والأمن

وحتى إذا ما إنحسر العنف ، فإن الولايات المتحدة والحكومات العراقية ستحتاج الاستمرار بالعمل مع جيران العراق لضمان أن يصبح العراق أكثر إستقراراً . إن العراق المستقر هو من مصلحة جميع جيران العراق ، على الرغم من إن دولاً مختلفة ومجاميع ذات مصالح مختلفة لها رؤى مختلفة في نوع الاستقرار الذي سينتج ويلتزم مصالحها . إن حكومة الولايات المتحدة ستحتاج كذلك إلى الاستمرار في دعم حكومة الوحدة الوطنية والاستمرار في إرشاد ونصح ومراقبة القوات الأمنية العراقية حتى يستطيعون توفير الأمن لوحدهم .

## العلاقات الأمريكية - العراقية

حالياً ، وجود عشرات الآلاف من القوات الأمريكية وقوت التحالف الأخرى في العراق يخدم ، من بين أمور أخرى ، الضمانة ضد هجوم خارجي . وعندما ينخفض مستوى القطعات ، فإن إلتزامات الولايات المتحدة تجاه وحدة الأراضي العراقية ستكون أقل وضوحاً .

يمكن توضيح إلتزام الولايات المتحدة من خلال إتفاقيات رسمية وترتيبات بين البلدين . وإذا ما صممت بعناية ، فإن هذه الترتيبات قد تساعد على تعزيز الحكومة العراقية وفرص إستمرار السلام . سيبقى العراق ضعيفاً في المستقبل المنظور .

إذا لم ترغب الحكومة الأمريكية في تقديم ضمانات أمنية رسمية ، فإن ترتيبات وتأكيدات أخرى قد تساعد على توفير الأمن الخارجي . كما يمكن توسيع مظلة الامم المتحدة فوق الترتيبات العسكرية الأمريكية - العراقية . مما يقلل كلاً من المخاطر الداخلية والخارجية . على الولايات المتحدة والامم المتحدة متابعة موضوع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٧٢٣ مع الحكومة العراقية ، الذي سينتهي في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ، مثل هذه المتابعة للقرار ينبغي أن تتضمن طلباً عراقياً واضحاً للمساعدة من القوات متعددة الجنسيات . هذه الترتيبات يمكن أن تعزز بالالتزام أمريكي واضح بحماية وحدة الأراضي العراقية لمدة محددة .

إذا ما بقيت الولايات المتحدة منخرطة عسكرياً ، فسيتطلب شكلاً من أشكال العلاقات الأمنية لتحكم باستمرار وجود قواتها على الأراضي العراقية . بضمنها وضعها القانوني . في الوقت الحاضر ، هناك قرارات الأمم المتحدة وبيانات حكومية مزدوجة تحكم تواجد القوات الأجنبية في العراق . مثل هذه الترتيبات تدعو الى التساؤل حول إستقلال الحكومة العراقية من قبل شعبها والآخرين وخصوصاً في الشرق الأوسط . ولكي تكون فاعلة ، فإن الترتيبات الرسمية ينبغي أن توازن بين حماية الافراد الأمريكيان وتجنب ظهور أفضلية للقوات الأمريكية عند مقارنتها بأفراد الأمن العراقيين أنفسهم ومواطنيهم . إن إتفاقاً يوثق وضع الافراد الأمريكيان ينبغي أن يكون وفقاً للقانون العراقي وبشكل واضح .

وسيحتمل إلى استمرار الدعم الدولي سياسياً وعسكرياً . إذا ما تحسن الأمن كنتيجة لسياسات الولايات المتحدة وتواجدها ، فإن الحكومة العراقية ستستمر في رؤية الولايات المتحدة بوصفها الضامن الأول لأمنها هي، ووحدة أراضيها .

قد يبحث العراق المستقر عن إلتزام ثنائي . وإذا ما حصل ذلك ، فينبغي على الولايات المتحدة أن تتهياً لإيجاد هذا الطرف الثاني . إن التزاماً أمريكياً واضحاً بحماية وحدة الأراضي العراقية لعراق مستقر سيردع التدخلات الأجنبية والأعداء المحليين ، كما أنها ستعطي العراق حرية تجنب بناء قوته الذاتية بطريقة قد تهدد جيرانه - وبهذا إعادة تأكيد له بعدم وجود نوايا عدوانية .

قد لا تكون الحكومة الأمريكية راغبة في إتفاق أمن رسمي . منذ نهاية الحرب الباردة ، أصبح عدم تقديم ضمانات أمنية ثنائية رسمية أمراً مفضلاً . من وجهة نظر عراقية ، فإن إتفاقاً أمنياً ثنائياً رسمياً قد يثير ذكريات الترتيبات الاستعمارية من الماضي . إن مثل هذا الإتفاق قد يكون عرضة للمراجعة وإحتمال التعديل من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي ، خصوصاً إذا كان على شكل معاهدة . إن مناقشة أي ترتيبات تجريها الولايات المتحدة مع العراق يجب أن تكون متعادلة مع معاهدة الإلتزامات القائمة حالياً مع تركيا وضمنان أمن العربية السعودية و الكويت ودول الخليج الفارسي الأخرى . من ناحية أخرى ، هناك فوائد من تصنيف الإلتزامات المتبادلة ، خصوصاً إذا ما أحسنوا الشفافية وسهلوا نقاشاً صحيحاً بين العراقيين .

## إستمرار المساعدة الأمنية

حتى مع تحسّن كبير في الأمن ، فإن العراق سيحتاج إلى مساعدة أمنية أجنبية . إن عراقاً صديقاً للولايات المتحدة سيبحث عن مساعدة وسيضل يحتاج إلى الاستشارة والنصح والأشراف لعدة سنوات . وعلى ضوء ضغوط الميزانية ، فسيكون من الصعب على العراق شراء وتشغيل وصيانة المعدات العسكرية المعقدة . وفي أحسن الظروف ، فإن البلاد ستحتاج الى الإعمار وإلى قوة خارجية ، يفترض إنها الولايات المتحدة في جوانب مختلفة بضمنها القوة الجوية . إن الحكومة العراقية تحت ضغط لا تستطيع معه شراء معدات عسكرية غالية في هذا الوقت . فضلاً عن ذلك ، فإن تطوير قدرة هجومية مهمة من جانب العراق قد تزعر الأمن الإقليمي . ينبغي أن لا تشجع الحكومة الأمريكية الحكومة العراقية على شراء أسلحة حديثة غالية . وعلى الولايات المتحدة ، على كل حال ، أن تبحث عن علاقات طويلة الأمد مع القوات العراقية المسلحة كمجهاز رئيسي لمعداتهم وتدريبهم .

## تقديم عفو واسع النطاق

يعتبر العفو العام عن المقاتلين من جميع الأطراف أمراً مهماً لإنهاء العداوت . العديد من إتفاقيات إنهاء الصراعات تضمنت شروط العفو ، بضمنها إتفاق دايتون في البوسنة والهرسك و إتفاقيات إسكوبيلس/٢ في أمريكا الوسطى و أتفاق تثبيت السلام في غواتيمالا و قانون العدالة والسلام في كولومبيا و إتفاق إيرديوت لسلفينيا الشرقية وإتفاق سيراليون في لومي(١) . في معظم الحالات ، يكون إتفاق العفو العام جزءاً لا يتجزأ

من عملية التسريح و نزع السلاح والإندماج وبذلك يتم ضمان حرية المقاتلين السابقين من التهم، إذا ماتركوا أسلحتهم وسرحوا واندمجوا بالمجتمع . في بعض الحالات ، يتطلب العفو العام إقرارات تامة بالجرائم المرتكبة لتسهيل جهود الحق والمصالحة وللسجلات التاريخية . يكون الحكم و التعويض أحياناً جزءاً من العملية .

لا يشمل العفو جميع المقاتلين دائماً . للمتفاوضين ، في حينها، إستبعاد المتهمين بالتعذيب والإبادة الجماعية والانتهاكات الأخرى للقانون . في حالات أخرى ، يمتد العفو العام إلى جميع المتورطين في الصراع .

لا ينجح العفو دائماً . مالم تتقدم عملية السلام بصورة جيدة ، فإن العفو لا ينجز إلا القليل لحسابهم ، كما تظهر ذلك الجهود الناجحة في كولومبيا وسيراليون، و تكون أكثر فاعلية عندما ترتبط بوجود قوة سلام دولية وكذلك ببرنامج تسريح ونزع السلاح وإعادة دمج ناجحة و شاملة .

في العراق ، سيكون برنامج العفو العام ضرورياً لضمان نزع المقاتلين لسلاحهم وتوقفهم عن القتال . مثل هذا البرنامج ينبغي أن يكون موسعاً ليشمل المتمردين الذين يهاجمون العراقيين وعناصر جيوش التحالف ، على الرغم من أنهم ليسوا مجرمين مدانين . وسواءً كان المتورطون في الهجمات على المدنيين يمكن أو يجب أن يمنحوا العفو ام لا ، فهذا يعود إلى الحكومة العراقية في محاكمتهم أو قد تدفع تعويضاً للمتضررين من حيث المبدأ، كلما كان العفو أوسع كلما توسعت عملية السلام والقدرة على بناء عراق موحد بشكل حقيقي .

البرنامج وذلك بتقديمها النصيحة والموارد المالية  
وبتحريك الدعم الدولي لها .

### الإستخبارات

لا يلعب جهاز الاستخبارات الوطني العراقي الآن  
دوراً مهماً في توفير المعلومات الاستخباراتية  
لكبار صناع القرار، التي تقيّم وتحلّل حرفياً، أو  
مراقبة جهود المخابرات العراقية ككل . إن  
وزارتي الداخلية والدفاع لهما قدرتهما  
الاستخباراتية الخاصة بهما، في حالة وزارة  
الداخلية، فهي متعددة . وزارة الدولة للأمن القومي  
تلعب دوراً متتامياً في جمع المعلومات  
الاستخباراتية والعمل بموجبها . الميليشيات  
والوكالات الأخرى غير الحكومية ، وكذلك  
المجاميع السياسية لها مصادرها الخاصة بها .

وبينما يستمر العنف بمستوى عالٍ ، فإن التحالف  
والمسؤولين العراقيين ينبغي أن يركزوا على تحديد  
الإنتهاكات عن طريق أجهزة الاستخبارات  
الموجودة حالياً ومساعدة الحكومة العراقية على  
تمييز المعلومات الصحيحة والدقيقة من الخاطئة .  
ولتحقيق الهدف الأول . فينبغي على الحكومة  
الأمريكية تسليط الضوء على إنتهاكات المسؤولين  
العراقيين ودفعهم للتوقف .

إذا ما إنخفض العنف ، فيمكن التوجّه إلى إصلاح  
العمليات الاستخباراتية وإنشاء جهاز إستخباراتي  
يخدم إحتياجات العراق . إن القوانين الرسمية  
للإستخبارات العراقية والوصف القانوني لها هو  
لمنظمة تطبق عليها هذه المعايير . ينبغي  
مساعدتها لتصبح على ما ينبغي أن تكون عليه .  
يجب تقييد وتحديد أجهزة الاستخبارات العاملة

لا ينبغي أن يطبق برنامج العفو إلا بعد أن يتوقف  
العنف . وكما تظهر الكثير جداً من الحالات حول  
العالم . لن يكتب النجاح للعفو إذا ما حدث أثناء  
إستمرار القتال .

### التسريح ونزع السلاح وإعادة الاندماج في المجتمع

ستكون عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة  
إندماج المقاتلين السابقين من الأمور الضرورية ،  
إذا ما أُريد للسلام أن يستمر ، ولكن لا يمكن تبنيها  
بنجاح ما لم ينحسر القتال . إذا ما جرت عملية  
التسريح ونزع السلاح وإعادة الاندماج في وقت  
مبكر ، فإن بعض الأفراد سيتعمدون المشاركة  
أثناء إستمرار القتال . إن جهود تبني مثل هذا  
البرنامج في المناطق ذات القتال الخفيف لن تكون  
فاعلة كذلك وتؤدي إلى هدر الأموال ، لأن هذه  
المجاميع المتواجدة في هذه المناطق ستتحصّن  
إستعداداً لعنف أقوى في المستقبل .

إذا ما بدأ العنف بالانحسار ، فعلى حكومة  
الولايات المتحدة أن تساعد الحكومة العراقية لتنفيذ  
برنامج تسريح ونزع السلاح وإعادة الاندماج في  
أثناء وقف القتال . ينبغي أن يستهدف هذا  
البرنامج أفراد الميليشيات و المتمردين وأفراد  
الأمن الحكوميين الذين سيصبحون عاطلين في  
وقت السلام . كما ينبغي أن يوفر البرنامج  
تدريبات على العمل ومساعدات أخرى لهؤلاء  
الأفراد . إن حكومة الولايات المتحدة يجب أن  
تساعد الحكومة العراقية في تحديد من كان مقاتلاً  
ممن لم يكن . إن جهداً بهذا الشمول سيكون مكافئاً  
. إذا ما أصبحت الظروف ملائمة فإن الولايات  
المتحدة تستطيع المساعدة في إعداد مثل هذا

الاقتصادية حتى ولو كانت قوة السياسة الأمريكية تبدو في هبوط .

### تحسين عمليات وزارة الكهرباء

منذ مدة طويلة ، هناك تعميم دائم على بعض من أفسى نقد يوجهه العراقيون لحكومتهم على الرغم من كل هذه الأموال التي صبّت في قطاع الطاقة الكهربائية فلا زالت غير متوفرة في معظم الوقت ، وخصوصاً في بغداد . مع إن العراق ينتج الآن كهرباء أكثر لكل فرد مما في بعض البلدان مثل تونس التي لها دخل فردي مضاعف وقطاع صناعي أكبر (٢) .

المشاكل الرئيسية ، في قطاع الكهرباء ، كما هو الحال في القطاع النفطي ، هي عدم مواجهة المستهلك بحوافز تحديد الطلب والاستهلاك من ناحية وإن للإداريين والمستخدمين حوافز ضئيلة لتحسين الخدمات من ناحية أخرى . وحتى يدار هذا القطاع على أسس تجارية وتقدم للمستهلكين قوائم دفع تغطي كلفة توليد الطاقة ، فإن العراق سيبقى عرضة للظلام ، بغض النظر عن الأموال التي تصرف في هذا القطاع .

يحتاج قطاع الطاقة الكهربائية إلى إعادة بناء على خطوطه الإنتاجية التي أوصينا بها لوزارة النفط : محطات توليد و منظومة نقل الفولتية العالية ، وتحتاج منظومات التوزيع المناطقية أن تعامل كمراكز ربحية . ينبغي مكافأة المدراء عند رفعهم للعائدات وسيطرتهم على الكلف . ولأن الوزارة في الوقت الحاضر لا تدفع تكاليف تغطية كلفة الوقود ولا تجمع تكاليفها فإن القطاع سيحتاج إلى إعادة القوائم ونظام جباية الأموال . ستحتاج

تحت سلطة مختلف الوزارات ، بواجبات إستراتيجية تعمل بالانسجام مع إحتياجاتها المشروعة . ستحتاج الحكومة العراقية الى القيام بجهد مشترك لتحديد ونزع سلاح الميليشيات وعمليات إستخباراتية مستقلة . تستطيع الولايات المتحدة وقوات التحالف الأخرى توفير المساعدة الفنية لتطوير رقابة مدنية على النشاطات التي تقوم بها أجهزة المخابرات وإنفاقها ومصروفاتها الزائدة .

### السياسات الاقتصادية

لقد انحسرت قوة السياسة الاقتصادية الأمريكية خلال السنوات الثلاث الماضية . كما إنخفض تمويل المستشارين الأقدمين الأمريكان للوزارات العراقية؛ لقد أصبحت الحكومة العراقية بصورة متزايدة ، مستقلة في مجال السياسة الاقتصادية . كافة أموال مساعدات الإنعاش وإعادة البناء أصبحت ملزمة ؛ معظمها صُرفَ كما أصبحت المساعدات المتوقفة مهددة بإنخفاض قيمتها .

وعلى الرغم من الانخفاض في قوة مفاصل السياسة الاقتصادية الأمريكية ، إذا ما تحسن الوضع الأمني ، فإن السنوات القليلة القادمة ستوفر مجالاً أوسع قوة للسياسة الأمريكية على السياسات الاقتصادية العراقية مما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية . وفي ظروف أمنية أفضل ، فإن الحكومة الحالية ستركز على مواجهة تراكم قرارات السياسة الاقتصادية التي تتراوح بين تحرير أسعار المنتجات النفطية المكررة لإصلاح نظام الحصة الغذائية الذي ترك منذ زمن . إذا ما إنخفض العنف فستستطيع الحكومة العراقية الاستماع الى النصح في السياسة

أنهم يُخدمون بصورة أفضل عن طريق هذه البرامج ، فإن دعم الشعب للدولة سيزداد . وستستكشف الحكومة العراقية برامج خدمة بديلة للرفاهية الاجتماعية أفضل من الحالية . وقد أعلن رئيس الوزراء المالكي، إن الحكومة ستصرف ما قيمته بليونين دولار أمريكي للمساعدات الموجهة في المستقبل ، لكن المقترحات السياسية قد بدأت ترواً بالتشكيل (٣) . وتجرب الحكومة تقديم الكلفة النقدية بدلاً من الحصّة الغذائية . وقد يساعد هذا على تعويض العوائل عن زيادة أسعار الوقود . كما جرت محاولات لتقديم مساعدات للعوائل الأفقر على الرغم من إن هذا التوجه قد يسبب خطر إيجاد فرص للبيروقراطيين في الحكومة بطلب رشاًوى لإدراج الأسماء في برامج المساعدات .

إذا ما تحسن الأمن ، فإن على الحكومة الأمريكية أن توفر المزيد من المساعدات الفنية للحكومة العراقية لاستكشاف وتطوير البديل الملائم لبرنامج الحصّة الغذائية وبرامج الإعانات المالية الأخرى . وقد يكون أفضل قناة لتقوية هذه المساعدات هو البنك الدولي الذي يعمل حالياً مع الحكومة العراقية بخصوص هذه المسائل . إن برامج مثل الدفع النقدي بدلاً من تجهيز الطعام قد يزيد الولاء للحكومة الوطنية .

### إنهاء استعمال منح المساعدات لأغراض مشاريع

#### البنية التحتية

حتى لو تحسن الأمن ، فينبغي على الحكومة الأمريكية عدم تقديم منح إضافية تدفع لزيادة المنتجات النفطية أو تحسين المصافي . إن أسعار النفط عالية جداً وموارد النفط العراقية غنية إلى

السلطات كذلك إلى المساعدة في وضع أسعار للوقود تعكس القيمة الحقيقية لهذه الأنواع من الوقود بصورة أفضل ، تعتبر هذه الخطوات أمراً ضرورياً لحل مشكلة زيادة الطلب الفائض والعملة (الظلام) ونقص الطاقة .

إذا ما إنخفض العنف ، تستطيع الحكومة الأمريكية توفير المساعدة لوزارة الكهرباء لكي تستطيع تسريع برامجها في تقديم قوائم حساب وجمع الأموال للطاقة الكهربائية . إن الزيادات الأخيرة في أسعار المنتجات النفطية المكررة هي البداية في هذا المجال ، حيث تسلم العراقيون إشارة على إن إعانات دعم المنتجات ستقل .

### تحسين برامج الخدمات الاجتماعية العراقية

لقد نظمت الحكومة العراقية عدة برامج لتحسين المستوى المعاشي . لم ينجح أي واحد من هذه البرامج بصورة جيدة . نظام الحصّة الغذائية يوفر الطعام والصابون والمواد الأساسية الأخرى بلا مقابل لكل العوائل العراقية . نوعية السلع رديئة وتسلم بغير إنظام . في معظم أجزاء البلد ، يبيع المستلمون لهذه السلع حصتهم من أجل مبالغ نقدية بسيطة يحصلون عليها لشراء مستلزماتهم الأخرى . لقد حرم هذا البرنامج الفلاحين العراقيين من حصة كبيرة محتملة من الأسواق ، حيث تحصل العوائل على طعامها مجاناً بدلاً من شرائه من المزارعين المحليين . الإعانات المالية الزراعية تشوّه الإنتاج .

عدا التعليم والرعاية الصحية والأمن ، فإن برامج الرعاية الاجتماعية هي الرابطة الأساسي بين الحكومة العراقية والشعب . إذا ما شعر العراقيون

السياسة الأمريكية أن يقرروا متى ستكون الجهود الإضافية غير مجدية ؟

هناك مقياس حقيقي واحد للنجاح : إذا ما إنخفض عدد قتلى العنف من العراقيين بصورة حادة ، فإن العنف يكون قد هدأ. وإذا لن ينخفض عدد العراقيين الذين يموتون بسبب أعمال العنف، فإن السياسات تكون قد فشلت .

لا ينبغي أن تكون الالتزامات الأمريكية تجاه العراق مفتوحة - النهاية . إذا لا تستطيع القوات الأمريكية تخفيض العنف في العراق ، فإن إستمرار وجودها والمصاريف الإضافية للخزينة الأمريكية والأرواح ستؤكد عدم جدوى دعمها، حتى لو كان تواجدهم يحقق أهدافاً أخرى . من الواضح إن المستويات الحالية من المعالجات لم تتجح . عملية زيادة وإنتشار القوات الأمريكية الجارية حالياً . إذا ما إقترنت بتبنى سياسات أكثر فاعلية ، فقد تعطي نتائج ملموسة . على أية حال ، فإن زيادة أعلى للقوات ستؤدي إلى زيادة إجهاد الجيش الأمريكي ، وقد أُعطي بالفعل الوقت الكثير إلى هذه العملية ، نحن لا نعتقد إنها ستأخذ وقتاً طويلاً لنرى إن هذا الجهد لم يثمر شيئاً . إذا لم ينخفض عدد العراقيين الذين يموتون بالعنف بصورة جوهرية بحلول الصيف من ٢٠٠٧ فإن الضغط السياسي الداخلي لإنسحاب القوات الأمريكية قد يصبح من المستحيل مقاومته .

### كيف ينبغي أن نغادر ؟

إذا لم يكن من الممكن تخفيض العنف ، فإن إنسحاباً تدريجياً للقوات الأمريكية قد لا يمكن تجنبه. إن تقليل القوات الأمريكية أو إزالتها من

درجة إن هذا القطاع يجب أن يكون قادراً على جذب التمويل التجاري أو التمويل الذاتي .

كما إن على حكومة الولايات المتحدة كذلك ، عدم توفير المزيد من منح المساعدات لبناء البنى التحتية في العراق . المزيد من الاستثمار في شبكة المياه و الطاقة الكهربائية و الطرق ومشاريع البنى التحتية الأخرى يجب تمويلها من خلال تمويل المشاريع وليس منح المساعدات . الانتقال من منح المساعدات إلى إقراض المشاريع سيركز جهود العراقيين ، حيث سنقدم الحكومة ومؤسساتها خطط ذات مصداقية وإجراءات لإقناع المقرضين أن قروضهم ستعود إليهم . إذا ما جرى الاستثمار بحكمة ، فإن الصناعة ستوفر العائدات التي تحتاجها لإعادة هذه القروض وتجذب إستثمارات إضافية وحيث إن معظم المساعدات من الدول الأخرى ومؤسسات التمويل قد قدمت للعراق على شكل قروض ، فإن التحوّل إلى تمويل المشاريع سيسهّل جهود الحكومة العراقية بتنظيم مصادر المساعدات هذه .

### الفصل السابع

#### الخطوات التالية فيما إذا لم ينخفض العنف

#### متى يكون الوقت مناسباً للعودة إلى الوطن ؟

في ضوء تاريخ العنف في العراق ، فإن جهود إستقرار البلد قد تفشل ، ولكن ، بسبب التفوق القتالي للقطعات الأمريكية على الميليشيات العراقية والمتمردين ، ربما لزم الأمر بقاء القطعات الأمريكية إلى أمد غير محدد ، حتى لو إزداد الصراع المميت حدةً . كيف يستطيع صناع



المحتمل أن يكون فاعلاً على وجه الخصوص ضد العنف خارج المناطق الكردية . وحالما تنسحب القوات الأمريكية من هذه المناطق الأخرى ، فإن منافع التعاون والتنسيق مع القوات العراقية ستختفي. إذا ما كان على القوات الأمريكية أن تعمل في أجزاء أخرى من العراق إنطلاقاً من قواعد لها في الشمال الكردي ، فإن عليها أن تعمل بمفردها وسيُنظر إليها كمحتل ، وتدمر مصداقية أية حكومة عراقية قد تستدعيها أو تقبل بمثل هذه الأعمال - كما سيدمر العلاقات الكردية مع بقية العراق .

وهناك خياراً آخر ، كإبقاء عدد صغير من القوات الأمريكية كمتدربين لمواصلة تطوير قابليات القوات العراقية المسلحة التي تفتقر إليها في الوقت الحاضر كالقوة الجوية مثلاً . وهذا يفترض أن الانسحاب سيحدث تحت ظروف تكون فيها القوى الأمنية للحكومة العراقية تعمل بصورة وظيفية فاعلة ، مع بقاء العلاقات بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة جيدة ، على الرغم من إستمرار العنف . وبموجب هذا السيناريو ، ستبقى القوات الأمريكية مهتمة بحماية قواتها وتحدد دور مهمتها بصورة واضحة . إذا ما سمحت الظروف بمثل هذا الحضور فسيكون من المفيد الاستمرار بتوفير التمويل والموارد لتحسين قابلية قوات الأمن العراقية ووزارتى الداخلية والدفاع والدوائر الأمنية الأخرى حتى بعد إنسحاب كبير للقوات الأمريكية. ويمكن القول أنه، وفي بيئة العنف ، من دون عدد كبير من القوات الأمنية الكفوءة (أمريكية أو عراقية) فإن التدريب قد لا يكون كافياً .

العراق سيؤدي كذلك إلى تقليل تأثير الولايات المتحدة . وكلما ضعف تأثير الولايات المتحدة ، فإن المجاميع الطائفية المسؤولة عن القتل الحالي ، وكذلك المتمردين ، ستزيد من دورة الصراع أكثر من السابق . من المحتمل أن تزداد مستويات العنف إذا تحررت الميليشيات الطائفية من الوجود الأمريكي . بعض المحللين يأملون بأن تقليل الحضور الأمريكي سيكثف جهود العراقيين مما سيؤدي إلى تخفيض العنف ، حيث سيتحمل الأفراد العراقيون مسؤوليات أكبر وستنسحب الميليشيات إلى الوراء . نحن نعتقد إن هذه النتيجة مستبعدة كثيراً . بينما يرى البعض الآخر إن الميليشيات قد يقاتل بعضها بعضاً حتى الإعياء ضمن فترة قصيرة . إننا نلاحظ إن العديد من الصراعات المميتة قد إستمرت لعقود ، وبعضها لا ينتهي إلا عندما يندحر أحد الأطراف بصورة كلية .

إن إنسحاباً شاملاً من العراق أو حتى تقليل دراماتيكي للتواجد الأمريكي لن يكون إجراءً بسيطاً . الانسحابات تكون على مراحل وتأخذ وقتاً ، وسيكون للولايات المتحدة عدد من الخيارات في كيفية الإسحاب .

يقترح بعض المحللون، تراجع القوات الأمريكية إلى المنطقة الشمالية ، المحافظات التي تسيطر عليها الكرد ، ومنها يمكن الانتشار إلى أي جزء آخر من العراق عند الحاجة . مثل هذا الفهم مشحون بالصعوبات ، وقد يؤدي إلى أن يسود الإعتقاد ، بين كلاً من الكرد والعراقيين الآخرين بإحتمال قيام دولة كردية منفصلة ، مما يدعو إلى المزيد من التطهير العرقي والصراع في المناطق التي يتداخل فيها السكان . كما إنه من غير

طول حدودها لمنع المتمردين الأكراد من العبور . جميع جيران العراق سيحاولون إغلاق حدودهم بوجه اللاجئين والمتمردين . وكل ردود الأفعال هذه قد تؤدي إلى تصاعد العنف . وبموجب أسوأ سيناريو محتمل ، فإن العنف في العراق قد ينتشر إلى البلدان المجاورة - ليست فقط الدول التي تريد التأثير على الأحداث في العراق ، ولكن الأردن والكويت كذلك وهما البلدان اللذان يحاولان البقاء بعيداً عن الصراع . إن تدفق اللاجئين إلى هذه البلدان قد يتسبب في تسرب الصراع عبر الحدود .

إن مجاميعاً مثل القاعدة في العراق ستستمر على مستوى معين من العمليات ولكن بعض دوافع جلب المقاتلين الأجانب إلى العراق للقتال ضد قوى التحالف قد تقل ، حتى لو دخلت قطعات أجنبية أخرى لتساهم في الصراع . وإذا ما أصبح العراق ملجأً آمناً للإرهابيين فإن ذلك سيعتمد على الظروف التي تقدمها المجاميع الإرهابية . إذا ما استطاعت القاعدة في العراق من إسترجاع السيطرة على محافظة الانبار ، فإن هذه المنطقة قد تصبح موقعاً لمعسكرات تدريبية وشبكات مخطط لها . في المناطق التي يستمر العنف فيها بدرجات عالية ، على أية حال ، فإن البيئة لن تكون مشجعة لمثل هذه المجاميع ، التي قد تستفيد من مستوى معين (لا عالي جداً ولكن واطئ جداً كذلك) من الاستقرار لدعم المتطلبات اللوجستية لمقرات عملياتهم (١) .

### ما الذي تستطيع الولايات المتحدة فعله لتخفيف تبعات الانسحاب ؟

لن يكون الانسحاب الأمريكي من العراق أول إنسحاباً تقوم به قوة عظمى من بلد تفشل في

ويقترح البعض إبقاء القوات الأمريكية في بغداد لحماية الحكومة العراقية ، حتى إذا ما انسحبت من بقية أنحاء العراق . ومثل هذا التواجد قد يكون نافعاً ولكن بتأثير قليل . سنفتقر القوات الأمريكية إلى القدرة على مساعدة الحكومة العراقية للحصول على السيطرة على بقية البلاد . سيبقون هدفاً ومن المحتمل أن يستمروا بالمعاناة من الخسائر البشرية ، وإن حكومة عراقية محمية من قبل قوات أجنبية قد تكون أقل فاعلية من حكومة تتجنب مثل هذه الحماية .

### ما هي أثار الانسحاب ؟

لا تستطيع الحكومة الأمريكية الانتظار حتى يكون الانسحاب وشيكاً ثم تخطط للنتائج المحتملة لمغادرة العراق . عليها أن تتخذ الإجراءات لمواجهة احتمال إستمرار الصراع وتوسيعه بعد التراجع من العراق .

يمكن القول إن الفئات العراقية ستستمر بالقتال فيما بينها لتوسيع النفوذ، بعد مغادرة الولايات المتحدة وقوات التحالف الأخرى . قد تعيش حكومة الوحدة الوطنية وقد لا تعيش بشكل من الأشكال ولكن من المحتمل أنها ستفقد المزيد والمزيد من السيطرة بمرور الوقت . كما إن هناك احتمال تفكك وحدات قوى الأمن وفقاً للفئات السياسية ، مع احتمال إستمرار التطهير العرقي والعنف وقد يصل إلى درجة الإبادة الجماعية . من المحتمل أن تتورط دول الجوار العراقي في دعم الفئات المتحالفة معها في العراق وفي محاولة منع الصراع من التسرب عبر حدودها . إيران قد تستمر في دعم الميليشيات الشيعية ، العربية السعودية قد تدعم المجاميع السنية ، تركيا قد تحتل قطاع من العراق على

الانسحاب ، وإن الولايات المتحدة ستستمر في الدفاع عن مصالحها بنشاط في كل أنحاء العالم . كما إن على حكومة الولايات المتحدة أن توضح أنها لا تخطط لإخلاء قواعدها في الخليج الفارسي أو تغيير التزاماتها العسكرية إلى الدول الأخرى في المنطقة . كما إن على حكومة الولايات المتحدة أن توضح أنها ستساعد بلدان مثل الأردن لتجاوبها مع ما سينتج عن الصراع في العراق . خلال هذه العملية ، ينبغي على الولايات المتحدة أن تناقش مع الحكومتين السورية والإيرانية أسبابها للانسحاب و مخاوفها ، وقدرتها على الرد عسكرياً إذا ما تعرضت المصالح الأمريكية الأخرى في المنطقة للتحديات .

السيطرة عليه . فتاريخ ما بعد الاستعمار غاص بالحالات المماثلة . غادرت فرنسا الجزائر وفيتنام وغادرت البرتغال أنغولا وموزمبيق .

وهذا يبين، أن انسحاب الولايات المتحدة قد يضع مصداقيتها موضع تساؤل. وقد يعطي إيران وسوريا والمجموعات الإرهابية الإسلامية المعارضة للغرب إحساساً بالنصر . وقد تستمر الحرب الأهلية في العراق وقد تتصاعد بعد أن تترك القوات الأمريكية البلاد ، مع احتمال تسربها إلى دول الجوار . إن جهود تبني الإصلاح والتطوير في الشرق الأوسط قد تتعرض الى الإعاقة .

**ولتهذئة وتخفيف هذه النتائج ، نوصي بما يلي :**

**العمل مع الأمم المتحدة لتمرير قرار يعترف**

**بوحدة الأراضي العراقية**

لم تبد أية دولة مجاورة للعراق إهتماماً بتقسيم البلد. على أية حال ، إذا ما ازدادت حدة الصراع الأهلي فإن عدد من جيران العراق قد يدرسون احتمالات إحتلال بعض الأراضي العراقية مؤقتاً بل حتى دائماً لمنع تسرب الصراع . على الولايات المتحدة العمل سوية مع جيران العراق والأمم المتحدة للمصادقة على قرار لإعادة التأكيد على وحدة الأراضي العراقية . التزامات دول الجوار والقرار قد تساعد على إحباط الإستحواذ على الأراضي . على الأقل ، ينبغي أن تجعل القرارات الدولية وتحذيرات من الجيران وقوى خارجية، البلدان التي قد تحاول أخذ بعض الأراضي أن تفكر مرتين بالنتائج .

**انسحاب غير متعجل**

لا ينبغي إعلان الانسحاب إلا بعد التشاور مع الحكومة العراقية وحلفاء الولايات المتحدة ، وخصوصاً المملكة المتحدة وإعلام الشعب العراقي والجوار العراقي ، بضمنهم بلدان مثل سوريا وإيران التي تعتبر الولايات المتحدة عدوة لهما . يجب أن يجري الانسحاب في ترتيب منظم من دون إحساس بالعجلة . إذا ما واجهت القوات الأمريكية مقاومة متعبة فعليها أن ترد بقوة كتحذير إلى القوى المتمردة . ينبغي إعادة المنشآت إلى القوات العراقية ، ولا ينبغي تركها فارغة لتكون بمثابة دعوة للسلب والنهب .

**طمأنة الأصدقاء والحلفاء**

ينبغي على وزارة الخارجية الأمريكية الإنخراط في جهد عالمي لتوضيح سبب إتخاذ قرار

## مساعدة اللاجئين

إذا ما ساء الصراع وإنسحبت القطعات الأمريكية فإن العديد من العراقيين سيغادرون البلد وستكون وجهتهم المباشرة نحو الأردن و سوريا و تركيا ومصر و لبنان وحتى إيران ، مع أوروبا ودول الخليج ، والولايات المتحدة قد تكون من خياراتهم بالنسبة لاستقرارهم النهائي . على الولايات المتحدة أن تعمل مع دول الجوار العراقية وعلى وجه الخصوص مع الأردن و سوريا و مصر و لبنان و تركيا للمساعدة على توفير الأموال لإطعام والعناية باللاجئين وإنشاء المراكز لمعالجة اللاجئين لإعادة إقامتهم في أماكنهم النهائية أو العودة إلى وطنهم . على موظفي الحكومة الأمريكية أن يقوموا بإستلام طلبات إعادة الاستيطان في الولايات المتحدة واللجوء إليها .

على حكومة الولايات المتحدة إتزامات خاصة للعناية بالعراقيين الذين ساعدوها ولهم أسبابهم من الخوف من الانتقام . في الماضي ، وعلى وجه الخصوص بعد سقوط فيتنام الجنوبية ، عانى بعض الناس الذين عملوا كوكلاء للولايات المتحدة ودعموا الجهود الأمريكية عانوا كثيراً عقب الانسحاب. في حالة الانسحاب ، على حكومة الولايات المتحدة أن تعد برنامجاً لمساعدة هؤلاء العراقيين أما عن طريق تهجيرهم إلى الولايات المتحدة أو في إيجاد مكان آخر لهم ليعيشوا فيه . على الولايات المتحدة أن تقيم مراكز معالجة لاتخاذ القرارات السريعة والعادلة . ينبغي أن تكون معايير اللجوء معروفة على نطاق واسع . على العموم يجب أن تكون رحبة الأفق، ينبغي رفض العراقيين الذين لا يستطيعون تقديم دليل

على مساعدتهم للولايات المتحدة أو إذا كشفت التحقيقات أنهم يشكلون تهديداً لأمن الولايات المتحدة .

إن مثل هذه السياسة قد تؤدي إلى بحث مئات الآلاف من اللاجئين العراقيين عن الجوء في الولايات المتحدة . في هذه الحالة ، فإن عملية التحقيق في الادعاءات ستكون إستهلاكاً للوقت . ستحتاج حكومة الولايات المتحدة أن تعمل مع الدول والمنظمات غير الربحية و الكنائس والجوامع والمؤسسات الأخرى لتوفير الموارد والبرامج المطلوبة لإعادة إقامة اللاجئين العراقيين في الولايات المتحدة ودمجهم في المجتمع الأمريكي . كما سيحتاج الأمر أيضاً إلى مساعدة دول الجوار التي قد تستضيف اللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء والعمل في البلدان الشرق أوسطية والأوروبية والبلدان الأخرى التي قد ترغب بتوفير السكن للاجئين السياسيين العراقيين .

## لا تفرحوا بشأن النفط

يقترح بعض المحللين إن على الولايات المتحدة أن لا تتسحب من العراق بصورة تامة ولكن تبقى لتأمين منطقة آمنة حول مناطق حقول النفط الجنوبية والأنابيب ومنافذ تصدير النفط لتأمين تدفق النفط العراقي إلى السوق العالمية . إن مثل هذه السياسة غير ضرورية ولا منتجة لأن أية مجموعة عراقية تسيطر على حقول النفط ستحاول زيادة الإنتاج والتصدير لتمويل عملياتها . قد يتوقف إنتاج النفط في حالة إذا ما أصبحت الحقول النفطية والمنافذ ساحات صراع . إذا ما توقف تصدير النفط العراقي لفترة طويلة فليس من الضروري أن يؤدي هذا القطع إلى زيادة

يسيطر عليها المعادون للولايات المتحدة . فإذا كانت هذه هي الحالة ، على أية حال ، فلا ينبغي أن تكون الولايات المتحدة هي التي ترفض هذه العلاقة . وكما تعلمنا خلال الحرب الباردة ، فإن الإنخراط وتكوين العلاقات، حتى مع الأنظمة المعادية للمصالح الأمريكية ، قد يساعد على دفع هذه المصالح نحو الأمام .

دراماتيكية في أسعار النفط العالمية . العراق مهم حالياً ، ولكنه ليس مصدراً كبيراً. في تشرين الأول ٢٠٠٦ صدر العراق ١.٦ مليون برميل يومياً أي أقل من ٢ % من الاستهلاك العالمي . في الماضي ، عندما كان العراق أكبر المصدرين وكان الإنتاج العالمي قليلاً لم يؤد توقف التصدير العراقي إلى كارثة في الأسعار، فمثلاً ، بعد ١٩٨٠ تدهورت أسعار النفط ومع ذلك فقد عوّضت إيران بنجاح معظم صادرات النفط العراقي .

### الإستمرار في علاقة ملانمة مع النظام الوريث

حتى لو إنهارت الحكومة العراقية الحالية بسبب العنف ، فإن حكومة جديدة أو حكومات ستظهر في نهاية الأمر . وبغض النظر عن طبيعتها واحدة كانت أو مجموعة وبغض النظر عن وجهات نظر قائدها أو قادتها فيما يتعلق بالولايات المتحدة فإن على الحكومة الأمريكية أن ترتبط بالحكومة أو الحكومات الجديدة الناشئة . طالما إنها قد بدأت الإمساك بالقوة ، فإن على الولايات المتحدة أن تتوصل إلى القادة بحذر وإذا ما قطعت العلاقات الدبلوماسية ، فينبغي إعادتها . في بعض الحالات ، قد ترغب الحكومة الأمريكية بتقديم المساعدة . ولا شيء يبهر أن ترفض الحكومة الأمريكية إقامة العلاقات الدبلوماسية . لا ينبغي على الحكومة الأمريكية أن تدع المواقف السابقة تمنع من إقامة العلاقات الدبلوماسية ، ولكن ينبغي الإعداد للتعامل مع الحكومة الجديدة بشروطها الخاصة . وهذا قد يعني علاقات ضعيفة ، فقد تتورط مع أنظمة

## المصادر

- بيكر ، جيمس أدسون ، لي هاملتون ، و لورنس . أس . إيغلبيرغر ، تقرير مجموعة دراسة العراق ، نيويورك : فنتاج بوك (الكتب الممتازة) ، ٢٠٠٦ . ابتداءً من ٧ مايس ٢٠٠٧ : [http://www.usip.org/isp/iraq\\_study\\_group\\_report/report/1206/index.html](http://www.usip.org/isp/iraq_study_group_report/report/1206/index.html)
- بارثوليت ، جيفري ، "سيف الشيعة" النيوزويك ، ٤ كانون الأول ٢٠٠٦ ص ٢٦ .
- باسو، موني، "كرد العراق، العرب يجنون حصاداً مرّاً مجلة أطلنطا والدستور، ٢٩ مايس، ٢٠٠٣ .
- "بين البقاء والمغادرة : العراق،" الايكونومست ، ٢١ تشرين الأول ، ٢٠٠٦ .
- بايدن ، جوزيف آر . جي آر.، وليسلي أج . غيلب ، "الوحدة من خلال الحكم الذاتي في العراق" ، النيويورك تايمز ، ١ مايس ٢٠٠٦ ، ص ١٩ A
- معهد بروكينغز . "دليل العراق : متابعة إعادة البناء والأمن في عراق ما بعد صدام ،" صفحة ويب غير مؤرخة . ابتداءً من ١٨ كانون الثاني ، ٢٠٠٧ : <http://www.brookings.edu/iraqindex>
- بايمان ، دانيال آل .، وكينيث أم . بولاك ، "ماذا بعد" الواشنطن بوست ، ٢٠ آب ٢٠٠٦ .
- كامبانيز ، ثناسيس ، "العراق المهشم يشهد دعوة السنة للسلح" ، بوستن غلوب، ٢٧ اذار ٢٠٠٥ .
- كاسا دي نارينو ، رئيس جمهورية كولومبيا ، "كوبيرنو ريكلامينو لي دي جيتيثا واي باز" ، بيان صحفي ، بوكوتا ، ٢ كانون الثاني ٢٠٠٦ .
- كاستنيدا ، أنطونيو ، "الجيش العراقي يكافح من أجل إغراء السنة العرب" ، الاسوشيتد برس . ١٤ تموز ٢٠٠٦ .
- سي آي أي - راجع وكالة المخابرات الأمريكية .
- كلوفر جارلس ، "إندلاع التوترات العرقية في كركوك ما بعد الحرب : مواجهات بين العرب والکرد قد تكون من إرث حزب البعث في "تعريب" المدينة الفايينشال تايمز ٢١ مايس ٢٠٠٣ ص ٢١ .
- كوردسمان أنطوني أج .، وإيما ديفيز ، العنف الطائفي والعراقي ونشوء التمرد : حدث في أواخر كانون الثاني ٢٠٠٧ ، واشنطن ، . دي سي .: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٧ . ابتداءً من ١٢ ، ابتداءً من ١٢ نيسان ٢٠٠٧ : <http://www.csis.org/media/csis/pubs/070126%5Finsurgency%5Fupdate.pdf>
- كوستاريكا ، السلفادور ، غواتيمالا ، هندوراس ، نيكاراغوا ، وبنما ، مسودة قرار ، نيويورك ، الأمم المتحدة A/50/L 17,1995 :
- ديفيز ، لين إي .، جي ميشيل بولخ ، وليم أم . مكس ميشيل دي . غرينبيرك ، ستيفن . دي . برادي، ورونالد أي. سورتر، الامتداد الرقيق: قوات مسلحة لعمليات قوية ، سانتا مونيكا ، كاليفورنيا، مؤسسة راند ، MG-362-A,2005 . ابتداءً من ١٢ نيسان ٢٠٠٧ :

<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG362/>

- دوبنز ، جيمس ، سيث جي جونز ، كينيث غرين ، أندرو راثميل ، برت ستيل ، ريجرد تيلتسك ،  
وأنا تملسينا ، دور الأمم المتحدة في البناء الأممي : من الكونغو الى العراق ، سانتا مونيكا ،  
كاليفورنيا ، مؤسسة راند ، MG-304-RC,2005. ابتداء من ٢٢ مايس ٢٠٠٧

<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG304/>

- دوبنز ، جيمز ، جون جي . ماك ، كينيث غرين ، سيت جي جونز ، روليه لال ، أندرو راثميل ،  
راشيل سونجر ، وأنا تملسينا ، الدور الأمريكي في البناء - الاممي : من ألمانيا الى العراق ،  
سانتا مونيكا ، كاليفورنيا ، مؤسسة راند ، MG-1753-RC,2003. من ١٢ نيسان ٢٠٠٧ :

[http://www.rand.org/pubs/monograph\\_reports/MR1753/](http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1753/)

- راجع وزارة الدفاع الأمريكية
- إندرز ، ديفيد ، "رسالة من بغداد : التقسيم الطائفي المتنامي" ، الوطن ، ٨ نيسان ٢٠٠٦ ابتداء من  
١٢ نيسان ٢٠٠٧ :

<http://www.thenation.com/doc/20060424/enders>

- فلكنز ، دكستر ، منى محمود ، وخالد الأنصاري ، "وحدة الكرد والشيعية في النزاع المسلح العراقي" ،  
النيويورك تايمز ، ١٤ مايس ٢٠٠٦ ص ١٢
- الحكومة العراقية ، "ميزانية العراق لعام ٢٠٠٦" ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
- قانون إستيراد وبيع المنتجات النفطية ، قانون مدني عراقي ، بغداد ، أيلول ٢٠٠٦ .
- "المسح الوظيفي" ، المكتب المركزي للإحصاء ، والمعلومات والتكنولوجيا ، بغداد ، ٢٠٠٧ .
- حكومة سيراليون ، والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون ، "إتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة  
المتحدة الثورية لسيراليون" ، لومي ، ٣ حزيران ١٩٩٩ .
- غواتيمالا ، يونيداد الثورة الوطنية الغواتيمالية . إتفاق السلام الغواتيمالي ، نيويورك قسم المعلومات العامة  
، الأمم المتحدة ١٩٩٨ .
- هيرناندز ، نلسون ، "العراقيون يبدوون الواجب الوطني بالرفض ، بعض الجنود السنة يقولون أنهم لن  
يخدموا في المناطق البعيدة عن سكنهم ، الواشنطن بوست ٢ مايس ٢٠٠٦ ص ١٣ .
- هوفمان ، بروس ، التمرد ومقاومة التمرد في العراق ، سنتا مونيكا ، كاليفورنيا مؤسسة راند ،  
OP-127IPC/CMCPP,2004 ابتداء من ٢٢ مايس ٢٠٠٧ :

[http://www.rand.org/pubs/occasional\\_papers/OP127/](http://www.rand.org/pubs/occasional_papers/OP127/)

- مفوضية الانتخابات المستقلة في العراق ، صفحة غير مؤرخة ، ابتداء ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٧ :

[http://www.ieciraq.org/English/Frameset\\_english.htm](http://www.ieciraq.org/English/Frameset_english.htm)

- شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة ، "العراق : البطالة والعنف يزيدان الفقر ، ١٧ تشرين الأول  
٢٠٠٦ ابتداء من ٢٢ مايس ٢٠٠٧ :

<http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=61892>

- مجموعة الأزمات الدولية ، كرد العراق : نحو مصالحة تاريخية ؟ عمان وبروكسل : مجموعة الأزمات الدولية ، تقرير الشرق الأوسط عدد ٢٦ ، ٨ نيسان ٢٠٠٤ .
- الحرب العراقية القادمة ؟ الصراع الطائفي والمدني ، بغداد وبروكسل : مجموعة الأزمات الدولية ، تقرير الشرق الأوسط عدد ٥٢ ، ٢٧ شباط ٢٠٠٦ . ابتداء من ١٢ نيسان ٢٠٠٧ :
- <http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle%5Feast%5F%5F%5Fnorth%5Fafrika/iraq%5Firan%5Fgulf/52%5Fthe%5Fnext%5Firaqi%5Fwar%5Fsectarianism%5Fand%5Fcivil%5Fcon.flict.pdf>
- العراق والكرد : معركة تختمر على كركوك ، عمان وبروكسل : مجموعة الأزمات الدولية ، تقرير الشرق الأوسط العدد ٥٦ ، ١٨ تموز ٢٠٠٦ . ابتداء من ١٢ نيسان ٢٠٠٧ :
- [http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle\\_east\\_north\\_africa/iraq\\_iran\\_gulf/56\\_iraq\\_and\\_the\\_kurds\\_the\\_brewing\\_battle\\_over\\_kirkuk.pdf](http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east_north_africa/iraq_iran_gulf/56_iraq_and_the_kurds_the_brewing_battle_over_kirkuk.pdf)
- ما بعد بيكر هاملتون : ماذا نعمل في العراق ، بغداد ، عمان ، دمشق وبروكسل : مجموعة الأزمات الدولية ، تقرير الشرق الأوسط العدد ٦٠ ، ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦ :
- [http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle\\_east\\_north\\_africa/60\\_after\\_baker\\_hamilton\\_what\\_to\\_do\\_in\\_iraq.pdf](http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east_north_africa/60_after_baker_hamilton_what_to_do_in_iraq.pdf)
- المعهد الجمهورى ، مسح للرأي العام العراقي ، ١٤ حزيران - ٢٤ حزيران ٢٠٠٦ . ابتداء من ١٢ نيسان ٢٠٠٧ : <http://www.iri.org/mena/iraq/2006-07-19-IraqPoll.asp>
- إحصاء القتلى العراقيين ، صفحة رئيسة غير مؤرخة : <http://www.iraqbodycount.net>
- راجع شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة .
- جيرفز ، ريك ، أعلى مستوى من العنف في بغداد القتل الطائفي أكثر من العشائري يو أس أي تودي ، (الولايات المتحدة اليوم) ، ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٦ ص A1 .
- كلين ، فيليب ، "أمريكا ، لا تتركنا" المشاهد الأمريكي على الانترنت ، ٢٣ أيلول ٢٠٠٦ . ابتداء من ٢٧ نيسان ٢٠٠٧ : [http://www.spectator.org/dsp\\_article.asp?art\\_id=10389](http://www.spectator.org/dsp_article.asp?art_id=10389)
- كروثامر ، جارلس ، "العراق : حرب أهلية لا زلنا نستطيع ربحها" . الواشنطن بوست ، ١٨ أيلول ٢٠٠٦ ص A١٧ .
- مار ، فيليب ، "من هم قادة العراق الجدد ؟ ماذا يريدون ؟" معهد الولايات المتحدة للسلام ، تقرير خاص ١٦٠ ، واشنطن دي سي . آذار ٢٠٠٦ . ابتداء من ١٢ نيسان ٢٠٠٧ :
- <http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr160.html>
- ماريام - ويستر ، "الحرب الأهلية" صفحة انترنت غير مؤرخة . ابتداء من ١٢ نيسان ٢٠٠٧ :
- <http://www.m-w.com/dictionary/civil%20war>
- مور سلومون ، "تفاصيل إنتهاكات الشرطة في العراق ، "لوس أنجلس تايم ، ٩ تموز ٢٠٠٦ ص A١ .
- "الصراع في العراق ، تفاصيل القتل من قبل الميليشيات الشيعية" ، نيويورك تايمز ، ٢٨ أيلول ٢٠٠٦ .
- مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ، التقرير الفصلي للكونغرس آرلنغتون ، فا . : مكتب المفتش العام ، سلطة التحالف المؤقتة ، ٢٠٠٧ . ابتداء من ١٢ نيسان ٢٠٠٧ :



<http://purl.access.gpo.gov/GPO/LPS63510>

أوليكر ، أولغا ، "لا قانون ولا نظام" ، ملخص برلماني ، ١ كانون الأول ٢٠٠٦ ، الصفحتان ١ - ٣ .

ابتداء من ١٣ نيسان ٢٠٠٧ : <http://www.rand.org/commentary/120106PB.html>

- أنيل، بارد أي، التمرد والإرهاب: داخل المعارك الثورية الحديثة، واشنطن، دي سي: برايسز، ١٩٩٠ .
- المعهد الاجتماعي المفتوح ، ومؤسسة الأمم المتحدة ، العراق في مرحلة الانتقال : ما بعد صراع التحديات والفرص ، واشنطن ، دي سي تشرين الثاني ٢٠٠٤ . ابتداء من ١٣ نيسان ٢٠٠٧ :

[http://www.unfoundation.org/les/pdf/2004/iraq\\_Transition.pdf](http://www.unfoundation.org/les/pdf/2004/iraq_Transition.pdf)

- بفيفر ، إريك ، " ليبقى الجيش في العراق ، قال بوش" ، واشنطن تايمز ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٦ . ص ١٨١ .

- بول ، أوليفر ، "العنف الطائفي يمسك ببغداد" ، الديلي تلغراف (لندن) ، ١٠ أيلول ٢٠٠٥ .

- "خطاب رئيس الوزراء المالكي في البرلمان" ، العراقية ، ١٢ حزيران ٢٠٠٦ .

- "تفجيرات رمضان تستهدف الشيعة" ، توريننتو ستار ٢٤ أيلول ٢٠٠٦ ص ١٣٨ .

- راثمل ، أندرو ، أولغا أولكر ، ترينس كي . كيلى ، ديفيد برنان ، وكيث غرين ، تطور القطاع

الأمني العراقي : تجارب سلطة التحالف المؤقتة ، سانتا مونيكا ، كاليفورنيا . : مؤسسة راند ،

MG-365-OSD,2005 ابتداء من ٢٢ مايس ٢٠٠٧ :

<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG365/>

- ريدولفو ، كاثلين . "العراق : هل الصدر يحرك الإناء أم يروج للسلام ؟" راديو أوربا الحرة /

راديو الحرية / ٢٨ شباط ٢٠٠٦ . ابتداء من ١٢ نيسان ٢٠٠٧ :

<http://www.rferl.org/featuresarticle/2006/02/8539708a-c6de-47e2-8bdd-d6d725b35632.html>

- سمبل ، كيرك ، "في إنتصار القادة الشيعة ، البرلمان العراقي يصادق على إقامة أقاليم للحكم الذاتي"

، النيويورك تايمز ، ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٦ ص ١١٢ .

- تافيرنايس ، صابرينا ، "العراق يوقف لواء شرطة عن العمل في بغداد" النيويورك تايمز ، ٥ تشرين

الأول ٢٠٠٦ ص ١٤٨ .

- راجع الأمم المتحدة

- برنامج التنمية للأمم المتحدة .

- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .

- الأمم المتحدة إتفاق إطار السلام في البوسنة والهرسك ، نيويورك ، الأمم المتحدة ١٩٩٥ .

- برنامج التنمية للأمم المتحدة ، مسح الظروف المعيشية في العراق ٢٠٠٤ ، بغداد ، العراق :

- مركز المعلومات للإحصاءات والمعلومات التكنولوجية ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ٢٠٠٥ .

- المفوضية العامة للاجئين - الأمم المتحدة "العراق" صفحة انترنت غير مؤرخة . ابتداء من ١٢ نيسان

٢٠٠٧ : <http://www.unhcr.org/country/irq.html>

- وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، "تونس" ، كتاب المخابرات المركزية الأمريكية حقائق العالم، واشنطن ، دي سي : وكالة المخابرات المركزية ، سنوياً منذ ١٩٩٧ . آخر تحديث ١٥ آذار ٢٠٠٧ .
- وزارة الدفاع الأمريكية ، قياس الاستقرار والأمن في العراق : تقرير للكونغرس وفقاً لتقييم وزارة الدفاع . القانون ٢٠٠٦ (الفصل ٩٠١٠) ، واشنطن دي سي . وزارة الدفاع الأمريكية ، تشرين الثاني ٢٠٠٦ .  
<http://www.defenselink.mil/pubs/pdfs/9010Quarterly-Report-2007> من ١٢ نيسان ٢٠٠٧  
[20061216.pdf](http://www.defenselink.mil/pubs/pdfs/9010Quarterly-Report-2007)
- وزارة الخارجية الأمريكية، "تقرير الحالة الأسبوعية، العراق" ، واشنطن دي سي مكتب شؤون الشرق الأدنى، وزارة الخارجية الأمريكية ، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ . ابتداء من ٢٦ شباط ٢٠٠٧ :  
<http://www.state.gov/p/nea/rls/rpt/iraqstatus/>
- معهد الولايات المتحدة للسلام ، "اتفاقيات سلام مجموعة : كرواتيا - إتفاق إيردوت" ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٥ . منذ ١٧ نيسان ٢٠٠٧ :  
[http://www.usip.org/library/pa/croatia/croatia\\_erdut\\_11121995.html](http://www.usip.org/library/pa/croatia/croatia_erdut_11121995.html)
- رئيس الأركان المشتركة الأمريكية ، المذهب المشترك للعمليات العسكرية غير الحربية واشنطن ، دي سي . رئاسة الأركان المشتركة JP3-07 ، ١٦ حزيران ١٩٩٥ . ١٢ نيسان ٢٠٠٧ :  
<http://purl.access.gpo.gov/GPO/LPS24910>
- وولكر ، ديفيد أم . إستقرار العراق : تقييم الوضع الأمني : شهادة أمام اللجنة الفرعية للأمن القومي ، التهديدات الناشئة والعلاقات الدولية ، لجنة مجلس النواب للإصلاح الحكومي ، واشنطن ، دي سي ، : مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكية GAO - 66 - 1094T ، ١١ أيلول ٢٠٠٦ منذ ١٢ نيسان ، ٢٠٠٧ :  
<http://purl.access.gpo.gov/GPO/LPS76615>
- البيت الأبيض ، "خطاب الرئيس للأمة" ، واشنطن دي سي ١٨ كانون الأول ٢٠٠٥ . ٢٠ شباط ، ٢٠٠٧ :  
<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/12/20051218-2.html>
- ملاحظات من قبل الرئيس لبوب كوركر الى مجلس الشيوخ و"عشاء الحزب الجمهوري تينيسي" ، واشنطن دي سي ٣٠ آب ٢٠٠٦ . ٢٠ شباط ٢٠٠٧ :  
<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/08/20060830-7.html>
- "مؤتمر صحفي للرئيس" ، واشنطن دي سي ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٦ . ٢٠ شباط ٢٠٠٧ :  
<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/10/20061025.html>
- ونداوي ، على ، وجولييان أي ، بارنز ، "إنتشار العنف في المدينة المتنازع عليها كركوك" ، لوس أنجلس تايمز ، ٢٠ حزيران ٢٠٠٦ ص ٨٥ .
- وونغ ، إدوارد ، وبول فون زيلبر "تعثر العراق في تطهير الضباط المشكوك فيهم" ، النيويورك تايمز ، ١٧ أيلول ٢٠٠٦ ص ٨١ .

- يوسف ، نانسي أي، " الشكوك الطائفية تنتشر في الجيش العراقي"، ماك كلاجي-تريبيون نيوز سيرفيس، أب/١٨/٢٠٠٦.
- يوسف ، نانسي أي، ومحمد الدليمي، "هروب الشيعة بعد تهديدات السنة" ، سياتل تايمز ، ٢٥ أيلول ٢٠٠٥ . ١٢ نيسان ٢٠٠٧ :
- [http://seattletimes.nwsourc.com/html/nationworld/2002519078\\_iraqcleanse25.html](http://seattletimes.nwsourc.com/html/nationworld/2002519078_iraqcleanse25.html)
- زافيز ، ألكساندرا ، "الولايات المتحدة تأمل في بناء قوات الشرطة العراقية" ، الاسوشيتيد برس ، ٢٣ نيسان ٢٠٠٦ .

## الهوامش

١. هيئة إحصاء القتلى هي جهد مستقل لتقدير الخسائر المدنية العراقية ومكان حدوثها إعتماًداً على التقارير الإعلامية .
٢. نفس المصدر أعلاه (غير مؤرخ)، راجع كذلك معهد بروكينغز (غير مؤرخ).
٣. معهد بروكينغز (غير مؤرخ) .
٤. المعهد الجمهوري الدولي (٢٠٠٦) .
٥. المعهد الجمهوري الدولي (٢٠٠٦) ، معهد بروكينغز (غير مؤرخ) .
٦. معهد بروكينغز (غير مؤرخ) .
٧. UNHCR (غير مؤرخ) ، معهد بروكينغز (غير مؤرخ) .
٨. مثال على ذلك، التركيز على الاستثمار في محطات توليد الطاقة الكهربائية من دون تحسين عمليات وزارة الكهرباء، لأن الموظفين دوافع ضعيفة لإدارة المنظومة بكفاءة وصيانتها وأهمل التصليح ، مما ساهم في نقص الخدمات الناتجة . ولأن العوائل العراقية يحصلون على الكهرباء بالمجان (عندما تتوفر) ، فلن يجدوا دوافع للاقتصاد والترشيد . ولهذا ، فإن الاستثمار الكبير في هذا القطاع لم ينجح في تأمين تزويد الطاقة باستمرار . إن الفشل في تحسين تجهيز الطاقة ، خصوصاً في بغداد لازال واحداً من المصاعب الرئيسية للعراقيين . راجع التقارير الفصلية لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق للتقييم المفصل للمشاكل المختلفة التي تعيق جهود المساعدات الأمريكية في العراق . آخرها ، التقرير الثاني عشر (مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠٠٧ الصفحتان ٥ - ٤) وضع فقرات المشاكل على شكل برنامج لتقليل الفساد و تحسين البنى التحتية الأمنية و تنسيق جهود المساعدات .
٩. نشير لمثل هذا النوع من العنف، بالطائفي سواء أكانت المجموعات دينية الدوافع و يقصد منها العنف المرتبط بالخلافات المرتبطة بالعرقية و الدين أو العشيرة .
١٠. نتائج الانتخابات العراقية متوفرة على الانترنت للمفوضية العليا للانتخابات العراقية (غير مؤرخ) راجع أيضاً Marr (٢٠٠٦) .
١١. كشفت وسائل إعلامية متعددة هذه المسألة من العنف . النموذج الممثل لها يتضمن Clover (٢٠٠٣) ، Basu (٢٠٠٣) ، Cambam's (٢٠٠٥) ، Poole (٢٠٠٥) و يوسف والدليمي (٢٠٠٥) .
١٢. UNHCR (غير مؤرخ) .
١٣. ونداوي وبارنس (٢٠٠٦) ، وولكر (٢٠٠٦) ، "تفجيرات رمضان إستهدفت الشيعة" (٢٠٠٦) ، جيرفز (٢٠٠٦) .
١٤. ميريام - وبستر (غير مؤرخ) .

١٥. يبحث الشيعة عن تقوية سيطرتهم ، والكرد عن تقوية حكمهم الذاتي ، والسنة عن حماية أنفسهم ، المسؤولون الحكوميون الذين يمثلون هذه القطاعات يتهمون بعضهم البعض ، غالباً ، بتنفيذ إغتيالات مستهدفة . العديد من الجهود الناجحة لإيجاد طرق قوية للنقد الى الأمام مثل ما حدث في تشرين الأول ٢٠٠٦ في مكة، إعلان من ١٠ نقاط من قبل السنة والشيعة المشاركين، أو كانون الأول ٢٠٠٦ مؤتمر المصالحة الوطنية ، قد فشلت بسبب عدم التنفيذ من قبل الجهات الرئيسية . راجع ، مثلاً المناقشة في تقرير كوردسمان وديفيز (٢٠٠٧) ومجموعة الأزمات الدولية (٢٠٠٦) .
١٦. راجع مجموعة الأزمات الدولية (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦) كما حصل ذلك في مقابلات للمؤلف مع مواطنين مدنيين عراقيين .
١٧. للحصول على وثائق في هذه المواضيع ، راجع مجموعة الأزمات الدولية (٢٠٠٦) ، وزارة الدفاع الأمريكية (٢٠٠٦) ، وكوردسمان وديفيز (٢٠٠٧) .
١٨. كاستيتيدا (٢٠٠٦) ، يوسف (٢٠٠٦) . تاريخياً ، كانوا يمثلون في فيالق الجيش أفضل من المؤسسات الأخرى ، ولكن التقارير الأخيرة تشير إلى إن أعدادهم هناك الآن أخذ في التضاؤل . كذلك (مناقشات المؤلف مع المسؤولين الأمريكيين والعراقيين ، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) .
١٩. هيرناندز (٢٠٠٦) .
٢٠. فلكنز ، محمود ، والأنصاري (٢٠٠٦) .
٢١. زافيز (٢٠٠٦) ، مور (٢٠٠٦) .
٢٢. تعبير عمليات فرض القانون تعرّف من قبل رئاسة الأركان المشتركة (P.111-13 1995) (تطبيق القوة العسكرية او التهديد بإستعمالها و عادة تكون مدعومة بتحويل دولي ، لفرض الإلتزام بتعليمات وأنظمة أو حصارات تصمم لفرض النظام والسلام" .
٢٣. المعهد الجمهوري الدولي (٢٠٠٦) .
٢٤. مناقشات المؤلف مع أفراد من الأمريكيين والتحالف والعراقيين (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) .
٢٥. مناقشة المؤلف (آذار ٢٠٠٤) .

### هوامش الفصل الثاني

١. دوينز ماك جن آن آل (٢٠٠٥) .
٢. بايمان وبولاك (٢٠٠٦) .
٣. راجع دافيز آن ال (٢٠٠٥) .
٤. ريدولفو (٢٠٠٦) ، بارتوليت (٢٠٠٦) ، أندريز (٢٠٠٦) .
٥. خلال فترة الراج Raj ، نجحت المملكة المتحدة بدعم المجموعات المحلية لتوسيع وتدعيم سلطتها في الهند . وقد إتبع نفس المفهوم في العراق بين ١٩٢٠ و ١٩٣٢ تحت الانتداب البريطاني . قوات التحالف بصورة عامة ، دعمت بنجاح البوسنيين في "بدلام" في منتصف التسعينات . وحققت الولايات المتحدة نجاحاً أقل بقتالها الى جانب الفيتناميين الجنوبيين في فيتنام .

٦. ما يتول نورىكا في بنما ، موبوتوسيس سيكو في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وصادم حسين في العراق ، من بين آخرين إنتقلوا من أصدقاء للأمريكان إلى أعداء لها .
٧. بادين وجيلب (٢٠٠٦) .
٨. راجع ، مثلاً ، كلين (٢٠٠٦) ، "بين البقاء والمغادرة" (٢٠٠٦) البيت الأبيض (٢٠٠٦) .
٩. في ملاحظات الرئيس جورج دبليو بوش في حفلة الجمهوريين في ناشفل ، تنسي ، في آب ٢٠٠٦ ، قال الرئيس إن مغادرة مبكرة قد " تضر بمصداقية الولايات المتحدة الأمريكية" البيت الأبيض (٢٠٠٦)
١٠. في خطابه للأمم في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٥ ، قال الرئيس جورج دبليو بوش، بخصوص الانسحاب ، " قد نتخلى عن أصدقائنا العراقيين وإشارة إلى العالم إن أمريكا لا يمكن الوثوق بها في الحفاظ على كلمتها" .
١١. جارلس كراوثر (٢٠٠٦) أجرى هذا الحوار .
١٢. كراوثر (٢٠٠٦) .
١٣. بفيفر (٢٠٠٦) .

### هوامش الفصل الثالث

١. دافعت مجموعة دراسة العراق عن تأجيل الإستفتاء العام عن حالة كركوك التي حدد الدستور العراقي إجراؤه ٢٠٠٧ عام لموعد مستقبلي غير محدد. كما أوصت بإن ملف حالة كركوك ينبغي ترحليه إلى مجموعة دعم دولية للعراق لاتخاذ القرار النهائي (بيكر وهاملتون ، وإيكل بيركر ، ٢٠٠٦ ص ٦٦) .
٢. سيمبل (٢٠٠٦) .
٣. تقول مجموعة دراسة العراق إن الحكومة الفيدرالية تحتاج أن تمسك السيطرة على عائدات النفط وإن عائدات النفط ينبغي توزيعها على أساس النفوس وتقول المجموعة إن السيطرة الاقليمية على عائدات النفط ستساهم في تقسيم العراق (بيكر ، هاملتون ، وإيكل بيكر ٢٠٠٦ ص ٦٥) .
٤. إن الاشتراك في محادثات متعددة أو ثنائية بشأن مستقبل العراق مع كافة جيران العراق هي التوصية الرئيسة لمجموعة دراسة العراق (بيكر ، هاملتون ، وإيكلبيركر ، ٢٠٠٦ ص ٥٠ - ٥٨) .

### هوامش الفصل الرابع

١. راجع مور (٢٠٠٦a - ٢٠٠٦b) وتافيرنايز (٢٠٠٦) .
٢. راجع وونج وفون زيلبور (٢٠٠٦) .
٣. وزارة الداخلية ستحل قريباً محل IT البنى التحتية لمسك وحفظ هذه القوائم على شكل قاعدة معلومات شخصية .
٤. محادثة للمؤلف مع مسؤولي التحالف شتاء ٢٠٠٦ .

٥. توصي مجموعة دراسة العراق أن يدمج دفع رواتب الشرطة المحلية في وزارة الداخلية (بيكر ، هاملتون ، وايجلبيركر ، ٢٠٠٦ ص ٨٠) ونحن نقول ، حتى إذا ما دمجت مع وزارة الداخلية فإن الوزارة ستظل تمارس سيطرة ضعيفة جداً . من وجهة نظرنا إن وزارة المالية توفر الوسيلة الأكثر فاعلية في تحديد دفع رواتب الحكومة .
٦. إذا ما أودعت الأجور في حساب يسهل لعوائل الموظفين الوصول اليه ، فإن ذلك سيساعد في تخفيف نسبة عالية من الغيابات بين قوى الأمن لأن بعضاً من هذه الغيابات سببها سفر الأفراد إلى مواطن سكنهم لتسليم الراتب إلى عوائلهم .
٧. والخطوة المهمة ، بجانب الموارد المالية ، ستكون توظيف كادر من خبراء الولايات المتحدة وتزويدهم بالمعلومات الدقيقة من وزارة الداخلية والشرطة العراقية بدلاً من الممارسة الحالية بتدوير وتنقل معظم الموظفين على أساس سنوي أو حتى أقصر من ذلك .
٨. كما أوصت مجموعة دراسة العراق أن تزود القوات العراقية بالمزيد من ضباط الشرطة الدولية (بيكر ، هاملتون ، وايجلبيركر ، ٢٠٠٦ ص ٨٢) .
٩. وزارة الدفاع (٢٠٠٦)
١٠. مناقشات مع مسؤولين أمريكيين وعراقيين (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) لحساب الصحافة راجع ونغ وفون زاييلير (٢٠٠٦) .
١١. كما أوصت مجموعة دراسة العراق بهذه التوصية لزيادة مساعدة الولايات المتحدة للمحاكم والإدعاء العام والسجون (بيكر ، هاملتون ، وايجلبيركر ، ٢٠٠٦ ص ٨٣) .
١٢. إستناداً إلى مصدر من بغداد ، إن هناك تقارير تشير الى أن الحكومتين الأمريكية والعراقية قد فشلتا في توسيع قدرة المحاكم العراقية وأنظمة السجون للاستعداد للحملة المتوقعة من المحتجزين و الباقين من خطة أمن بغداد في ربيع ٢٠٠٧ .
١٣. مناقشات مع مواطنين عراقيين و مسؤولين حكوميين أمريكيين و مقاولين حكوميين أمريكيين وأفراد عسكريين أمريكيين في بغداد و USCENCOM ، واشنطن دي سي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) .
١٤. مبيعات الطاقة في السوق السوداء ملف آخر ويناقش في الفصل القادم .
١٥. للمزيد في هذا الموضوع راجع وزارة الدفاع (٢٠٠٦) راجع أيضاً اوليكر (٢٠٠٦) .

### هوامش الفصل الخامس

١. مناقشات في بغداد وواشنطن مع الاختصاصيين ومجهزي الكازولين ووقود الديزل للقوات الأمريكية في العراق (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) .
٢. الحكومة العراقية ( ٢٠٠٦) .
٣. الحكومة العراقية ( ٢٠٠٦) .

٤. دافعت عدد من الدراسات عن تبني إجراءات تعاقد أكثر شفافية وأبسط في العراق . راجع ، مثلاً ،  
المعهد الاجتماعي المفتوح ومؤسسة الأمم المتحدة ٢٠٠٤ ص ٧ .
٥. IRIN 2006
٦. UNDP (٢٠٠٥ الجزء ١ ، ص ١٠٤) .
٧. الحكومة العراقية (٢٠٠٧) .

### هوامش الفصل السادس

١. الأمم المتحدة (١٩٩٥) كوستاريكا et al (١٩٩٥) . غواتيمالا (١٩٩٨) Unidad  
, (2006) Revolucionaria Nacional Guatemalteca Casa de Narino المعهد الأمريكي  
للسلام ، (١٩٩٥) حكومة سيراليون والجهة الثورية المتحدة لسيراليون (١٩٩٩) .
٢. سي . آي . أي (٢٠٠٧) وحُسبت من معلومات عن توليد الطاقة الكهربائية من وزارة الخارجية  
الأمريكية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ ، أسابيع مختلفة) .
٣. خطاب رئيس الوزراء المالكي في البرلمان (٢٠٠٦) .

### هوامش الفصل السابع

١. على سبيل المثال ، قبل عملية الحرية الدائمة ، كان مقر القاعدة ثابتاً نسبياً ، الأجزاء التي تسيطر  
عليها طالبان من أفغانستان . في الوقت الذي لا يعتبر الأمن المطلق ضروري ، فإن مثل هذه المجاميع  
تحبذ البحث عن بيئة يستطيعون فيها العمل بفاعلية مع وجود قدرة على النقل والاتصالات لذا فإن بعض  
الاستقرار مرغوب فيه من قبلهم . فيما يخص مناقشة عوامل البيئة للتمرد ، راجع أونيل (١٩٩٠ -  
ص ٥٣ - ٦٩) . على الرغم من إن أونيل لم يناقش الإستقرار مباشرة ، فإن مناقشته للمتطلبات  
اللوجستية تثير المسألة المعنية .